1

من كتب الفقير الى ربه الغني الصمد شريف زاده
السيد محمد اسعد عفي عنهما

بسم الله الرحمن الرحيم رب اعنّي

الطرف الثاني من كتاب مطالع الانوار واقسامه اربعة
ولنجعل كل قسم ثلاثة ابواب ا الامور العامة ب في الاعراض خاصة
ج في الجواهر خاصة د في العلم الالهي خاصة ولما كان العام
مقدما طبعا وجب تقديمه وضعا لذلك بدأنا بالامور العامة
الباب الاول في الامور العامة ابواب ا الوجود ابحاث ا في تعريفه
الحق انه غني عن التعريف اذ كل احد يعلم انه موجود بالضرورة وليس
بمعدوم من غير كسب والتصديق مسبوق بالتصور ولانه لو كان
معرّفا بالحد او الرسم كان ذلك اعرف ولا اعرف من الوجود وما
يقال في معرض التعريف تنبيه بعبارة اجلى واحتج الامام على انه
لا يعرف اما بالحد فلانه لا اجزاء له فان جزءه ان كان وجودا كان الجزء
كالكل في تمام الماهية وان كان عدما فان لم يحصل عند الاجتماع امر
لم يحصل الوجود وان حصل فهو الوجود وذلك الامر معروضا له
وهو منقوض بالمركبات ق الاولى ان يقال جزء الوجود ان كان موجودا
بوجود قبل تقدم الوجود على نفسه وان كان موجودا بوجود مع او بعد
لم يكن الجزء متقدما على الكل بالوجود وان كان معدوما كان الوجود
مجموع معدومات والبديهة تاباه واما بالرسم فلان الرسم لا يفيد
تعريف الماهية وفيه نظر تقدم في المنطق قال الشيخ الشيء يساوق
الوجود الخارجي والذهني وما يقال ان الشيء قد يكون معدوما وفيه
نظر فانه ان عني بالمعدوم المعدوم في الخارج صح لانه يكون موجودا
في الذهن وان عني به المعدوم مطلقا فلا نسلم ان ما يوصف

به المعدوم ويحكم عليه ان كان موجودا له فاذا كان موجودا له في
نفسه كان المعدوم موصوفا بالموجود وان لم يكن موجودا له في
نفسه امتنع كونه موجودا لغيره وان لم يكن موجودا له كان منفيا
عنه فانه لو كان ثابتا له كان نفيه عنه بمقابله وهو الموجود له
وفيه نظر اذ وصف الشيء بغيره اعم من ان يوجد له ووصف
المعدوم بالمعدوم جائز كما يقول الخلا ممتنع وقد يجاب عنه
بان الموصوف بانه ممتنع في الخارج هو الخلا الموجود في الذهن
المحكوم عليه بانه ممتنع في الخارج فانه لا خلا في الخارج فكيف
يوصف بانه ممتنع فيه وهو مبني على الوجود الذهني ب الوجود
مشترك فيه بين الموجودات فانا نعلم بالضرورة ان بين السواد
والبياض من الاشتراك في الحصول في الخارج ما ليس بين احدهما وبين
العنقاء وهو المعني بالوجود ب اعتقاد كون الشيء جوهرا يزول
باعتقاد كونه عرضا واعتقاد كونه موجودا لا يزول بواحد منهما ج
الموجود ينقسم الى الواجب والممكن ومورد التقسيم مشترك ولا نزاع
في هذه الوجوه من فرض عدم الوضع اللغوي ج وجود الممكن زائد
على ماهيته لانها تشترك في الوجود وتختلف في الماهية فالوجود
غيرها وليس جزءا منها لامكان تعقل الماهية كالمثلث مع الشك في
وجوده الخارجي والذهني ايضا لو قيل به فان قيل الشك في كون
المثلث موجودا في الخارج شك في التصديق بحصوله للمثلث وانه لا ينفي
كون الوجود عين المثلث او جزءا منه قلنا المراد انا نتصور المثلث
مع الذهول عن وجوده والحاصل غير غير الحاصل وغير جزء منه

احتجوا بان الوجود لو كان غير الماهية كانت موصوفة به قابلة له
واتصاف الماهية بغيرها مشروط بوجودها فلها وجود قبل وجودها
ت ويكون الماهية في نفسها غير موجودة فيكون الوجود قائما بما ليس
بموجود ح ولو كان زائدا لكان موجودا مشاركا للماهيات في الوجود ممتازا
لها في خصوصيته فيكون للوجود وجود والجواب عن آ منع كون القابلية
مشروطة بالوجود وعن ب ان الوجود يكون قائما بالموجود كسائر
الصفات يكون قائمة بالموصوف بها وعن ج منع كون الوجود موجودا
بوجود غير نفسه د وجود الواجب زائد عليه لانه يشترك بينه وبين
الممكن فان كان وجوده نفس المشترك كان وجوده مقارنا للماهيات
الموجودة وهو محال وان كان وجوده هو المشترك مع امر زائد وهو
التجرد كما نزعم الحكماء ووجود الماهيات الممكنة معارض لها كان تجرده
عن الماهية وافترانه ممكنين فكل منها لمنفصل فيتجرد وجود واجب الوجود
لمنفصل ت اتفقوا على ان حقيقة واجب الوجود غير معقولة لنا والوجود
المجرد معقول فلا يكون هو هي ح كون الوجود مبدأ لغيره ان اعتبر فيه
التجرد كان العدم جزء علة الوجود وان لم يعتبر كان وجود كل ممكن علة
لمعلول الواجب احتجوا بانه لو كان مقارنا للماهية كان معلولا لها
والعلة متقدمة على المعلول بالوجود فللماهية وجود قبل وجودها
ب ولكان من تلك الوجود ممكن والامكان لا يعرض للوجود لانه لا اعتبار
العدم بل للماهية بالنسبة الى الوجود فيكون تلك الماهية ممكنة الوجود
ج ولكانت تلك الماهية فاعلة للوجود وقابلة والجواب عن آ منع
تقدم العلة على المعلول بالوجود فان لوازم الماهيات كذلك لقابلية

ج

والامكان وغيرهما معلولاتها وليست متقدمة عليها بالوجود
ووجود واجب الوجود علة للمعلول الاول عندهم ويمتنع تقدمه
عليه بالوجود فان قلت ذلك انما يجب فيما لا يكون العلة هي الوجود
قلت فذلك انما يجب فيما لا يكون المعلول هو الوجود وعن ب ان الامكان
الوجود عارض للوجود بالنسبة الى الماهية فالماهية واجبة الوجود
لاقتضاء الماهية اياه وممكن الوجود ما يكون المقتضي لوجوده غيره
وعن ج ان الواحد قد يكون فاعلا وقابلا كاتصاف الماهية القابلة
علة لقابليتها وقابلة لها تنبيه من زعم كون الوجود مشتركا
بين الواجب والممكن يلزمه التزام تجرد وجود الواجب لمنفصل او
عدم تقدم كل علة على معلولها بالوجود والشيخ صرح في الهيات الشفا
بان وجوده غير مشترك فيه فح لا يلزم ان يكون تجرده لمنفصل بل يكون
ذلك الوجود ممتنع الاقتران بالماهية ه احتج من اثبت الوجود الذهني
بانا نتصور ما لا وجود له في الخارج ونحكم عليه بامتياز عن غيره والمحكوم
عليه بحكم وجودي يمتنع ان يكون معدوما مطلقا واذ ليس موجودا في
الخارج فهو في الذهن والحكم على الممتنع بانه ممتنع حكم على الموجود في
الذهن بانه ممتنع في الخارج كما تقدم ولقائل ان يقول معنى الامتياز انه
ليس غيره وانه امر سلبي يجوز اتصاف المعدوم به وقد يحكم على السلب
المقابل للايجاب المطلق بمقابلة مع امتناع ان يكون لهذا السلب
وجود ما لا يقال الواقع الحكم على الشيء بثبوته لصدق قولنا لا ثبوت له
اصلا امتنع الحكم عليه وانه كاذب لان المحكوم عليه بهذا الحكم ان كان ثابتا
كذب والا تناقض لانا نقول سبق جوابه مثلا في المنطق احتج منكروه

بانه لو وجدت ماهية الحرارة والبرودة في ذهننا لصارت ذهننا
حارا باردا معا وهو ضعيف اذ الحاصل في الذهن ليس بنفس الحرارة
والبرودة بل شبحهما وحصول الشبح بقيام العرض بالمحل والمتصف بهما
لا شبحهما واطلاق الماهية على الشبح مجاز سلمناه لكن الذهن
موجود في الخارج كان الموجود فيه موجودا في الخارج لكن الموجود في
الذهن قائم به قيام العرض بالمحل والموجود في الخارج قائم بذاته وبهذا
تنحل كثير من الشبه و المعدوم غير ثابت قد سبق الينا من كلام الشيخ
اشارة والذي يزيده ان المعدوم لو كان ثابتا فاذا وجد فان لم
يحصل له ثبوت زائد لحالة عند الوجود والعدم سواء وان حصل له
ثبوت زائد كان عند الوجود ثابتا بثبوتين الاصل والزائد فان قيل
المعنى من كون السواد المعدوم ثابتا انه عند العدم سواد وعند
الوجود سواد موجود قلنا السواد المعدوم لا بد وان يكون اما
واحدا او كثيرا او الوحدة والكثرة وصفان ثبوتيان في الموصوف
فكل منهما ثابت فاذا لم يكن السواد المعدوم ثابتا فلا سواد حالة
العدم واحتج الامام بان المعدوم ان كان اخص او مساويا للمنفي
فكل معدوم منفي ولا شي من المنفي بثابت وان كان اعم لم يكن للمعدوم
ثبوت بوجه ما والا لكان للمنفي ثبوت لصدقه عليه وفيه بحث لان
الثبوت بوجه اعم من الثبوت في جميع الصور فلا يلزم من ثبوته بوجه
ثبوته في المنفي ثم المعدوم ما ليس بموجود وانه اعم من المنفي وان عني
بالمعدوم الممكن منه لم يكن بينه وبين المنفي لا عموم ولا خصوص ولا مساواة
واحتجوا بان المعدوم معلوم وكل معلوم متميز وكل متميز ثابت

لان التميز ثبوت امر لاحدهما دون الآخر ولو لم يكن السواد
سوادا الا عند الوجود كان كونه سوادا بالغير فلا يكون
السواد سوادا عند عدم الغير وانه محال والجواب عن كل
النقض بالممتنعات وعن ب انه عند عدم الغير لا يبقى السواد
لا ان يكون السواد لا سوادا ز المعدوم قيل انه لا يعاد اذ لم يبق
له ماهية ولا هوية فامتنع الحكم عليه بصحة العود وعارضه
الامام بعكسه وقد يجاب عنه بان صحة العود صفة ثبوتية
فامتنع اتصاف المعدوم بها ويصح اتصافه بعدم صحة العود
لكن في الحكم بصحة العود وعدمها يرجع الى الموجود في الذهن
كما تقدم واحتج الشيخ بان المعدوم اذا اعيد وجب ان يكون
بينه وبين مثله اذا وجد بدله فرق فان كان فرق ما بينهما ان
هذا كان وعدم وذلك لم يكن وكان فقد صار المعدوم موجودا
وفيه نظر لما تقدم ت لو اعيد وجب ان يعاد جميع الخواص
التي كان هو بها هو ومن خواصه وقته واذا اعيد وقته كان
غير معاد لان المعاد هو الذي يوجد في وقت ثان وهذا قد يوجد
في وقت اول وفيه نظر فان هذا انما يوجد في وقت غير معاد بل
في وقت معاد فيكون هو هو وقته معادا في غير المعاد ما لا يكون
لا هو ولا وقته معادا احتج المجوزون بانه قابل للوجود والا لم
يوجد فيكون قابلا للعود وهو ضعيف لان العود اخص من الوجود
ولا يلزم من امكان الاعم امكان الاخص وقد يقال بانا نعلم بالضرورة
انه لو لا وجوده في الزمان الاول كان ممكن الوجود في الزمان الثاني والثالث

ثم وجوده في الاول يفيده زيادة استعداد للوجود وزيادة
استعداده له ان لم يفده امكان وجود لم يفده امتناعه ولشبه
ان يكون هذا المعنى هو المراد بقوله تعالى وهو اهون عليه وله المثل
الاعلى ج قال الشيخ المعدوم المطلق لا يعقل ولا يخبر عنه
فنقول الخبر عن المعدوم المطلق بانه لا يخبر عنه خبر عن المعدوم
المطلق فان لم يصح الخبر عنه تناقض هذا الخبر قال الشيخ
المعدوم والمخبر عنه هو الموجود في الذهن فان قلت الموجود
في الذهن لا يكون معدوما مطلقا والكلام فيه قلت المخبر
عنه بالذات هو الموجود في الذهن وبالعرض هو المعدوم
المطلق ب في الماهية ابحاث آ كل شيء له ماهية هو بها
هو مغاير لكل ما يلحقها فالحيوان من حيث انه حيوان ليس الا
انه حيوان وان كان يلحقه انه انسان او لا انسان فان قلت
انتم تقولون انه من حيث هو حيوان ليس كليا وانه امر
زائد قلت لا نقول ان الحيوان من حيث انه حيوان ليس كليا
بل نقول انه ليس من حيث انه حيوان كليا هكذا قال الشيخ
فالحيوان مع اعتبار آخر معه من الحيوان مع ذلك الآخر
فالحيوان الموجود في الشخص وان كان حيوانا ما لا يمنع من
كون الحيوان بما هو حيوان موجودا فالحيوان الذي هو جزء
من حيوان ما موجود ثم قيل الحيوان من حيث انه حيوان
غير موجود في الاشخاص فانه لو كان موجودا في هذا الشخص
فان كان خاصا به لم يكن الحيوان بما هو حيوان هو الموجود فيه

وان كان غير خاص به كان العام وهو شيء واحد موجودا في كثير
وهو محال واجاب الشيخ بان الحيوان بما هو حيوان لا عام ولا خاص
ولا غيرهما بل هو حيوان فقط وان كان لا يخلو عنهما وفرق بين
الحيوان بلا شرط شيء آخر وبين الحيوان بشرط لا شيء آخر فالحيوان
بشرط لا شيء آخر لا يوجد في الاعيان ولا يجوز وجود المثل
الافلاطونية في الاعيان واما الحيوان لا بشرط شيء آخر فانه يوجد
في الاعيان وان كان زعم الفاضل بخلافه هذا كله لفظ الشيخ في
الهيات الشفا [illegible] الحيوان المجرد بشرط لا شيء لم يوجد
لا في الخارج ولا في الذهن فان كونه في الذهن شرط له وهذا يشكل
ان العقل لا يقدر على تجريده المطلق بل انما يجرده عن اللواحق الخارجية
قلنا [illegible] ب الماهية اما بسيطة لا جزء لها واما مركبة من البسيط
والا فكل ماهية مركبة من امور غير متناهية مرارا غير متناهية
ثم قيل البسيط غير مجعول لان ما بالغير يرتفع بارتفاع الغير فلا يكون
السواد سوادا عند عدم الغير وقد تقدم جوابه وقيل الامكان
لا يعرض للبسيط لكونه نسبيا وانه شرط كون الشيء مجعولا وجوابه
قد تقدم ان لكل شيء بنفسه مفهوما ليس هو الوجوب ومفهوما ليس
هو الامتناع وسلبهما الامكان ولا بد لكل شيء من احدى هذه النسب
فيتعرض الامكان للبسيط ويدل على ان البسيط مجعول ان الجاعل
المركب جاعل لبعض اجزائه والا فاذا جمع بسائطه التي من
جملتها الهيئة الاجتماعية التي هي الجزء الصوري فقد يحقق المركب
وان لم يوجد ذلك الجاعل هذا خلف واما الماهية المركبة فاجزاؤها

علة لقوامها وعدمها لعدمه والعلة متقدمة فكل جزء منها
متقدم عليها في الوجود الذهني والعيني وواحد منها في العدم
فالجزء المتقدم مستغني عن السبب الجديد فان اعتبر ذلك في الذهن
فهو البين وان اعتبر في الخارج فهو الغني عن التسبب ولا يلزم من
كون الشيء بيّن الثبوت للماهية وغنيا عن السبب الجديد كونه جزءا منها
فالخاصة المطلقة للجزء المتقدم المذكور وغيرها خاصة اضافية
فبعض اللوازم قد يكون كذلك ايضا لابد في الماهية المركبة من
افتقار بعض اجزائها الى البعض والا لم يلتئم منها ماهية واما العشرة
المركبة من الاحاد والمعجون من الادوية وغيرهما فالهيئة الاجتماعية
وهي الجزء الصوري مفتقرة الى الباقي ولا يجب في ذلك كل جزء
لامتناع الدور ج اجزاء الماهية قد لا يكون متميزة في الوجود
الخارجي كالسواد المركب من جنسه وفصله فان عني به ان الحس
لا يميز بين جزئيه الجنسي والفصلي في الوجود فذلك حق لان المتخيل
العقل فانه يعقل ان هناك نوعا وجنسا وفصلا وان كلا منها
موجود والحس لا يفرق بين وجوداتها وان عني به ان هذه المعاني
الثلثة موجودة بوجود واحد ليكون كالعرض الواحد فانه محال
فذلك غير محقق د ذكر الشيخ ان الفرق بين المادة والجنس ان
الجسم ان اخذ بشرط ان لا يدخل فيه ما ليس منه كان مادة وان اخذ
لا بشرط كان جنسا يجوز انضمام فصل ما اليه فيكون هو مع الفصل
المضموم اليه نوعا هذه الاعتبارات بفرض العقل واما في الوجود
فلا يكون هناك شيء متميز هو جنس وشيء هو مادة بل وجود الجسم في هذا النوع

الجنس
هو وجود النوع

ه اجزاء الماهية اما متداخلة بعضها اعم من بعض عموما
مطلقا او من وجه واما متباينة لا عموم بينها نحو تركب الشيء
مع علته او معلوله او لا مع واحد منهما و اشتراك الماهيتين
انما يوجب تركبهما من الجنس والفصل اذا اشتركتا في بعض الذاتيات
دون البعض فتمام المشترك بينهما جنس لها وما به يمتاز كل منهما
عن الاخر فصل له وليس شيء منهما داخلا في طبيعة الاخر لامتناع
كون الفصل مساويا للنوع او مشتركا فيه وهذا اعترف بان الجوهر
ليس جنسا للجواهر اذ لو كان جنسا لكان لكل جوهر فصل وجزء
الجوهر جوهر فيكون الجنس داخلا في طبيعة الفصل والفصل مساويا
للنوع نعم ان الجنس وان لم يقوم الفصل لكنه يلزمه لما مر ان بعض اجزاء
المركب يفتقر الى بعض ويستلزمه واذ ليس الجنس مستلزما للفصل وجب
عكسه فان قيل النطق مشترك بين الانسان والملك والحيوان بين
الانسان والفرس فالناطق بالنسبة الى الانسان والملك جنس والحيوان
فصل وبالنسبة الى الانسان والفرس بالعكس قلنا الناطق ان
عني به الجوهر القوي على الادراك كان فصلا مقوما لكن قول الجوهر
القوي على الادراك على الانسان والملك بالاشتراك اللفظي او بالتشكيك
وان عني به قوة الادراك كان عارضا غير مقوم ز من خاصية الفصل
ان يقسم قسمة لازمة لا تفارق قسطه الخاص من الجنس ويكون لاحقه
لطبيعة الجنس لا لامر اخص او اعم بل لكونه صورة الجنس بعينها تقسمها
اليها والاول كانقسام الجسم الى الذكر والانثى لكونه حيوانا والثاني
كانقسام الحيوان الى الابيض وغيره لانه جسم وقد ذكر بعض خواص

الفصل بناء على كونه علة للجنس وقد مضى في المنطق ان
الحساس والمتحرك بالارادة ليس شيء منهما فصلا للحيوان بل فصله
جوهر النفس التي هي مبدأ لهما وكذا الناطق لكن لعسر الوقوف
على حقائق الفصول يقتصر على لوازمها المساوية لها واذا جعلنا
الفصل علة كان الفصل الاخير علة للجنس السافل وفصله علة
لما فوقه الى ان ينتهي الى الجنس العالي فيكون هو معلولا اخيرا
والفصل الاخير علة اولى والجنس القريب علة لحمل الجنس البعيد
على النوع فيتقدم عليه فيه وفي الوجود بالعكس وانه علة لحمل الفصل
القريب عليه وفي الوجود بالعكس لانه علته فالفصل لا يحمل على النوع
الابعد تاثيره فيه وحصول مجموعها فلا يحصل ماهية الجنس الا
بالفصل ح الشخص غير ماهية النوع لانها كلية دونه ثم قيل
التعين ثبوتي لان هذا الحيوان من حيث هو هذا الحيوان ثابت
وجزء الثابت ثابت احتج الامام بانه لو كان عدميا لكان عدم
اللاتعين الذي هو عدمي كان ثبوتيا وان كان عدم تعين اخر فان
كان ذلك عدميا كان هذا ثبوتيا وان كان ذلك ثبوتيا وهذا
مثله فكان ثبوتيا وفيه نظر اذ الكلام في ان التعين امر له العدم
لا في انه العدم وايضا التعين اذا لم يكن ثبوتيا لا يلزم ان يكون عدم
اللاتعين المطلق او عدم تعين اخر احتج المانع بانه لو كان ثبوتيا
كان له تعين وتسلسل ولان اختصاص تعين بهذا المعين يقتضي
تميزه عن غيره فيكون متميزا قبل كونه متميزا والجواب عنه
ان خصوصية كل تعين مادة ذلك المتعين ثم سال الماهية

ان اقتضت تعينا كان نوعها في شخصها والا افتقر الى علة
سواها غير مساوية لان نسبتها الى الكل واحدة والملاقية
لا يكون حالة له في الشخص لان المحل سابق والمعلول مسبوق بل
محلا له وهو المادة فما لا يكون ماديا كان تشخصه بمجرد الاضافة
وكذلك البسائط والاعراض تشخصها بالاضافة الى المادة
وقد يحتاج الى امور اخرى تكتنف بها المادة ط تقيد الكلي
بالكلي لا يفيد الجزئية وفيه نظر فان كل كلي يقيد بكلي يحصل له
تخصص ما فقد يجتمع كليات في شيء بحيث يمتنع حصولها في غيره
كما تقدم في المنطق من جواز تركب الخاصة من امور عامة لكن
القدرة البشرية لا تقوى على ضبط ذلك واما افادته الجزئية
الاضافية فظاهر وهذا البحث مضى في قول الشيخ وتخصص
المادة بالصورة وبالعكس على وجه لا يلزم منه الدور اشارة الى ما ذكرناه
ونفهم ان ذات كل واحدة منهما تفيد تعين الاخرى فلذلك يجوز
ان يكون كل واحد من الكليين او الكليات يفيد تعين الاخر ولا
يتوقف تاثير المؤثر في غيره على تعينه والا لم يكن هو المؤثر بل مجموعهما

الباب الثالث في الوحدة والكثرة فصلان آ

في الوحدة ابحاث آ الوحدة غير الوجود لان الكثير من حيث هو كثير
موجود وليس بواحد والوحدة وان عرضت للكثير لا تعرض من حيث
هو كثير بل من حيث هو واحد بوجه فنقول عشرة واحدة اي واحد من
العشرات فالعشرة للعشرات كالواحد للعشرة والمنافاة بين الواحد
والكثير في العروض لموضوع واحد والوحدة ايضا غير التعين

لمثل ما ذكرنا في الوجود وان التعين مشترك بين الواحد والكثير
دون الوحدة ج الوحدة غنية عن التعريف وثبوتية وزايدة على
الماهية لما ذكرنا في الوجود والتعين وانها عرض لانها تعرض للعرض
والجوهر لا بعض للعرض واما العرض فيعرض للجوهر ج في اقسام
الواحد المقول عليه الواحد قد يكون عددا وجهة وحدته ان كانت
مقومة لها فهو الواحد بالجنس او النوع ويلزمه الواحد بالجنس والفصل
وان كانت عارضة لها فقد يكون محمولين لموضوع كقولنا الكاتب
والضاحك واحد او موضوعين لمحمول واحد كقولنا الانسان والفرس
واحد في الحي وان كانت لا مقومة ولا عارضة فهو كالبدن
والنفس والمدينة والملك فانها بالتدبير واحد وقد لا يكون
عددا فان لم يصح انقسامه فان لم يكن له مفهوم سواه فهو الوحدة
وان كان فان كان له وضع فهو النقطة والا فالنفس والعقل وان صح
فان شابهت اجزاؤه في الحقيقة فان كان بذاته فهو المقدار والا
فهو الجسم البسيط فان اعتبرت وحدته قبل الانقسام فهو الواحد
بالاتصال وان اعتبرت معه ومن شانه اتحاد الموضوع فهو الواحد
بالموضوع والنوع وان لم تشابه فهو كالبيت الحاصل والانسان
الواحد والواحد بالاتصال يقال الخطين محيطين بالزاوية وللما
سلا ذم طرفيها كالملتحمين بالطبع او غيره وانت تعرف ان الواحد
من هذه بالواحدية اولى **الفصل الثاني** في العدد اثبات
وجوده الذهني والخارجي بين وقيل لا وجود له في الخارج
وهذا يحمل على التجرد عن المعدودات اذ الاعداد محلها النوع

لكل نوع خاصة وهو مجموع احاده وهو بهذا الاعتبار واحد
كالعشرة ثم العدد زائد على ماهية المعدود وثبوتي فعرض
لما قلنا في الوحدة وانه قائم بالمجموع لا بواحد منها نسبة
وقوام كل عدد باحاده لا بالعدد الذي فيه فالستة ليست بثلثة وثلثة
بل ستة مرة واحدة كما قاله ارسطو ب التقابل بين الوحدة
والكثرة والواحد والكثير ليس بالتضاد اذ احد الضدين لا يقوم
الاخر فان قيل الوحدة والكثرة متعاقبان على موضوع واحد
فيكونان ضدين قلت لا بد مع ذلك من ان يكون بينهما غاية
الخلاف لا يقوم احدهما الاخر كيف وموضوعهما واحد بالنوع
لا بالعدد ولا بالعدم والملكة لكون كل منهما وجوديا ولا بالتضايف
لان احد المتضايفين لا يقوم الاخر لكن لما عرض لهما المكيالية والمكيلية
فان الواحد يعد العدد كان بينهما تقابل التضايف ما لعارض ج
اتحاد الاثنين في الجنس مجانسة والنوع مماثلة وفي الكيف مشابهة
وفي الكم مساواة وفي الاضافة مناسبة وفي الخاصة مشاكلة وفي
الاطراف مطابقة وفي وضع الاجزاء موازاة ولا اسم لسائر الاعراض
ويقال الغير المقابل لما هو هو وانه كالجنس لمتقابلات هي ج المتقابلان
ما لا يجتمعان في شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة واقسامه اربعة
فانهما ان كانا بحيث يصدق احدهما ويكذب الاخر فهما المتقابلان
بالسلب والايجاب والا فان كانا وجوديين يعقل كل منهما بالقياس
الى الاخر فهما متضايفان والا فضدان وان كان احدهما عدميا
فان اشترط فيه موضوع مستعد لقبول ذلك الوجود بحسب شخصه

او نوعه او جنسه فهما العدم والملكة الحقيقيان وان كان بحسب
وقت يمكن حصوله فيه فهما العدم والملكة المشهوران وان لم يشترط فيهما
السلب والايجاب بعينه تضاد المتضادين عارض لهما والتضايف
عارض لهذا العارض فلا اشكال فان قلت التقابل اعم من التضايف
لكونه من باب التضايف ولكون اعم من نفسه قلت ليس جواب مثلا في
المنطق ثم التقابل ليس جنسا لهذه الاربعة اذ تعقل المتضايفين مقيسا
الى الاخر مع الذهول عن ثبوت بلهادة احد الضدين قد يلزم الموضوع
وقد لا يلزم مع امتناع خلو الموضوع عنهما او مع امكانه وصف
الموضوع بالوسط او لا ثم التضاد انما يعرض للانواع الاخيرة
بالاستقراء ولا تضاد واحد غير واحد لان مخالفة الامرين لذلك
الضد ان كان بامر مشترك بينهما كان الضد هو ذلك المشترك والا لم يكن
التضاد واحدا بعينه قد عرفت ان الوحدة والعدد عرضان
فلا يكونان مبدأ بن اذ العرض لا يكون مبدا للجوهر المتقدم بالذات
ثم التقابل بالذات بين الايجاب والسلب وللبواقي بواسطته حكى
نقل عن افلاطون انه احتج على ثبوت المثل بان الانسان من حيث هذا
الانسان جزء الموجود موجود والمشترك بين الاشخاص مجرد عن جميع
العوارض المختلفة فيها ولا يلزم من فساد الخاص فساد العام فذلك
المجرد موجود ابدا واجيب بان المشترك هو الانسان لا بشرط شيء واما
بشرط لا شيء فممتنع واحتج ارسطو على فساده بان لكل مجرد انه لان
نفسه شركة بين الاشخاص موصوفا بعوارضها كما علمه زيد علمه عمرو
والا كان مثالا لمشترك واشخاص الطبيعة الواحدة مشتركة في مقتضى ماهيتها

من الحاجة والاستغناء عن المادة فيمتنع تجرد الانسانية
عن المادة وهو منقوض بالوجود على قولهم فانه في الواجب
مجرد وفي الممكن مقارن للماهية الباب الرابع
في الوجوب والامكان والامتناع ابحاث آ الموجود باعتبار
ذاته ان وجب وجوده فهو الواجب الوجود والا فممكن الوجود
ويقال مثله في المعدوم وقد يقال ان الماهية ان اقتضت
الوجود فهو الواجب وان اقتضت العدم فهو الممتنع وان لم تقتض
واحدا منهما فهو الممكن وما وجوده لذاته يستغني عن غيره
وما لا انقلاب ب الوجوب بالذات ثبوتي لانه تاكد الوجود والوجود
لا تاكد بالا وجود له واحتج الامام بان نقيضه اللاوجوب
المحمول على الممتنع فلا يكون وجوديا فالوجوب وجودي فان قلت
الممتنع ان كان له تميز امكن حمل الوجودي عليه والا كان المحكوم
عليه الموجود في الذهن قلت الممتنع متميز بحسب ماهيته والا
امتنع اشارة العقل اليه وانه لا يجعله ثابتا يمكن وصفه
بالثابت احتجوا بانه لو كان وجوديا كان وجوده غير ماهيته
فان وجب اتصافها به كان للوجوب وجوب وتسلسل والا امكن
زواله عنها وعند زواله لا يكون الواجب واجبا وبانه يكون خارجا
عن ماهية الواجب فيكون ممكنا لذاته واجبا لوجوب سببه فللواجب
وجوب قبل هذا الوجوب والجواب عن آ ان الوجوب بالذات
يمتنع التسلسل فيه وبالغير لا امتناع فيه وعن ب ان الوجوب
بالذات واجب بالذات لا بالوجوب بالذات منبسه

يشبه ان يكون اختلاف العقلاء في كون الوجوب بالذات
وجوديا لاجل ما يسبق الى الذهن من استحقاق الوجود
وعدم افتقاره الى الغير اذ الاول وجودي والثاني عدمي ح
قيل الامكان العام عدمي لكونه محمولا على الممتنع الخاص الذي
يكون عدميا وقيل انه وجودي لان نقيضه الامتناع المحمول على
العدم مثبت بعدم في المنطق لان المحمول قد يكون محصلا
او سلبا او عدولا وان عدول المحمول يقتضي وجود الموضوع فقولنا
الممتنع لا واجب لا يصدق بل الصادق انه ليس بواجب ولا يلزم منه
كون الوجوب ثبوتيا فان قلت عرفنا الفرق بين الوجودي والعدمي
قلت قد يفرق بينهما بان يقال المفهوم المستقل بقوامه ان كان
له وجود فهو الموجود والا فهو المعدوم وغير المستقل ان كان
له وجود فهو الوجودي والا فهو العدمي ثم المفهوم الذي لا يستقل
بقوامه منه ما علم وجوده كالمحسوسات ومنه ما علم عدمه
كالامتناع ومنه ما اختلف فيه كالنسب والاضافات واكثر
ما يطلق لفظ الوجودي والعدمي في امثال هذه فمن قال ان
الاضافة كالابوة مثلا موجودة لانا نعلم ان هذا في الوجود ابو
ذاك وان ذلك في الوجود ابن هذا ومن قال انها ليست بموجودة
لان الابوة لو كانت موجودة كانت عارضة للاب وكان بينهما
ومنه اضافة العارضة والمعروضية فللاضافة اضافة الى
غير نهاية واجاب الشيخ عنه بان الاضافة الحقيقية هي الابوة
وانها اضافة بذاتها وما عرض لها من الاب فمنها اضافة مستانفة

فالاضافة الحقيقية متناهية على حد ويجوز ان يكون من شان امر
عارض لا نهاية له فكذلك في الاضافة اذا عرفت هذا فنقول
هذه الامور اذا قلنا انها وجودية فلا نعني به انها ماهيات
ذاتية الوجود بل نعني به انه قد يعرض لها الوجود كما نقول في الماهية
الموجودة انها موجودة فما قوامه بغيره وان كان فانيا بمعدوم
لا يكون موجودا ولا يلزم منه ان لا يكون له وجود عندما يكون
واما وجود المفهوم ان قلنا الامكان العام وجودي لا يكون
جنسا للوجوب والامكان الخاص والا تركب الوجوب من الجنس
والفصل واما الامكان الخاص فقد احتجوا على كونه وجوديا
بانه لا فرق بين قولنا لا امكان له وامكانه لا وبانه لو لم يكن للامكان
ثبوت لم يكن الشيء في نفسه ممكنا ونقضه الامام بالامتناع
والعدم فكل امر عدمي له اسم محصل ياتي فيه ما ذكر واحتجوا ايضا
بان نقيضه الامتناع العدمي وعارضه الامام بان نقيضه الوجوب
الوجودي واحتج الامام بانه لو كان وجوديا لكان ممكنا لكونه
عارضا للممكن فيكون له امكان آخر وتسلسل وجوابه التزام التسلسل
في الامور النسبية فالحق ان الامكان ان فسر بسلب الضرورتين كان عدميا
وان فسر بالافتقار الى الغير فقد يكون وجوديا كذا احتجوا
على ان الوجوب بالذات لو كان وجوديا فهو عين الذات اذ ليس جزءا
منها وان كان خارجا كان ممكنا فان وجب كان الوجوب سببه وهو
الذات فيكون لها وجوب قبل وجوبها وجوابه ان امتناع عدمه
للذات لا لوجوبها كالممكن لما انه ان لم امكانه في نفسه كان وجوا...

من علته كان دائم الوجود والا كان له امكان اصلي وامكان
استعدادي جامع لجميع شرائط ذلك الفيضان و الامكان
محوج الى السبب قطعا وقد يدعى فيه الضرورة واحتج
الشيخ بان تخصصه بالوجود ان كفى فيه ماهيته فهو واجب
الوجود لذاته والا فلا بد من امر يضاف اليها فكان وجوده
لوجود شي اخر وفيه نظر اذ الواقع الثاني ولا يلزم منه انه
لا بد من ان يضاف اليها غيرها اذ الكلام فيه واحتج غيره
بانه لو ترجح احد طرفيه لكان ذلك اولويه وانه متساوي
الطرفين وجوابه انه لا يلزم من ترجح احد طرفيه لا لمرجح كونه
اولى به واعترض على دعوى الضرورة بان قولنا الواحد نصف
الاثنين اجلى منه والحق ان العلم باحتياج الممكن الى السبب
فطري حتى يجزم به الصبيان والمنكر اذا عاود عقله
جزم به وتجويز العقلاء وقوع الممكن لا عن سبب ممنوع نعم
قد يلزمهم ذلك وان لم يقولوا به وقد يكون اولى الحق من اول
ان لا يكون احد طرفي الممكن اولى به اذ لو كان الوجود اولى به
فاذا تحقق العدم ولم تبق تلك الاولويه لا تكون تلك من ذاته
وان بقيت فلم يصر العدم اولى به لم يكن المعدوم معدوما وان صار
اولى وكلا الطرفين اولى به لكن الاول بالذات والثاني بالغير وما
بالذات اقوى فلو تحقق العدم كان الخارجي اقوى هذا خلف
احتجوا بان العدم اولى بالموجودات السيالة والوجود اولى
عند وجود العلة دون الشرط والجواب تفريعا على نفي الجزء

ان الحركة من اول المسافة الى اخرها حركة واحدة لا جزء فيها
بالفعل وليس العدم بها اولى بل يمكن استمرارها وانقطاعها
والاولويه الوجود لا يحصل عند وجود العلة بدون الشرط
بل عند تحقق كل شرط وهناك الوجوب ح ووجود الممكن
مسبوق بوجوبه لانه اذا وجد السبب فان امكن ان لا يوجد
وفرض ذلك السبب تاما لزم التخلف والا فقد وجب
فان قيل الوجوب لكونه وجوديا يستدعي محلا ثابتا فيتقدم
وجود الممكن على وجوده قلنا المراد وجوبه من المؤثر وانه
قائم بالمؤثر وملحوق بوجوب وهو المسمى بالوجوب بشرط
المحمول خاتمة امكان الممكن لازم له لاستلزام زواله الوجوب
او الامتناع وانه مشترك بين الممكنات ح في الوجود واذا
اضيف من مباحث الامكان ما ذكرناه في المنطق الى ما ههنا
تم مباحثه الباب ـــ الخامس في القدم والحدوث
ابحاث الحدوث اما اضافي اذ ما مضى من وجود شي اقل مما مضى
من وجود اخر واما مطلق اما زماني اذا كان وجوده مسبوقا
بزمان عدمه واما ذاتي اذا كان وجوده من غيره والقدم يقابلها
ويدل على الحدوث الذاتي ان الممكن من حيث هو لا يستحق الوجود
ومن حيث علته يستحق الوجود وما بالغير مسبوق بما بالذات
قيل الحدوث علة الاحتياج الى السبب وانكر الحكماء لان الحدوث
متأخر عن الوجود المتأخر عن تأثير العلة فيه المتأخر عن الحاجة اليه
المتأخر عن علة الحاجة فلو كان الحدوث علة الحاجة او جزءها

اوشرطها لزم الدور فلعله بين الامكان و الحدوث بمعنى زائد
على الوجود الحادث في العدم السابق فان قلت لو كان الحدوث
بمعنى الوجود فان كان حادثا تسلسل وان كان قديما كان الحادث
قديما قلت حدوث الحدوث كوجود الوجود وكما ان الوجود
موجود بذاته فالحدوث حادث بذاته ثم احتج الشيخ على
ان الحدوث الزماني مسبوق بالمادة بانه قبل وجوده ممكن والامكان
وجودي فله محل موجود ومحله ان كان حادثا تسلسل وان كان قديما
فهو المادة واجاب الامام بان محل امكانه قبل وجوده هو الموجود
في الذهن ونقض بعضهم بحدوث النفس فان قلت محل امكان
النفس هو البدن المخلوق لتدبيره قلت النفس لا تلاقي البدن
فكيف يكون محل امكانها وقال ايضا انه مسبوق بزمان و...
البحث فيه في باب الزمان ثم ... في الامور المشتركة بين الجواهر
والاعراض ابحاث آ الموجود الساري في شيء يكون الاشارة الى احدهما
اشارة الى الاخر تحقيقا او تقديرا ويكون الاول حالا والمنعوت
محلا ويلزم منه تعذر بينهما واضعا ... الى الاخر فان كان
المحل سببا لقوام الحال فهو موضوع والحال عرض وان كان بالعكس
فالمحل هيولى والحال صورة فالمحل اعم من الموضوع ولا يلزم من كون
الجوهر لا في موضوع ان يكون لا في محل فالجوهر ان كان في محل فهو
الصورة الجسمانية وان كان محلا فهو الهيولى وان كان مركبا منهما
فهو الجسم والا فان كان مدبرا للجسم فهو النفس والا فهو العقل ب
العرض هو الموجود في موضوع والجوهر هو الماهية التي اذا وجدت

في الخارج كانت لا في موضوع فالباري تعالى ليس بجوهر والصور
الذهنية جوهر فانها وان كانت في الذهن في موضوع لكنها
بحيث اذا اوجدت في الخارج كانت لا في موضوع ج الجوهر
ليس جنسا للجواهر والا لما نوعت انواعه بفصول ففصولها
ان كانت اعراضا كان الجوهر متقوما بالعرض وان كانت
جواهر احتاجت الى فصول ومما احتج به انه لو كان جنسا
لكان العقل الاول مركبا من الجنس والفصل فيكون الصادر
من الواجب اكثر من واحد ولكان مقولا على ما تحته بالتواطؤ
لكنه بالتشكيك اذ العقل اولى بالجوهرية ثم الجسم ثم الهيولى
والصورة وجواب آ ان الواجب انما يوجد النوع بايجاد واحد
لا بايجادات ثم يجوز ان يوجد الفصل والفصل الجنس وجواب
ب ان التشكيك في قول الوجود عليها لا في قول الجوهر د كليات
الجواهر ماهيات اذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع
فهي جواهر ولانها محمولة على الجواهر الجزئية بهو هو بخلاف العرض
لكن الجزئيات وجوداتها لا في موضوع وقد لا يكون الكليات
كذلك فهي اقرب الى الجوهرية والنوع الاخير اقرب الى الجوهرية
مما فوقه الى الجنس العالي والشيخ يسمي الجواهر الشخصية بالجواهر
الاولى وما يليها بالثانية الى الجنس العالي ه الجوهر لا ضد له
ان شرط التضاد تعاقبهما على موضوع واحد والجوهر لا موضوع
له وان كنى بتعاقبهما على محل واحد فالصور النوعية متضادة
لكن قابل للاضداد وما يقبلها استقلالا سواه وانما يكون

اللون قابلا للسواد والبياض لو بقي اللون بعد زوال الحصة عنهما
عنه وان العرض ليس جنسا لما تحته لامكان تصور السواد مع
الذهول عن عرضيته ويمتنع انتقاله عن موضوعه لان تعينه
بموضوعه المعين وهو المادة فامتنع مفارقته عنه وتعين
الجسم بصورته المعينة بالمادة لا بالحيز والوضع ويجوز
قيام العرض بالعرض كالسرعة والبطء القائمين بالحركة لامتناع
وصف الجسم بهما ولا يجوز ان يكون العرض موضوع العرض
بل موضوع الحركة والسرعة والبطء واحد وهما اخص
احوال العرضين بالاخر ويكون احدهما نعتا للاخر مع امتناع
اتصاف الجسم به فالناعت حال في المنعوت ومنها الوحدة
القائمة بكل عرض ويمتنع قيام العرض الواحد بمحلين والعدد
عرض بحل الا الآحاد والجملة من حيث هي واحد والاضافة لا تقوم
بالمضافين بل اضافة هذا الى ذاك قائمة بهذا واضافة ذاك الى
هذا قائمة بذاك ثم الحال ينقسم بانقسام المحل واحتج الشيخ
بان قوى الجسم البسيطة ان لم تحصل في جسميته ولا في اطرافه
لم تحصل فيه وان حصلت في كل جزء كان الواحد في محلين وان
حصلت في بعض فقط لم تحصل في الكل بل حصل بعضها في بعض
الجسم ولزم الانقسام ونقض بالوجود والوحدة والنقطة والاضافة
والحق ان ذلك انما يلزم اذا كان العرض ساريا في المحل كاللون في
سطح الجسم والابوة غير سارية في الاب ولا النقطة في الخط
لا يجوز ان يكون شي جوهرا وعرضا اذ الواحد لا يكون غنيا

عن الموضوع ومحتاجا اليه وفصول الجواهر جواهر وقول الكيفية
عليها باشتراك الاسم لان الحار عرض لكن الحار الجزء الكائن
الثاني في الاعراض خاصة وانما قدمناه على الجواهر لان اكثر
مباحث الجواهر يتفرع بعد تقرير اصول في احكام الاعراض
وفيه ابواب الاول في المقولات فصول الاول عددها المشهور انها عشر
الجوهر والكم والكيف والمضاف والاين ومتى والوضع والملك
وان يفعل وان ينفعل وقيل المقولات اربع الجوهر والكم والكيف
والنسبة وجعل النسبة جنسا للمقولات النسبية وهو باطل
والا لكانت كل نسبة مركبة فان كل مركب فللاجزاء نسبة بعضها الى بعض
فان كانت تلك النسبة مركبة تسلسل ولا بد من نسبة بسيطة فامتنع
كون النسبة جنسا لها وقيل الاضافة جنس للمقولات النسبية
وهو باطل اذ التكرار معتبر في الاضافة دون غيرها ولم ينقل
برهان لحصر المقولات في العشر والشيخ نقل عن بعضهم ان العرض
ان لم يرد على موضوعه من خارج ولا حاجة به الى نسبة الى الخارج
فهو الكم او الكيف او الوضع وان ورد عليه من خارج ولا يحتاج
الى امر ينبعث من نفسه فهو الاين او متى او له ويعنى به الملك
وان احتاج الى ذلك فهو اما المضاف او الفعل او الانفعال
واعترف الشيخ بانه ضعيف والاولى التعويل فيه على الاستقراء
ثم من رام ابطال حصر المقولات في العشر يلزمه بيان
ان من الموجودات ما لا يدخل تحت مقولة منها وفيها جنس
عال تحته انواع ولا يجب ذلك لجواز ان يكون موجودات شتى

انواع حقيقته لا تدخل تحت جنس واما الوحدة والنقطة والهيولى
والصورة فقد يسلم انها خارجة عن المقولات العشر لكونها مبادي
ومبادي المقولات لا تدخل فيها لامتناع كون الشي مبدأ لنفسه وقد
يمنع خروجها عنها ويجعل الواحد والعدد من الكم والنقطة والخط
ايضا كذلك قال الشيخ رسم الكم لا يساوي الوحدة والنقطة ورسم
الجوهر يتناول الهيولى والصورة فان قلت قول الجوهر على الهيولى
والصورة والجسم ليس بالسوية فان الهيولى والصورة اقدم بالطبع
من الجسم قلت تقدم الهيولى والصورة على الجسم ليس في معنى الجوهرية
بل بها والجسم في قول الجوهر عليه سوا وانما التقدم والتاخر بحسب
مفهوم اخر وهذا كالاب والابن فانهما في الانسانية سوا وان تقدم
الاب على الابن بزمان او شي اخر بخلاف الوجود المقول على الجوهر
والعرض اذ الوجود يعرض للجوهر وبتوسطه للعرض فلذلك
لم يكن الوجود جنسا لها والواحد قد يكون باعتبار ماهيته من
مقولة وباعتبار اخر من مقولات اخرى الفصل الثاني
في الكم ابحاث الاول احتج الشيخ على ان الكمية زائدة على الجسمية بان الجسم
قد يزيد مقداره بالتخلخل مع بقاء جسميته وبان الشمعة اذا تشكلت
باشكال مختلفة فان جسميته باقية مع اختلاف مقدارها وفيه نظر
فان هذا يدل على ان المقادير الخاصة ليست نفس الجسمية والاجزاء منها
ثم اورد على نفسه بان الجسم الكبير اذا تكعب بمقدار لم يصغر لم يساوه وانه
اياه في المساحة واجاب عنه بان المساواة بالقوة لا بالفعل
من خواص الكم فامور المساواة والمفاوتة وقبول الانقسام

اي يمكن ان يفرض فيه شي غير شي ويقبل الانقسام بمعنى الانفصال لكنه
يلحقه اما بسبب المقدار او يلحق المقدار لان اللاحق والملحوق معا
ولا سبق المقدار الاول مع الانفصال لم يحدث مقدارا ان اخذ في المقدار
تعدد اما لقبول هذا الانقسام وان لم يكن معه كحركة بعد الجسم
للسكون الطبيعي وان لم يكن معه كونه بحيث يمكن ان يفرض فيه الواحد
والعدد المعدود بالواحد فالواحد مبدأ لكل عدد ويعده والثاني
والشيخ عرف الكم بهذا فانه لا دور فيه لان الواحد والعدد غنيان
عن التعريف لما تقدم قيل وانه يتناول المتصل والمنفصل ومن
عرفه بقبول المساواة فقد اخطا اذ لا يمكن تعريف المساواة الا
بانه اتحاد في الكم ومن عرفه بقبول الانقسام فقد اخطا فانه تعريف
الكم المتصل ج الكم اما متصل يمكن فيه فرض اجزا تتلاقى على حد
مشترك وهو نهايتاهما او منفصل مقابله وهو العدد والمتصل
اما قار وهو المقدار او لا وهو الزمان لان الان حد مشترك بين ماضيه
ومستقبله والمقدار اما ممتد واحد وهو الخط او اثنين وهو
السطح او ثلثه وهو الجسم التعليمي ويسمى ثخنا لانه حشو ما بين السطوح
وعمقا ان اعتبر النزول وسمكا ان اعتبر الصعود وايضا اجزا الكم
ان كانت قارة مترتبة بحيث يمكن الاشارة الى احدها انه اين هو من صاحبه
فهو الخط والسطح والجسم والا فهو الزمان والعدد فانه لا قرار لاجزا
الزمان ولا اتصال لاجزا العدد د قد يعرض للكم بالذات اضافة
كالامتداد الذي بين راس الانسان وقدمه ويسمى طولا والمابين يمينه
وشماله عرضا والمابين جوانبه عمقا وقد يعتبر الاضافة الى ان

كطول الخط والى الكثرة كالاطول فانه تعتبر فيه الاضافة الى المثل فان
الاطول يكون له اقصر بالاضافة والكم بالعرض ما يكون معه الكم بالذات
او يكون الكم بالذات فيه فان منه متصلا بالذات كما عرفت وبالعرض
لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة ومنفصلا بالعرض كالعارض لها
الانقسام الى الايام والساعات والكم لا يقبل الاشتداد والتنقص
اذ لا يكون خط اقوى من خط في كونه خطا والثقل والخفة يعرض لها
المساواة والمفاوتة لما تؤثرانه في الحركة المتعلقة بالزمان [illegible] الكم
لا ضد له اذ كل عدد يتقوم عددا او يتقوم به ولا يوجد عددان بينهما
غاية البعد ولا موضوع واحد يتواردان عليه والزوجية لا تضاد
الفردية اذ لا موضوع متعاقبان عليه والاتصال والانفصال فصلان
للكم فلا يكونان له والمساوي والمتفاوت والعظيم والصغير والقليل
والكثير من الاضافات والمكان الاعلى والاسفل لا يتواردان على
موضوع واحد والفوقية والتحتية اضافتان مع الاضافة لا تضاد فيها
[illegible] قبول النهاية واللانهاية خاصة الكم واللانهاية بمعنى
السلب يقال للباري تعالى وبمعنى العدول للاجسام التي لا نهاية لها
في العظم وللدائرة اذ لا طرف لها محيط بها وبالمجاز للبعد الذي
يتعذر سلوكه وفي تناهي الابعاد احتجوا بوجوه منها ان نفرض
خطا غير متناه في البعد الغير المتناهي ونفرض دائرة يخرج من
مركزها خط متناه موازٍ لذلك الخط فاذا تحركت الدائرة حتى
مال ذلك الخط من الموازاة الى المسامتة وجدت نقطة في الخط
الغير المتناهي يكون اول نقط المسامتة لحدوثها وانه في الخط الغير

المتناهي محال اذ لا نقطة فيه الا وفوقه نقطة تكون المسامتة معها
قبل المسامتة معها وهذه الحجة مبنية على نفي الجزء الا ان يتقدر بسوية
لا تكون الزاوية الحادثة بين الخطين منقسمة الى غير النهاية فالزاوية
التي تحصل بحركة الدائرة قد لا تقبل الانقسام فلا يكون مسامتة ذلك
الخط الا مع نقطة معينة ثم ان نفي الجزء يقتضي عدم تناهي الابعاد
لان تلك الزاوية تكون منقسمة الى غير النهاية فاذا تحركت الدائرة
وحصلت مسامتة ذلك الخط مع الخط الغير المتناهي امكن فرض
نقطة تكون مسامتة معها قبل مسامتة مع النقطة المفروضة
ضرورة انقسام الزاوية الى غير النهاية ومنها ان نفرض امتدادان
غير متناهيين من مبدأ واحد يتزايد ما بينهما من البعد زيادة
كل على ما قبله بقدر واحد فكل زيادة مع المزيد عليه يوجد في بعد
فجميع الزيادات التي من جانب الحد يوجد في بعد بعد فنقول
كل ما في كل واحد من الابعاد من الزيادات لا يكون موجودا في بعد
واحد لامتناع كون ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين فلا يكون
كل ما في واحد من الابعاد من الزيادات موجودا في بعد واحد
فيكون ذلك البعد احد الابعاد والاولى كل ما فيه موجودا في بعد
واحد وهو الذي بعده هذا خلف واذا كان ذلك البعد احد
الابعاد والاولى كل ما فيه موجود في بعد واحد وهو الذي
تناهى الامتداد ان هنا خلف وضعفه ظاهر ومنها ان نفرض خطان
غير متناهيين احدهما زائد على الآخر من طرفيهما المتناهيين
بقدر شبر ثم نطبق احدهما على الآخر فان لم ينطبق كان الناقص

كالزائد وان انقطع تناهى والزائد زائد بقدر متناه فتناهيا
ايضا قال الامام عليه اشكال يعسر حله وهو انه يجوز امتداد
مع تلك الفضل الى غير النهاية فلا يكون الزائد كالناقص وهو
كما قال ثم انهم شرطوا في وجوب تناهي الابعاد ان يكون بين الاحاد
ترتيب طبعي او وضعي وان يكون موجودة معا ولذا لا ينقض بالنفوس
المفارقة من زمان معين لا الى اول ومن زمان بعده او قبله لا الى
اول وبالحركات الماضية كذلك والتقييد بما ذكر لا يجدي نفعا
في اتمام البرهان وعن هذه الشبهة زعم بعضهم ان النفوس تفنى
بعد المفارقة لاحتمالها الزمان والنقصان والابدان غير متناهية
والتناسخ باطل ومنهم من زعم ان الابدان والحركات متناهية
لتناهي النفوس وبطلان التناسخ ومنهم من التزم التناسخ ن
اللانهاية يقال للامور الماضية بمعنى السلب دون العدول لاحتمال
الى وجود الموضوع وللامور المستقبلة بمعنى انها تستمر بانه لا يصح
ح تنتهي الحركة على جسم لا نهاية من جانب اصلا وهو ظاهر وما لا نهاية
من جانب اذا تحرك الى الجانب المتناهي واذا لم يتحرك ما وراءه لم ينتقل
بل ازداد حجما وان تحرك كان ما وراءه متناهيا هذا خلف
لو حصل المقدار في الخارج عريا عن المادة لاستغنى في ذاته عنها فامتنع
حلوله فيها ولذلك لو حصل الوجود في الخارج عريا عن الحصول في
الماهية لامتنع حصوله فيها ونقض بالجنس مع الفصل المعين واجاب
الشيخ بان طبيعة البعد الجسماني نوعية محصلة بخلاف طبيعة
الجنس وهو ضعيف لان النقض ورد على ان المستغني عن الشيء لا يعتريه

بل اجابوا بان اقتران الفصل المعين بالجنس لم يكن من جهة الجنس بل
من الفصل المعين وحلول المقدار في المادة ليس من قبلها فان
شأنها القبول بل من قبل البعد فرقا بين تخيل الابعاد الثلاثة
لا بشرط المادة هي الجسم التعليمي وتخيل السطح لا بشرط الجسم هو
السطح التعليمي وكذا الخط والنقطة لكن الابعاد يمكن تصورها
بشرط عدم المادة بخلاف تصور السطح والخط والنقطة بشرط عدم
الجسم وعدم السطح وعدم الخط وهذه الاربعة اعراض اما الجسم
فلحلوله في المادة ولما بينا من زيادة المقدار بالتخلخل ونقصانه
بالتكاثف مع بقاء نوعية المحل ولان الجسم اذا انضغط كان بعضه كالكل
في الماهية دون المقدار ويدل على وجود السطح ان الاجسام متماسة
لا بكليتها بل بسطوحها والتماس بالمعدوم محال فان قلت
السطحان ان تماسا بكليتهما تداخلا والا كانا جسمين قلت
هذا هو الذي تمسك به الشيخ في نفي الجزء والذي نقوله ان ما
لا ينقسم لا يماس غيره بكليته المصغرة بالتركيب ولا بجزئه اذ لا جزء
له وانقسام السطح بحيث ينصب ما على ما يكون وجوديا واعلم
ان النقطة نهاية الخط والخط نهاية السطح والسطح نهاية الجسم
فلا يكون النقطة منقسمة ولا الخط عرضا ولا السطح عمقا والنقطة
رسمها التام انه شيء ذو وضع لا جزء له الفصل الثالث في
المكان اثبات المكان الحق ان بعد العلم بانتقال الجسم من مكان الى مكان موجود
معلوم بالضرورة واحتج المنكرون بانه ليس جوهرا غير متحيز
والا لم يتصور مفارقا ولا متحيزا والا كان له مكان ولا عرضا قائما

المستقر

بالمتمكن اذ لا استقلال باستقلاله ولا فيما بغيره فان فرض ذلك الغير ان
لم يكن متحيزا لم يكن المكان مشارا اليه وان كان متحيزا كان له مكان
ودار او تسلسل وجوابه انه عرض قائم بغير المتمكن وهو السطح
الحاوي وليس كل متحيز له مكان وموضع بل يجب ان يكون له وضع
ب احتج اصحاب افلاطون على ان المكان هو البعد الذي يشغل
فيه بعد الجسم بانا لو فرضنا خروج الماء والهواء من الاناء علمنا
ان بين طرفيه بعدا فالمكان هو البعد احتج الخصم بان الجسم له بعد
فاذا حصل في البعد فان لم يتداخل بعداه او بعد اخر منهما لم يكن
المتمكن في المكان مع ان بقيا معا لزم اجتماع المثلين في مادة واحدة
وانه ممتنع لان تمايزهما بالماهية واللوازم والعوارض اذ حلولهما في
احدهما ليس باولى من الاخر وانه ممتنع لا اسننه وايضا اجتماع المثلين
ممتنع الا ما نعرض الوصل السطحية في الاجسام ولا يفرق مليا لانا لو
فرغ مافيه ولم يدخل فيه غيره فانه لابد وان يكون بين طرفيه بعد لا
اسقاطه بين معين لا يجب ان يقع في كل طريق حجة ان الاجسام متمانعة
من التداخل بمعنى ان ذا الحيز وهذا الحكم بالذات يختص بالحصول
في الحيز بالذات وهو المقدار دون الهيولى فانها لذاتها مجردة
عن الوضع والحيز ودون الصورة لانها مع ازديادها الحيز و
نقصانه بالتخلخل والتكاثف ودون سائر الصور والاعراض
فلو كان المكان هو البعد امتنع حصول ذي بعد فيه وفيه نظر
اذ المركب قد يقتضي ما لا يقتضيه واحد من اجزائه وايضا قد
يكون التمانع لخصوصية البعد المادي واحتجوا على بطلان

القول بان المكان هو السطح الحاوي وهو مذهب ارسطو
بان الواقف في الماء الجاري يتبدل عليه سطح الحاوي مع جزم
العقل بسكونه وبان النار بحركتها الى فوق تطلب مكانا تكلفتها
ونهاية الجسم يمتنع ان يلاقيها كل جسم اخر واجيبوا بانه ان عني
بسكونه عدم تبدل نسبته الى الامور الثابتة فهو ساكن وان
عني به استقراره في مكان واحد فليس بساكن ولا يلزم من عدم
سكونه كونه متحركا ومعنى طلب نهاية كلية الجسم ملاقاة المحيط به
الفصل الرابع في الخلاء الحادث اذا لم يكن بين جسمين
متباينين ما يلاقيانه فهو الخلاء وقيل الخلاء ابعاد مجردة عن المادة
فاذا حصلت في المادة كان الجسم واحتجوا على امتناعه بوجوه
ا انه بعد ما بين الجسمين قد يسع ذراعا او اقل او اكثر وما يقبل
المساواة والمفاوتة مقدار ولا يتجرد المقدار عن المادة فلو كان
خلاء كان ماديا هذا خلف فان قلت هذا ينتقض بما وراء العالم
فانه يقدر فيه هذا التقدير فيكون هناك ابعاد مادية قلت ما ذكرنا
من التقدير ممكن وما ذكرتم ممنوع الامكان ب انه لو وجد فيه لظهرت
لو كان تحرك الجسم في الخلاء في زمان كانت حركته في الملاء في زمان له
نسبة الى ذلك الزمان فلو فرضت حركته في ملاء انسب رقته الى رقة
الملاء الاول بنسبة حركة الخلاء الى زمان الحركة الملائية الاولى كان
الحركة في الملاء الرقيق في السرعة كالحركة في الخلاء هذا خلف لكن كل
حركة في زمان في الخلاء وهو ضعيف لان الحركة من حيث هي حركة
تقتضي قدرا من الزمان فلا يلزم مساواة الحركتين في السرعة بل يكون

يكون الحركة في الملا الرقيق ابطا ح اذا حرك الثقيل الى فوق
قسرا تحرك بالميل القسري المحدث فيه وانه يضعف بمصادمة
الهوا فلو كان خلا لم يكن مصادمة فلزم بلوغ الحجر الى السماء
وجوابه منع الشرطية ف في علامات عدم الخلا أ كوز مملو من
الماء في اسفله ثقبة ضيقة وهو ضيق الراس كلما فتح راسه نزل
وان ضم فلا لامتناع الخلا ب انبوبة غمس احد طرفيها في الماء
فاذا مص صعد لعدم الخلا ج قارورة في راسها خشبة تام الملاسة
اذا ادخلناها في القارورة انكسرت الى الخارج فان اخرجنا انكسرت
الى الداخل وفي هذه العلامات نظر لجواز ان يكون هناك سبب اخر
سوى امتناع الخلا احتج الخصم بوجوه أ انه لولا الخلا فاذا تحرك
جسم ولم ينتقل الجسم الذي قدامه تداخلا وان انتقل الى مكان الاول
دار وان انتقل الى مكان غيره تسلسل واجاب الشيخ عنه بان ما
قدامه يصغر حجمه او حجم ما يليه اذا لم يطاوع الهوا المتقدم للدفع
فيسلك الموج بينها ويضطر الى صغر حجمه وما خلفه بالتخلخل
فيعصي بعضه على الانجذاب معه ومع ما يليه فيضطر الى كبر
حجمه ب يمكن ان الملاقي سطح جسم سطح جسم اخر والا تسلسل فلزم
الخلا وجوابه ان الخلا الممتنع ما يكون بين جسمين ج انه يمكن انطباق
سطح على سطح والا كان بين كل سطحي جسمين ثالث ويمكن ارتفاع احدهما
عن الاخر فانه ان ارتفع جزء دون جزء تفكك وعند ارتفاعه
دفعة كان وسطه خاليا حال وصول الهوا الى الطرف وقوع
قيل في الخلا قوة جاذبة للاجسام لذلك يحبس الماء في السراقات

ويبحث في الزوايا الفصل الخامس في المكان والجهات
اي ث قيل المكان هو السطح مطلقا لان الفلك الاعلى متحرك
فله مكان وليس سوى سطح المحوي فللفلك الاوسط مكانان سطح
الحاوي وسطح المحوي وما يقال ان الجسم الواحد له مكان واحد محمول
على جهة واحدة قال الشيخ الخاصة للمكان ان يكون حاويا ومساويا
ومباينا للمنتقلات فيه ويخلو المنتقل شغلا ويفارقه المنتقل بالانتقال
عنه ويواصله بالانتقال اليه ويستحيل ان يوجد فيه جسمان
معا ثم ان الحاوي قد يكون سطحا واحدا وقد يكون اكثر كالمحوية
سطح الارض تحت وسطح الهوا فوق ب الجهات ست اخذ العوام
من جهات الانسان والخواص من اطراف الابعاد الثلثة وكل امتداد
يفرض له جهتان يحاذيانه فقد يكون في المربع ثمان جهات اربع الى الخطوط
واربع الى الزوايا واما بالحقيقة فليست الا فوق واسفل اذا
اعتبر غاية القرب والبعد من الفلك فانهما لا يتغيران واما اذا
اعتبر ما يلي قدم الانسان وراسه فانه يتغير لان الواقفين على الارض
على تقابل بل الى قدم كل منهما راس الاخر ج ان لكل جهة نهاية موجودة
يقصدها المتحرك وينتهي اليها الاشارة وانها غير منقسمة اذ المتحرك
اذا وصل الى نصفها فان وقف فهو جهة وان تحرك الى الجهة فالجهة
ما وراءه وان تحرك عنها فهو جهة د كل امتداد مستقيم له جهتان
فيحددهما ان كان جسما واحدا كان بسيطا متشابها فيه شكل الكرة
فان لم يكن كرة يكون بالقاسر ويعود الى الشكل الطبيعي عند زوال
القاسر وذلك بالحركة المكانية وهي المستقيمة وكل حركة مستقيمة

خلف

بعض جهة والى جهة فيكون الجهة يحددت بفعل المحدد هذا
واذا كان كريا تحددت الجهتان باحاطته بغاية القرب والبعد
من محيطه ومركزه فيستغنى التحدد بهذا عن غيره وان كان محددهما
اكثر من جسم واحد فان كان احدهما محيطا بالآخر كفى المحيط في
التحديد والاتحدد باحدهما او بهما غاية القرب دون غاية البعد
فثبت ان المحدد جسم واحد محيط الفصل السادس في
الكيفيات رسم بانه هيئة قارة لا توجب تصورها تصور
امر خارج عنها وعن حاملها ولا تقتضي قسمة ولا نسبة في اجزاء
حاملها فبالاول يخرج الفعل والانفعال والزمان وبالثاني المضاف
والاين والمتى والملك وبالثالث الكم وبالرابع الوضع والرسم
يخرج الصوت فانه غير قار ومن الكيف ما يدخل الوصل والنقط
ورسم الشيخ باخص من هذا الرسم قال الامام الاولى ان يرسم بانه
عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي نسبة ولا قسمة في محله
اقتضاء اوليا والاول يخرج الجوهر والثاني العرض النسبي والثالث
الكم والوصل والنقط والرابع يدخل العلم بمعلوم انقسم
ت في انواعه الاربعة آ المحسوسة فان كانت راسخة فانفعاليات
والا فانفعالات ب ما يختص بذوات الانفس فان كانت راسخة
فالملكة والا فالحالة ج الاستعداد نحو الانفعال او اللاقوة طبيعية
او نحو اللاانفعال وهي القوة د ما يختص بالكميات فالمختص بالمتصل
هو المثلث والمربع والاستقامة والانحناء وبالمنفصل الزوجية
والفردية وغيرهما والحق انها ان اختصت بالكميات ولكنها محسوسة
فذاك

والا فان كانت استعدادا نحو الكمال فهو الثالث وان كان
نحو اللاكمال فالثاني وفيه نظر وذكر الشيخ وغيره وهو هاهنا الحق ضعيف
ه انما سميت المحسوسة انفعاليات وانفعالات لانفعال
الحواس عنها اولا لتخرج الاشكال والحركات في العدد وفي الثقل
والخفة اختلاف بين الشيخ في انه يحس بها اولا وانما سميت عند الراسخة
انفعاليات وان كانت انفعالات ايضا لتقدمها تمام قبل خاصية
هذا النوع ان يفعل بالتشبيه والثقل والخفة افعالهما لا لتشبيه
مع كونهما منه وزعم الشيخ انه لم يثبت في البرهان فعل الرطب في الرطب
واليابس في اليابس وزعم بعض القدماء ان شأن الكيفيات المحسوسة
نفس اشكال الاجسام ينفعل عنها الحواس واحتج بان السكر في
الصفراوي يكون مرا وهو باطل اذ الشكل يحس باللمس
دون اللون مع الالوان والطعوم والروائح تضاد دون الاشكال
وقيل في نفس الامزجة وهو باطل لان حدوث اللون الواقع بين
الحار والبارد ملموسة والطعوم والالوان غير ملموسة ولان
الامزجة متوسطة وفي هذه الكيفيات تضاد الفوق في نوع الكيفيات
وتنقسم باقسام الحواس آ الملموسة وهي الحرارة والبرودة
واليبوسة والرطوبة واللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة
والجفاف والبلة والثقل والخفة وقد يدخل فيه الخشونة والملاسة
والصلابة واللين والشيخ جزم بان الخشونة والملاسة ليست
من الكيف بل من الوضع والصلابة واللين وفيه نظر اذ الصلابة
وجودية واللين كذلك عدمي الفوات في الحرارة والبرودة ابحاث

آ انها غنيتان عن التعريف لكونهما من اظهر المحسوسات ولنذكر
بعض خواص ب قال الشيخ في الحدود الحرارة كيفية فعلية محركة
لما فيه الى فوق لاحداثها الخفة فيعرض جمعها المتجانسات وتفريق المختلفات
ويحدث تخلخلا من باب الكيف وتكاثفا من باب الوضع للتحليل
الكثيف وتصعيد اللطيف والتخلخل من باب الوضع هو انتشار
الاجزاء والكيف من باب الكيف يقابل التخلخل منه وانها لا
تفرق اجزاء المركب كلها بل تجعل بعضها هواء وانما لا تفرق
اجزاء الطلق والذهب ليلازم اجزائها فيحتاج الى قطع التلازم
بالحيل الاكسيرية ثم الحرارة تفعل اولا في الجسم لكن اجزاء المركب
مختلفة في قبول التصعيد فيبادر الاقبل فالاقبل فيمتنع المتساكل
ويفرق المختلفات لما فيه افادة القوام كما في البيض وحدوثها
بالحركة وانما لا يسخن الفلك بحركته لانه لا يقبل السخونة ولا يسخن
ما جاوره ولا يتحرك ما جاوره لسخن بحركته فان سطح مقعر الفلك
ومحدبه املسان لكنا قد ثبت لست البرودة عدم الحرارة
لان الجمود والسيلان وجوديان فمنع استنادهما الى العدمي
ولان احساسنا بالجسم البارد ليس بنفس الجسم ولا بامر عدمي
اذ العدمي لا يحس ثم الحار قد يعتادا لا يحس بحرارته لكنها تظهر
عند ملاقاة بدن الحيوان ويعرف بالتجربة وبان بالاستدلال
بالطعم والرائحة او سرعة الانفعال كالمتساوي ما يلي القوام ما
كان منه اقبل للحرارة من غيره واصلح لان احر والاقوى حرا ما
يدل اسرعه انفعاله فيه ما يعين على الحرارة بخلاف الاضعف

لجواز ان يكون ذلك لضعف قوامه ج الحرارة الغريزية حرارة
نارية معتدلة القلة والكثرة تعقد المركب طبخا ونضجا وقواما
واعتدالا وتقوى على ابطال قوام العناصر الثلثة المختلطة
بها فاذا وردت الحرارة الغريبة وحاولت تفريق ما افادته
الحرارة الغريزية من القوام والنضج قاومتها الحرارة الغريزية
ما افادته فالحرارة الغريزية جزء من المركب والغريبة خارجة
عنه نقل الشيخ عن المعلم الاول ان حرارة المني التي
تقبل بها علاقة النفس من جنس ما يفيض عن الاجرام السماوية
دون النارية الاسطقسية ففرق بينهما بتاثير حر الشمس في عين
الاعشى دون حر النار ويمكن ان يقال اقوى العناصر قد تقبل من
السماويات ما تقوى به على افعال وانفعالات فتكون بهذا
الاعتبار من جنس القوى السماوية فتكون الروح من الاجرام
الالهية كالعقل من المجردات الالهية القول في الرطوبة واليبوسة
الثالث قال الشيخ الرطوبة كيفية بها تكون الجسم سهل التشكل
وسهل الترك واليبوسة تقابلها ونقل عن الجمهور بان الرطوبة
ما يلتصق بالاجسام بالملامسة وابطله بان الادق اقبل التصاقا
فان الماء اقبل التصاقا من العسل مع انه ارطب منه وفيه نظر
فان كثرة الالتصاق ان فسرت بسهولة الالتصاق فالماء اسهل التصاقا
وان فسرت بدوامه فالمعتبر سهولة الالتصاق لا دوامه ويدل على ان
الرطوبة ما ذكره الجمهور اتفاق الكل على ان الرطب اذا اختلط
باليابس افاده استمساكا عن التشتت واختلاط الهواء به لا يفعل ذلك

ولان قبول الثار الشكل الغريب سهل ولا رطوبة ما قيل
في تفسيرهما من سهولة القبول وصعوبته مجاز لانهما من باب الكيف
فكيف يفسر الكيف بهما فالتحقيق ان الرطب ما لا مانع في طباعه
من قبول ذلك واليابس ما فيه مانع منه مع امكانه في الجملة بل
منها ادخل ان يشبه ان يكون تقابل العدم والملكة قال الامام
الرطوبة بمعنى قبول الاشكال لو جعلناها وجودية فلا يشبه انها
لا تكون محسوسة لان الهوا اذا لم يكن حارا ولا باردا ولا متحركا
لا يحس برطوبته وبمعنى الالتصاق محسوسة ولعل اختلاف
قول الشيخ في كونها محسوسة بناء على اختلاف ان المعنيين
ثم اختصت الحرارة والبرودة بالفاعلتين والرطوبة واليبوسة
بالمنفعلتين لان تاثير الاوليين معلوم دون الاخريين ولانهما
يفعلان في الاخريين ولا ينفعلان عنهما اما ان الحرارة و
البرودة فعلية فلصعود والجمع والتفريق واما ان الرطوبة واليبوسة
انفعالية فلسهولة القبول والترك التي هي انفعالية ثم موضوع
الكيفية هو الذي يفعل وينفعل والكيفية مبدأ له والحرارة والبرودة
مبدأن للفعل والرطوبة واليبوسة للانفعال ثم اللطافة يقال
لرقة القوام ولقبول الانقسام الى اجزاء صغيرة جدا والغلظ
تقابلها والتخلخل انتقال تباعد اجزاء الجسم بحيث يشغل فيها
ما هو الطف منها وهو الانتفاش ولصيرورة الجسم الى قوام
اقبل للتقطيع والتشكل من غير انفصال يقع فيه ولقبول الجانب
حجما اكثر والاول من باب الوضع والثاني من الكيف والثالث من الكم

او اضافة

او اضافة في الكم والتكاثف يقابله قال الشيخ الرقة والغلظ
يكادان يلزمان الثقل والخفة وان لم يكن كان يعقل كون غلظ و
الثقل لكن الرطوبة بمعنى رقة القوام وقبول الشكل ومقتضاه
ان يكون الخفيف الرطب بسبب هذه الترددات ما سبق الى
الذهن من معنى الرطوبة ثم اللزج ما يسهل تشكيله ويعسر تفريقه
لشدة امتزاج الرطب واليابس واتحادهما والهش يقابله
ثم اذا قارن الجسم المتكيف بكيفية الرطوبة في ظاهره سمي مبتلا
ورداغا وسمي منتقعا والجاف يقابله وقد على الثقل والخفة قال
الشيخ الميل كيفية يكون الجسم بها مدافعا لما يمنعه الحركة الى
جهته وهذا يصح من الشيخ بكون الميل علة المدافعة وهي غير
حركة اذ الزق المنفوخ المسكن في الماء قسرا تحس منه بمدافعة صاعدة
وكذا الحجر المسكن في الهوا تحس منه بمدافعة هابطة ولا حركة
وغير طبيعة اذ للمسكن مدافعة اذا اعتمد انسان على اخر ولا
طبيعة وللجسم طبيعة عند كونه في مكانه الطبيعي ولا مدافعة
وقد يكون الميل طبيعيا يحرك نحو جهة طبيعية فالميل الصاعد
الخفة والهابط الثقل وقد يكون نفسانيا يختلف باختلاف
الحركات فاذا كان الجسم في حيزه الطبيعي لم يكن له ميل طبيعي
يحرك اليه او عنه وقد على الاول اختلف قول الشيخ في اجتماع
الميل الطبيعي والقسري ومعلوم امتناع اجتماع المتدافعين
وجواز اجتماع غيرهما فيحمل المنع على الاول والجواز على الثاني
مثل الميل الطبيعي مانع من قبول الميل القسري

واذا قوي الطبعي ضعف القسري فلذلك يختلف حركة حجر صغير وكبير
رمايهما رام بقوة واحدة في السرعة ت يجوز اجتماع الميل الطبعي
والقسري الى جهة واحدة لان الميل الطبعي اذا لم تعارضه عايق
وجب بلوغ فعله الغاية واذا عارض عايق كالميل الطبعي الهابط
اذا انضم اليه ميل قسري هابط ازدادت الحركة الهابطة سرعة وجوز
الامام اجتماع المثلين عند عدم العارض العايق بنا على ان الاختلاف
السرعة والبطؤ بالماهية فجاز ان يتوى المثلان على نوع دون نوع
ح الميل الموصل الى الجهة موجود عند وصول الجسم اليها لوجوب
وجود العلة مع المعلول ح الميل يقبل الشدة والضعف والتغير
من شي الى شي فان كان بينهما غاية التباعد فهما ضدان والا فاحدهما
وسط وكل وسط بين الطرفين في الشدة والضعف طرفان ره الميل
الطبعي عند القرب من المطلوب يقوى لان القوة الطبيعية تزداد
قوة والقسري يضعف لكن قوة القسرية عند الوسط لان تكرر الصك
على المرمي يفيد سخونة وتخلخلا يفيد تداركا ما يفوت بالضعف
وفي الانتهاء لا يفي به القسم الثالث المبصرات وهي الالوان والاضوا
آ ف الالوان مباحث آ تصور السواد والبياض اولي لمعرف
مرادا ام قبل لا لون واذا خالط الهوا اجساما شفافة متصغرة
جدا ونفذ الضوء فيها كما في الثلج ظن انه بياض وليس فيها فعل
واتصال الصلابة لم يتخيل حدوث لون ببياض الاسض لعدم ذلك والسواد
لعدم ذلك ثم قال الشيخ في موضع لم يعلم حصول البياض بغير هذا
الطريق وفي موضع جزم بانه يحدث بغيره واحتج بان بياض البيض

صعوبة وتلطيفا

22

يصير بالسلق اشد ولم يتخلخل ما فيه النار ولا داخله الهوا لكونه اثقل
بعد السلوق وبين العذرا اذا اشتد جفافا لا رطوبة فيه بعد الجفاف
اكثر واذا اطبخ المرداسنج بالخل حتى انحل وصفي حتى بقي الخل غاية
الاشفاف ثم خلط بما طبخ فيه القلي وصفي غاية التصفية حصل
شي كاللبن الرايب وهو لبن العذرا ح يتجه البياض الى السواد
بالغبرة ثم العودية ثم السواد او بالحمرة ثم القتمة ثم السواد
او بالخضرة ثم النيلية ثم السواد ولولا تركب الالوان لم يتجه الا بطريق
واحد ولم يقع الاختلاف الا في سواد ضعيف ثم استدل ي
الضوء المنعكس من الجسم الاسود لا يصير الجسم المنعكس اليه اسود
ولو كانت الالوان من البياض والسواد لم تر المنعكس اليه احمر او
اخضر فدل على ان البياض يحصل بغير ذلك الطريق ت قبل لا لون
الا السواد فانه لا ينسلخ وقبل اللون السواد والبياض وغيرهما
مركب منهما وقيل الحمرة والخضرة والصفرة لون ايضا وغيرها مركب
منها ومعلوم ان اجساما مختلفة الالوان اذا سحقت جدا وخلطت
ظهر منها الوان مختلفة بحسب مقادير المختلطات فجاز حصول الكل لذلك
وجاز كون كل لونا حقيقيا وجاز الاختلاف والعلم عند الله ح الغبرة
لون مركب ظهر ونها عند سحق الجص والمداد وخلطهما ثم قيل اذا اجتمع
السواد والبياض ادركت غبرة وهو باطل لامتناع بقائهما او بقا
احدهما على صرافته فالموجود لون متوسط ومراتب شدة الالوان
وضعفها بحسب مراتب الاختلاطات ثم قيل شدة البياض باجتماع
ما ضاف ثم هو باطل لامتناع اجتماع الامثال ومدار اختلاف الشديد

والضعف اختلاف نوع وهو باطل لاشتراكهما في الماهية كيف
والضعف عدمي فلا يكون فصلا وقد يقال العدمي قد يكشف عن
فصل وجودي ثم احتج الشيخ على ان الضوء شرط وجود
اللون بان عدم رؤيته في الظلمة ليس لعائق يوجد في الهواء شرط الابصار
دون الوجود وهو المشهور ثم الخلاف في وجود اللون في عمق
الجسم مبني على ان الضوء لا يوجد الا في سطح الجسم وهو شرط وجود
اللون عنده ثم قبول الجسم الضوء مشروط بكونه ملونا اذ الشفاف
لا يقبله فلا ينعكس لامتناع الدور ثم خاتمة خلط الاجسام
الملونة يوجب كيفية حدوث الالوان المتوسطة فمن اراد الوقوف
عليها فليبحث الثاني في الاضواء الثالث الضوء غني عن التعريف
ثم قيل هو نفس اللون فظهوره المطلق ضوء وخفاؤه المطلق ظلمة
ومتوسطها ظل ويختلف باختلاف القرب والبعد منها ورد
على هذا بان السواد يشارك البياض في الضوء دون الماهية
ويوجد كل منهما دون الضوء والضوء دونه كالبلور اذا وقع عليه
الضوء وهو فانه يرى ضوءه دون لونه ثم قيل النور جسم موصوف
بهذه الكيفية ينفصل عن المضيء ويتصل بالمستضيء وهو باطل
لان ذلك الجسم ان كان محسوسا كان ساترا لما وراءه فكلما
ازداد ازداد ستره لكن الضوء بالعكس وان لم يكن محسوسا
لم يكن الضوء محسوسا ثم اذا اطلعت الشمس من الافق استنار
وجه الارض دفعة مع امتناع انتقال ذلك من الافق الى جميع
اجزاء الارض دفعة في لحظة احتجوا بان الشعاع متحرك

فانه

فانه يتحدر من الشمس وينعكس عما يلقاه فيكون جسما وجوابه
ان ذلك توهم اشتعال لا نفسه ثم الضوء الذاتي هو الكيفية المنبسطة
على الاجسام والعرضي هو النور والفرق وقيل الذاتي هو
ما يكون على الاجسام كان شيئا يفيض عليها كما يكون للشمس
والعرضي ما للمرآة ويسمى بريقا ثم الاضاءة ما لمقابل يعتبر ذلك
بضوء الشمس اذا دخل بيتا مظلما من ثقب ويعبر من الطرق
كالشمس في اول النهار تضيء الهواء المقابل لها وهو يضيء وجه الارض
المقابل له فالحاصل من المضيء اولا ضوء اول وبالواسطة ضوء ثان
وثالث وهكذا ثم لون الهواء اضعف بتكيفه بضوء ضعيف
لا يحس به ثم الظل هو الضوء الثاني ثم انه قابل للاشد والاضعف
وطرفاه وهو ما بينهما غاية النور هو الضوء والظلمة
والظلمة عدم الضوء عما من شانه ان يضيء ثم ضعيف البصر قد
لا يدرك بعض الحيث الا في الظلمة لان الضوء الضعيف يظهر له
لضعف بصره وفي الضوء القوي ينفعل حسه عنه فظهر ان
الظلمة شرط لرؤيته القسم الثالث المسموعة والنظر
في الصوت والحرف ثم الصوت الكاثر انه لجلائه غني عن التعريف
وقيل انه جسم ويبطل ان الجسم دونه وقيل انه اصطكاك الاجسام
صلبة او القلع او القرع او تموج الهواء ويبطل ان الاصطكاك
والقلع مماسة والقرع والتموج حركة وكل ذلك مبصر ثم قيل
سببه القريب تموج الهواء والبعيد امساس عنيف في القرع
او تفريق عنيف في القلع والقلع شد انبساطه ودليل

مبصر

عليه المتموج الدوران واستمراره باستمرار الهواء الخارج
من الحلق والقرع مماسة وانها آنية والصوت زماني فلا يكون
عليه قرينة لكن المشهور انه يتوقف الاحساس بالصوت على
وصول الهواء الحامل له الى الصماخ فان صوت المؤذن يميل من
جانب الى جانب عند هبوب الرياح واذا كان طرف انبوبة
طويلة على فم شخص وطرفها الاخر على صماخ اخر فاذا تكلم بصوت
عال سمعه الاخر دون غيره ونرى ضرب الفاس على الخشبة قبل
سماع صوته وفيه نظر فان الدوران لا يفيد اليقين ثم التخلف
لمانع فان الحروف الصلبة انه وسمعها قبل وصول الهواء
الى الصماخ وقد يسمع الكلام من وراء الجدار مع امتناع
وصول الهواء على ذلك التشكل جميعه الصوت لا يبقى والا امكن
سماع تقاليب زيد ولان بعض الحروف آني وجوابه انه يبقى حرينا
وقد يبقى بعضه دون بعض سببه ابدا القرع من مقاومة احد
الجسمين للاخر وان لم يكن صلابة فان خرق الماء سريعا يعصب
بعسر فلعل الاولى المقاومة لا الصلابة وسبب اختلاف
الاصوات جهارة وخفاء كمية شكل الالواح وضعفها
وسبب حدة الصوت صلابة المقروع او ملاسته او قصر المنفذ
او ضيقه او شدة التوابه والثقل مقابلاتها ولزيادة هذه
الاسباب ونقصانها يختلف الاصوات في الحدة والثقل واذا
قاوم الهواء المتموج حائط او جبل بحيث يرد ذلك التموج
على هيئته وشكله حدث صوت هو الصدى ثم فاعل الصدى

هو الهواء المتموج او الراجع او متموج بينه وبين المقاوم
فامعن النظر فيه وسببه ان يكون لكل صوت صدى لكنه
لا يحس به النظر الثاني في الحروف الحادثة رسمه الشيخ
بانه هيئة عارضة للصوت يتميز بها عن صوت اخر مثله في
الحدة والثقل تميزا في المسموع والحرف الصامت آني فعروضه
للصوت عروض الآن للزمان ثم الحروف اما مصوتة وهي حروف
المد واللين ولا يمكن الابتداء بها واما صامتة وهي ما عداها
فما لا يمكن تمديده منها كالباء والتاء والطاء والدال يحصل في
الآن وهو اخر زمان حبس النفس او اول زمان الارسال فهو لكونه
طرفا اولى بتسميته حرفا وما يمكن تمديده ما نظر انه آني
كالحاء والخاء فيظن انه آنات متوالية ابنية لكن الحس لا يشعر
بامتيازاتها فيظن حرفا واحدا زمانيا ومنه ما هو زماني
حقيقة كالسين والشين ثم الحروف المفردة الصامتة في لغة
العرب مشهورة العدد وفي غيرها قد يتعذر عدها وانواعها
كانواع الالوان غير متناهية وقد يختلف صامتان بالذات
كالباء والتاء وبالعرض كاختلاف الواحد بالحركة والسكون
مثلا ويمتنع النطق باثنين منها من مخرج واحد دفعة
لذاتيهما او لمانع او فقد شرط ويمتنع الابتداء بالصامت
الساكن للاستقراء وقيل يجوز الا انه يتوقف الصامت على
المصوت المتوقف عليه حـ اوسع المصوتة الالف ثم الياء
ثم الواو واثقل الحركات الضمة فانها بعمل العضلتين الصلبتين

الواصلتين الى طرفي الشفة ثم الكسرة اذ يكفي فيها العضلة
الحادبة ثم الفتحة اذ يكفي فيها عمل ضعيف لهذه العضلة
وللامر جه ما مر في ذلك وانتهاء المصوتات الى الهمزة
للاستقرار والمينة ان الصوت يحدث عند خروج الهوا من الرية
كاذا انتهى الخروج الى حد لا يمكن الزيادة عليه وجب الطبع وانقطع
النفس فهنالك مخرج الهمزة ثم المصوتات قابلة للزيادة والنقصان
فلها طرفان وطرفها الحركات والاستقرار لحركات لبعاضها
ولانها يحصل بتمديدها ثم الصامت سابق على الحركة لان البسيط
منه ممتنع وجودا آني وما حدث في الان سابق على ما حدث في
الزمان ثم الثلاثي اعدل المركبات لان ما يبتدا به متحرك وما يوقف
على ساكن وبينهما منافرة والمتوسط يعدلها والمتوسط وان كان
متحركا لكن [illegible] الابتدا به انتقال والمنافرة بين الاوسط المتحرك والاخر
الساكن اقل ولانه اذا حصل كلال من النطق بحرف متحرك حصلت اللذة
بالسكون بعدها ثم انواع التركيب ستة الاول تركيب الحروف
ومنها متنافرة ليس فوقها [illegible] حرب قبر والحروف القوية المتقاربة
المخرج اشد [illegible] اذ [illegible] عليها عضلة واحدة [illegible] تتوارد الافعال
الشاقة عليها لاختلاف النطق بحرف واصرارا اذ الكلال يعارضه
ملكة التكرار ويقابله الحروف الضعيفة المتباعدة المخرج والمركب
من الحروف السهلة المتقاربة المخرج يسهل النطق من الوجهين
والمركب من الصلبة المتباعدة المخرج يشبه ان يكون اصعب
من الاول وللاخر ما ثمة في ذلك تركيب الحركات وكلما كانت

اسهل كان المركب اثقل ثم تركيب السكنات والمشهور امتناعه
لادائه الى الابتدا بساكن احتج المجوز بان الحرف الممتد مع
المدغم يجتمع فيه ساكنان واجيب بان النزاع في توالي حرفين ساكنين
صامتين والاول فيما ذكرتم مصوت وفي الثلاثي الساكن العين اذا
وقف عليه وان اجتمع فيه ساكنان صامتان لكن الصامت الاخير
مشوب بحركة مختلسة ولو جوز اجتماع ساكنين فهو مع الحروف
الممتدة اقرب ثم تركيب الحروف والحركات ثم تركيب الحروف والسكنات
فالكل فيه سوا ثم تركيب الحركات والسكنات فكلما كانت الحركة اخف
كانت الى السكون اخف الفصل الرابع في المذوقات آ
الجسم اما عديم الطعم وهو التفه والمسيخ اما حقيقة واما في
الحس وهو ما له طعم لكنه لشدة تكاثفه لا يتحلل منه شي يخالط
اللسان حتى يدركه واذا احتيل في تلطيفه احس بطعمه كالحديد
واما ذو الطعم وبسائط الطعوم ثمانية الحرافة والملوحة والمرارة
والدسومة والحلاوة والعفوصة والقبض والحموضة فان حامل
الطعم اما لطيف او كثيف او معتدل والفاعل اما الحرارة
او البرودة او المعتدل فان فعل الحار في الكثيف حدثت المرارة
او في اللطيف حدثت الحرافة او في المعتدل حدثت الملوحة
والبارد ان فعل في الكثيف حدثت العفوصة او في اللطيف
حدثت الحموضة او في المعتدل حدث القبض والمعتدل ان فعل
في الكثيف حدثت الحلاوة او في اللطيف حدثت الدسومة
او في المعتدل حدثت التفاهة الغير البسيطة واسخن الطعوم

للحراوة ثم المرارة ثم الملوحة اذا الملوحة تتولد من اجزاء
ارضية محترقة تخالط اجزاء مائية وهذه الثمانية غير
معتبرة في الحرارة وابردها العفوصة ثم القبض ثم
الحموضة لذلك تبتدي الفواكه بالعفوصة ثم تميل باسخان
الشمس الى القبض ثم الى الحموضة والحامض وان كان اقل بردا
فهو اكثر تقويلا الشدة غوصه للطافته والعفص والقابض
متقاربان لكن القابض يقبض ظاهر اللسان والعفص ظاهره
وباطنه وقد يجتمع طعمان في جسم كالمرارة والقبض في الحضض
ويسمى البشاعة والمرارة والملوحة في السبخة ويسمى الزعوقة
والحلاوة والحرافة في العسل المطبوخ والمرارة والحرافة و
القبض في الباذنجان ويشبه ان يكون اكثر الطعوم لاجتماع
الكيفية الطعمية واللمسية فان اجتماعها يحدث امرا لا يتميز في
الحس كاجتماع طعم وتفريق واسخان يكون جملة ذلك حرافة
وان لم يكن معها اسخان كان حموضة وعلى هذا القسم
الخامس المشمومة ولا اسم للروائح الا من جهة الموافقة و
المخالفة كالرائحة الطيبة والمنتنة او بان يشتق من الطعم
اسم كالرائحة الحلوة والحامضة وباقيها بالاضافة كرائحة
المسك وهذه الانواع اعراض لوجوب كونها خارجة
عن الجسم وكونها في محل اذ ليست اسامة فلو استقلت كان
لها امتداد والامتداد لا يتجرد عن المادة فوجب كونها
اعراضا النوع الثالث القوة واللاقوة المشهور انها

مثله الاستعداد الشديد نحو الانفعال كاللين والممراضية
والاستعداد الشديد نحو اللاانفعال كالصلابة والمصححة
والاستعداد الشديد لان يفعل ويسميان القوة ويرسم
هذا النوع ما اشترك فيه الثلاثة فيقال انه مبدا جسماني يتم
به حدوث امر ترجح فيه ثم قال الشيخ القوة على الفعل
خارجة عن هذا النوع لتعلق انصافها بالعلم بها وبالقوة
على افعالها وهما من الحال والملكة وتكون الاعضاء في طبيعتها
بحيث يعسر عطفها ونقلها وهو من القوة على المقاومة
واللاانفعال فان قلت القوة على الفعل غير القوة الشديدة
فبالاعتبار الاول من الحال او الملكة وبالاعتبار الثاني
من هذا الباب قلت وصف الشيء لا يخرج القوة من باب
الحال والملكة كوصف الشيء لا يخرج الحرارة القوية على
الاحراق من باب الانفعالات والانفعاليات ثم التقابل
بين الصلابة واللين تقابل الضدين لكونهما وجوديين لا تقابل
العدم والملكة اذ احد الاستعدادين كالعدم ليس باولى من الاخر
النوع الثاني الكيفيات المختصة بذوات الانفس وهي الحال
والملكة وله اصناف الاول العلم والنظر فيه في العلم ثم العالم
ثم المعلوم الاول في العلم فصول الاول في ماهيته قيل هو حصول
صورة المعلوم في العالم ويسمى بالوجود الذهني وقد تقدم
في الوجود ونزيد هاهنا بان مفهوم الانسان غير مفهوم
كونه بحيث لا يمنع مفهومه من الشركة وهو عارض له ويمتنع

عوضه اياه في الخارج لان كل ما في الخارج متشخص يمنع تصوره
من الشركة فعروضه في الذهن وفيه نظر لانا لا نسلم ان الموجود في
الخارج قد يكون بحال لا يمنع مفهومه من الشركة احتج المنكرون
بوجهين الاول انا نعقل السواد والبياض فلو كان لهما وجود في النفس
لاجتمع فيه وانه ينفي تضادهما الثاني ان الماهية لو وجدت في الذهن
وحدث حدوثها في نفس جزئية موجودة في الخارج فوجودها الخارجي
ان كان ذلك الوجود فالوجود الذهني هو الخارجي وان كان غيره
كان الشيء موجودا مرتين وجوابهما ان تضادهما بحسب الوجود
الخارجي لا المطلق وان الواحد بالنوع قد يكون موجودا في شخص
فان قيل الموجود من النوع في كل شخص يكون حاملا لما في الاخر وحكم
المثلين واحد قلت نعم لو لم تختلف القوابل فالحرارة اذا وجدت
في الخارج اوجبت اياها حيث يكون واذا وجدت في الذهن
لا توجب ذلك وتحقيق ذلك فيما بعد ثم قيل العلم نفس حصول
صورة المعلوم في العالم وهو باطل لانه ينفي تعقلنا لذواتنا
فانه ليس نفس ذواتنا وحصول صورة ذاتنا في ذاتنا يوجب
اجتماع المثلين ولان الماهية مقارنة للجماد مع انه لا يعقل
ولو شرط في الادراك تجرد المدرك والمدرك كان للادراك
غير حصول صورة المدرك للمدرك البحث الثاني في تحقيق ماهية
العلم اضطرب قول الشيخ فيه فانه جعله عدميا
تارة اذ قال في الهيات الشفاء لانه بما هو هوية مجردة
عقل وبما يعتبر له ان هويته المجردة لذاته معقول لذاته

اياه صح

وبما يعتبر ان ذاته له هويته المجردة هو عاقل لذاته وتارة
يجعله صورة مرتسمة في الجوهر العاقل مطابقة لماهية المعقول
حيث يقول تعقل الشيء لذاته وادراكه ذاته ليس الا حصول
صورته عنده وجعله في الاشارات تمثل حقيقة الشيء
عند المدرك وتارة جعله مجرد اضافة وتارة كيفية ذات
اضافة وقال ايضا العلم داخل في مقولة الكيف بالذات
وفي مقولة المضاف بالعرض ونحن نقول انه امر ثبوتي لانا متى
علمنا شيئا وجدنا كوننا عالمين به حالة متميزة حصلت بعد
ما لم تكن وما يكون كذلك كان موجودا فكان كيفية لانه ليس
جوهرا ولا غيره من الكيفية من الاعراض وليس كيفية عارية
عن الاضافة فهو كيفية ذات اضافة وهو احد اقوال الشيخ
فان قلت العلم حصول صورة مجردة عن المادة عند مجرد عنها
قلت يكون العلم وجوديا ينفي ذلك الا انه قيل ان النفس
انما تعقل لاتحادها بالعقل الفعال ودليل بطلان الاتحاد
سبق وما يخص هذا الموضع ان العقل الفعال ان لم يكن
ذا جزء كان اذا اتحد به نفس وجب ان تعقل جميع المعقولات
وان كان فاتحاد كل نفس ان كان بجزء واحد فكذلك وان
كان يتحد بجزء ونفس اخرى بجزء اخر وجب ان يكون له
بحسب كل نفس جزء فيكون مركبا من اجزاء لا نهاية لها وقيل
العقل هو اتحاد المعقول بالعاقل وهو باطل لانه اذا عقل شيئين
مختلفين كان للعاقل حصولان متعلقان مع ان الشيخ اخذ هذا المذهب في كتاب المبدا والمعاد

واحتج عليه بان الصورة المجردة اذا حلت العقل بالقوة صارت
عقلا بالفعل فان العقل بالفعل ان كان مباين الذات فهو اما نفس
العقل بالقوة او الصورة او مجموعهما والاول باطل لانه ان لم يعقل
الصورة فهو بعد بالقوة وان عقلها لاخذه صورة اخرى منها لزم
التسلسل او لوجودها له مطلقا فالمادة وعوارضها عاقلة لها
او لوجودها لشيء من شانه ان يعقل فان يعقل ان كان معناه نفس
وجودها له كان كقولنا انها موجودة لشيء من شانه ان يوجد له وان
كان غيره لم يكن التعقل نفس وجودها له هذا خلف ثم انه ابطل
الثاني والثالث مع ظهور بطلانهما بكلام طويل ثم قال فقد بطلت
الاقسام الثلثة وصح ان الصورة العقلية ليست نسبتها الى
العقل بالقوة نسبة الصورة الى الهيولى بل اذا حلت العقل
بالقوة اتحد ذاتاهما شيئا واحدا فلم يكن قابل ولا مقبول فيكون
حينئذ العقل بالفعل بالحقيقة هو الصورة المجردة وفي هذا
الكلام نظر وهو ان العقل بالفعل هو العقل بالقوة لكنه
اكتسب وصف الفعل من مقارنة الصورة كالجسم قبل الحركة
متحرك بالقوة ثم عند مقارنة الحركة به يكون متحركا بالفعل وانه
يعقل الصورة لوجودها له لا مطلقا بل لوجودها لشيء من شانه
ان يعقل قوله ان يعقل ان كان معناه نفس وجودها له كان
كقولنا لانها موجودة لشيء من شانه ان يوجد له وان كان غيره
لم يكن التعقل نفس وجودها له قلنا نعم والامر كذلك لما سلم ان المادة
لا يعقل مع وجودها له وفي الهيات الشفا قد عرفت ان

السبب في ان لا يعقل الشيء هو المادة وعلائقها لا وجوده واما
الوجود الصوري فهو الوجود العقلي وهو الوجود الذي اذا
تقرر في شيء صار الشيء به عقلا والذي يحتمل نيله هو عقل بالقوة
والذي ناله بعد القوة هو عقل بالفعل على سبيل الاستكمال
وهذا تصريح بان العقل بالفعل هو العقل بالقوة لكن قبل نيله
هو عقل بالقوة وبعد نيله هو عقل بالفعل الرابع الفرق
بين حلول الصورة في المادة وحلول الصورة العقلية في القوة
العاقلة ان الصورة المادية متى نعدوا العظيمة لاجل المادة
الضعيف والضعيفة في المادة تنمحي عند حضور القوية
والكيفيات المادية تخس وتنفعل وانها واجبة الزوال وعند
زوالها محتاج استرجاعها الى تجشم كسب جديد والعقلية بخلاف
ذلك الخامس الصورة العقلية تكون كلية فان الناس مشتركون
في معنى الانسانية لا بمعنى ان شيئا واحدا بالعدد في زيد وعمرو
فان هذا محال بل بمعنى ان في كل واحد شيئا اذا جرد عن المشخصات
التي فيه بقي انسانية لا بشرط شيء وانه لا يمنع مفهومه من اشتراك
كثيرين فيه بهذا المعنى هذا هو المعنى بقولنا الكلي موجود
في الخارج قال الشيخ اذا قلنا الطبيعة الكلية موجودة في الاعيان
فلسنا نعني انها من حيث انها كلية بل نعني ان الطبيعة التي
تعرض لها الكلية موجودة في الاعيان وفي الحقيقة هذا انما تعرض
الكلية للطبيعة ما اذا وقعت في التصور الذهني في المعقول
في النفس من الانسان هو الذي كليته لاجل انه مقيس الى اعيان

كثيرة موجودة او متوهمة ومن حيث هي في نفس جزئية هي احد
اشخاص العلوم او التصورات ثم هذه الصورة الكلية تتعدد
بحسب تعدد النفوس التي فيها فيكون جزئيات مندرجة تحت كلي
واحد ثم ان النفس اذا عقلت شيئا فقد تعقل انها تعقل وتعقل
انها تعقل انها تعقل الى غير نهاية لكنها لا تكون بالفعل بل بالقوة
فهذا في النفوس الناطقة فاما في العقول المجردة فلو كانت هذه المراتب
كلها بالفعل لامتنع ان يكون لها شيء بالقوة لكن كلها مستندا الى
مبدأ او التسلسل من جهة المنتهى ولم يقم برهان على امتناع ذلك
السادس العقل اما بالقوة او بالفعل التام اي على سبيل التفصيل
او بالفعل الغير التام اي على سبيل الاجمال والامام ينكر هذا الثالث
وقد ذكرنا ذلك في الاسماء سوالا وجوابا فلنطلب منه السابع
العلم عرض فانه موجود في شيء لا كجزء منه ولا يصح قوامه دون
ما هو فيه لا يقال العلم هو الصورة المطابقة للمعلوم المرتسمة
في العالم والمعلوم جوهر ومطابق الجوهر جوهر لانا نقول
معنى كون الشيء جوهرا ليس هو انه موجود لا في موضوع بل انه ماهية
اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع ولا شك في كونه في النفس
موجودا في موضوع كونه اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع
فان قلت فاذن تكون تلك الصورة عرضا عند وجودها في الذهن
وجوهرا عند وجودها في الاعيان قلت نعم والممنوع كون الشيء
جوهرا وعرضا في الاعيان لا باعتبار المحلين وتلك الصورة وان
كانت في نفس موجودة في الاعيان الا انه لا يلزم كونها موجودة في الاعيان

فان الموجود في الاعيان ماهية جوهرية والموجود في النفس ماهية عرضية
فلا يكون موجودا في الاعيان الثامن القائلون بالاتحاد لما سمعوا
ان الشيء الواحد يكون عقلا وعاقلا ومعقولا ظنوا ان ذلك هو الاتحاد
ونحن نقول من المعلوم بالضرورة ان ذات الشيء مغاير لكونها عاقلة
ومعقولة وعقلا لامكان تعقل الذات مع الذهول عنها بقي الكلام
في ان الشيء كيف يعقل ذاته فقال الشيخ انه بما هو هوية مجردة عقل
وبما يعتبر ان ذاته له هوية المجرد عاقل لذاته وبما يعتبر ان هويته
المجردة لذاته معقولة لذاته وفيه اشكال فان العاقل انما يكون
عاقلا للشيء وانما يكون معقولا لشيء واضافة الشيء الى نفسه محال قال
الشيخ العاقل يكون عاقلا للشيء وانه اعم من كونه عاقلا لشيء آخر
كالمحرك انما يكون محركا لشيء وهو اعم من كونه محركا لشيء آخر قال الامام
هذا محل الاشكال فان كونه موجدا للشيء اعم من كونه موجدا لشيء آخر
فيلزم صحة كون الشيء موجدا لذاته وهو ضعيف لان الشيخ لم يقل
يلزم من صحة الاعم صحة الاخص بل قال لا يلزم من صحة الاعم عدم
صحة الاخص والاعتراض يكفي فيه ادنى مغايرة التاسع كل تصديق
اما ظن او وهم او شك واما جهل او تقليد واما علم اولي او نظري
او بالمحسوس او بالمتواترات او المجربات او المحدوسات ولمية الحصر الترديد
في الجزم ثم الاولي ما يكفي تصور طرفيه للجزم بثبوت احدهما للآخر
او نفيه عنه واول الاوليات علمنا بان الشيء اما ان يكون او لا يكون
ويشبه ان يكون بقية الاوليات مستندة الى هذه ويعرف بالتأمل
والمنكرون للاوليات سيما اول الاوائل لا يستحقون المكالمة والمناظرة

بل يتفاوتون ويقال لهم الضرب واللاضرب واحد حتى يعترفوا
بالفرق بينهما الخامس سبب كثرة التصورات والتصديقات
الحاصلة للنفس الناطقة اختلاف الآلات المعدة للانتقاش بتلك
الصورة وامتزاج بعضها ببعض وللحواس تأثير في حصول التصورات
والتصديقات في انها تحصل مترتبة فان للعقل قوة الانتقال من
الاوليات الى النظريات وتلك القوة متفاوتة بحسب الاستعدادات
الاصلية وممارسة العلوم فان استعمال مباديها يكون اسرع واكثر
وهو قسمان احدهما ان يستحضر الحد الاوسط بطلب وسوق اليه
ويسمى الفكر وثانيهما ان يحضر الحد الاوسط من غير طلب وسوق
ويسمى حدسا والحدس صنفا وتنوع كل واحد منهما تفاوتا شديدا
والقوة البالغة في الحدس قوة قدسية وهذه القوة القدسية لا تحتاج
اثباتها الى برهان واما ان عني بالقوة القدسية قوة يستغني بها
عن الفكر ويكون قوية على تحصيل المطالب النظرية بحيث تحصل
له اكثر النظريات بطريق الحدس فهذا مما يحتاج الى البرهان ولم
نرهم ذكروا في ذلك سوى الاستبعاد الحادي عشر قبول
النفس للصورة العقلية لا تتوقف على الفكر ولا على استعمال القوة
المفكرة توقف المسبب على السبب او المشروط على الشرط والا لم تكن
الادراكات الا عند الفكر والتالي باطل لان الفكر طلب وطلب
الحاصل محال ثم قيل يمتنع اجتماع تعقلات كثيرة في النفس وهو
باطل لانا نحكم بثبوت المحمول للموضوع ونتعقل التالي بالمقدم
مع امتناعه دون تعقلهما ونتعقل اضافة احد المضافين الى الآخر

مع امتناعه دون تعقلهما الحادي عشر العلم بالعلة المقتضية
لذاتها معلولا يقتضي العلم بذلك المعلول لانه يقتضي العلم بكونها علة
لذلك المعلول فان عليتها له لذاتها وانه يستلزم العلم بذلك المعلول
والحق ان اللوازم البينة التي بلا وسط تختلف اذ بعضها ابين من بعض
فما كان منها بينا في الغاية لزم من العلم بالملزوم العلم باللازم وما
لا يكون كذلك فقد يشتبه اللزوم بعد ثبوت اللازم فيكون الاول من البين
الاخص والثاني من الاعم فعلى هذا لا يلزم من العلم بذات العلة العلم
بعليته لذلك المعلول الا اذا كانت العلية من القسم الاول فبطل دعوى
الكلية واما الاستدلال بمماسة النار للقطن على الاحتراق
وامثاله فانا نعرف ان العلم بوجود ذات النار ولا يلزم من العلم
بالمعلول العلم بالعلة الا اذا علم مستندا اياها نعم يلزم منه
العلم بوجود علة ما للعلم بافتقاره الى علة ما واما تعيين العلة
فليس من جانب المعلول بل من جانب العلة فقط الثاني عشر
قيل العلم بالمسبب لا يحصل الا من العلم بسببه فانه ما لم يوجد
سببه يمتنع وجوده فهو في حيز الامكان الا ان يعلم سببه وفيه نظر
فان الشيء قد يعلم حسا كالسماء وان لم يعلم سببه كالبنا نعم قد يستدل
به على ان له بانيا لا ان له بانيا معينا اللهم الا ان يعني به ان العلم
بالممكن اذا علم من جهة سببه كان كذا فالامر كذلك وقيل ايضا
اذا علم من جهة سببه لا يعلم الا كليا فانا اذا علمنا ان كل موجب
فليس في الا واحد منها ولا موجبه آلة تمنع من الشركة وفيه
ايضا نظر فان المعين قد يعلم بسبب علة بعينه مع كونه جزئيا

ثم الجزئي قد يعلم على وجه كلي كما نعلم في كسوف معين انه كسر في
زمان حركة تكون لكذا من كذا بشرط كذا وتكون بينه وبين كسوف
سابق عليه او متراخ منه كذا حتى لا يبقى من عوارض ذلك الكسوف
شي الا وقد اعتبر فيه فانه يعلم ذلك الكسوف المعين وكل هذه القيود
كليات وتقييد الكلي بالكلي لا يخرج عن الكلية الثالث عشر العلم
بالشخص بشخص متغير قالوا اذا علمنا بان زيدا في الدار عند كونه
فيه فاذا خرج فان لم يبق ذلك العلم فقد تغير وان بقي كان جهلا
لا علما وفيه نظر فان زيدا اذا كان في الدار في هذا اليوم عند
طلوع الشمس صدق ان في الدار في هذا اليوم عند طلوع الشمس
فهذه القضية معلومة سواء كان زيد في الدار قبل طلوع الشمس في هذا
اليوم او بعده فاذا خرج زيد بعد طلوع الشمس عن الدار لم تصر
تلك القضية كاذبة بل هي باقية الصدق فيكون العلم بها حاصلا
بعد خروج زيد وحينئذ يبطل احد قسمي الترديد غاية ما في
الباب انه بعد خروج زيد بعد طلوع الشمس يصدق ان زيدا
ليس في الدار بعد طلوع الشمس ولكن صدق هذه لا ينافي صدق تلك
واما العلم بان زيدا في الدار بعد طلوع الشمس فلم يكن حاصلا
حتى يقال فات وما نقل عن بعض اصحابنا من ان العلم بان الشي
سيوجد هو العلم بوجوده في الحال محمول على هذا الرابع عشر
العلم الفعلي هو الذي يكون مبدا للصورة المعقولة في الخارج
كتصورنا الشي قبل ايجادنا اياه في الخارج لكنا انا نعقل
بالالات والادوات وانه تعالى غني عنها فيكون مجرد تعقله سببا

لحصولها

في الخارج والانفعالي ما يحصل من الصورة الموجودة في الخارج
والفعلي في افضل تمسه للانسان قوة عقلية وقوة عملية
فان الافعال الاختيارية قد تكون حسنة وقد تكون قبيحة والحسن
والقبح قد يعلمان بكسب من مقدمات ملائمة ذلك فالعقل العملي
اسم لهذه الامور واما القوة العقلية بما انتها الانسان فهي اربع
الاولى العقل الهيولاني وهو ان لا يكون له شي من المعقولات
بالفعل الثانية ان يحصل له الاوليات فقط وهي العقل بالملكة
اي حصلت ملكة الاكتساب والناس في هذه المرتبة مختلفون
فالمتميز يكثر الاوليات في سرعة الانتقال منها الى النتائج يختص
بالقوة القدسية الثالثة ان يحصل تلك النظريات ثم صارت
غائبة لكنها بحيث متى شاء استحضرها بتوجيه الذهن اليها وهو
العقل بالفعل الرابعة ان تكون النظريات حاصلا بالفعل
عن غايته عنه وهو العقل المستفاد فالعقل الفعلي واقع على
هذه المراتب وقد يقال العقل لكل مجرد عن المادة وعلائقها و
سياتي فيما بعد والشعور اول وصول المعنى الى النفس والتصور
استثباته والذكر استرجاع ما ذهب عنه ووجدانه بعده
ذكر ومعرفة والنسخ بجعل ادراك الجزئيات معرفة وادراك الكليات
علما والفهم تصور معنى لفظ المخاطب والافهام ايصال المعنى
باللفظ الى السامع ذكر ادراك اذا لم يعتبر فيه نسبة للمدرك الى غيره
بانه هو او ليس كذلك او ليس يسمى تصورا واذا اعتبر معه تلك
يسمى تصديقا قال الامام اخطأ من قال الادراك اما تصور

واما التصديق فان اما للعناد والتصور شرط التصديق فاي
معاندة بل الصحيح ان يقال التصور اما ان يكون معه تصديق
واما ان لا يكون وهو ضعيف فان العناد بينهما ليس في الوجود
بل في الصدق على موضوع واحد فان ما يصدق عليه انه تصور لا يصدق
عليه انه تصديق بل الجزء والكل متعاندان بهذا المعنى فان ما يصدق
عليه انه دار لا يصدق عليه انه جدار وبالعكس ثم الصدق مطابقة
تلك النسبة للوجود والتصديق اثبات تلك المطابقة ويعرف
منها الكذب والتكذيب النظر الثاني في العاقل المبحث الاول
العاقل يجب ان يكون مجردا عن المادة لما سياتي وكل مجرد يجب كونه عاقلا
لذاته قال الشيخ في كتاب المبدا والمعاد ان الصور المجردة اذا
صيرت غيرها عقلا بالفعل فاذا كانت قائمة بذاتها كانت بالعقلية
اولى كالحرارة والسواد اذا كانا قائمين بذاتيهما وفيه نظر فان المادة
لا تعقل لكليتهم الحرارة لو كانت قائمة بذاتها لا تكون حارا بل
جوهرا والجوهر انما يعقل بتوسط الكيفية وقال في الشفا ونقلنا
عنه قبل واما الوجود الصوري فهو الوجود العقلي وهو الوجود
الذي اذا تقرر في شيء صار الشيء به عقلا وهذا تصريح بان العاقل
ما تقرر فيه الوجود العقلي ثم قال العقل ما هويته مجردة والمعقول
ما هويته المجردة لشيء والعاقل ما له هوية مجردة لشيء وهذا اعم
من كونه شيا اخر فما له هوية مجردة عقل بذاته ومعقول لذاته و
عاقل لذاته فاذن كل هوية مجردة لها هويتها المجردة فلها هوية
مجردة لشيء وكل ما له هوية مجردة لشيء فهو عاقل لا يقال كل ما له هوية مجردة

عاقل لذاته بيان ان كل ما له هوية مجردة لشيء فهو عاقل لا ان كل واحد
منا يعقل ذاته ويعقل انه يعقل ذاته وما ذلك الا لحضور هويته
المجردة عنده او نقول وما ذلك الا لان له هويته المجردة ويعلم
منه لزوم صدق الصغرى والكبرى وجواب الاول قد تقدم طريق ان
كل مجرد يصح كونه معقولا وهو ظاهر وكل مجرد يصح كونه معقولا
يصح كونه عاقلا فانه يمكن ان يعقل مع غيره فاذا اعقل مجردان
فقد يقارنانه العقل ويلزم منه صحة تقارنهما وهذه الصحة من لوازم
ماهيتهما اذ لو توقفت على مقارنتهما في العقل كانت الصحة
متاخرة عن العقل فلو كان احدهما موجودا قائما بذاته وجب ان يصح
عليه مقارنة المعقول معه واذا قارنه عقله لما تقدم ان المجرد
العاقل ما له هوية مجردة لشيء ولزوم النتيجة منها ظاهر وفيه نظر
فان مقارنة احد المعقولين في العقل للاخر غير مقارنة المعقول
للعاقل فان الاول مقارنة احد الحالين في محل ولا يلزم منها
صحة مقارنة الحال للمحل وهو الثاني ثم ادعى الشيخ ان كل مجرد
يجب كونه عقلا بالفعل ونقض بالنفس الناطقة واجاب بالتقييد
بالتام التجريد وهو الذي لا يكون له تعلق بالمادة ثم وجد ما الثالث
عقل الشيء لذاته لاجل حضور ذاته وذلك يوجب دوام تعقل
ذاته لذاته والانسان اذا تتبع احوال نفسه علم انه لا يعقل في
حال ما غير ذاته ثم ان تعقل النفس الناطقة لغيرها ليس دائما لها
ولا لازما لها وهو ظاهر وان انكر بعض الناس بعدم النفوس
وقيل علم النفس الناطقة تذكر لما كان تعلمه فانكر تذكر فان التذكر طلب

وطلب المعلوم محال وطلب المجهول بعينه ايضا لانه اذا وجده كيف
يعرف انه مطلوبه وجوابه انه يعرف بمعرفه طرفي القضيه السابقه
على الفكر النظري الثالث في المعقول ابحاث الاول البسائط
معقوله والا لم يعقل مركب لتوقف تعقله على تعقل بسائطه الثاني
المعدوم معلوم لعلمنا بعدم شريك الباري تعالى وبعدم اجتماع
الضدين لكن المعلوم ان كان بسيطا كالعدم ضد الله تعرف بتشبيهه
بامر وجودي كقولنا ليس لله شي نسبته اليه نسبة السواد الى البياض
وان كان مركبا علم بسبب العلم باجزائه كاجتماع السواد والبياض
الثالث اقوى الموجودات واجب الوجود ثم العقول المفارقه والجواهر
الروحانيه واضعفها ما يوهم مخالطة العدم كالهيولى والزمان
واوسطها ما عداهما والقوى البشريه تعجز عن ادراك الطرفين
لغاية الظهور وغاية الخفا وتقدر على ادراك الوسط الصنف
الثاني القوه والخلق وفيه ابحاث الاول لفظ القوه اولا وضع لما يتمكن
به الحيوان من افعال شاقه تعقل لا مبدا له وهو القدره اي كونه
بحيث يفعل ويترك ان شاء والى لازمه وهو ان لا ينفعل ثم الى الصفه
الموثريه الذي لجنس القدره والى لازمها وهو امكان الفعل
فقيل للابيض اسود بالقوه وسمي مقابله بالفعل لان مقابل
الموضوع له اولا يسمي بالفعل والمهندس يسمي الخط الذي يساوي
مربعه مربع الخط الاخر قوته واذا عرفت القوه عرفت
القوي ومقابلها وهو اما الضعيف او العاجز او سهل الانفعال
او الضروري او غير الموثر او ان لا يكون الخط بالوصف المذكور

فالقوه

فالقوه بمعنى الامكان تقدمت وبمعنى عسر الانفعال
من الكيف وبمعنى الشكل والقدره انواع الصفه الموثره و
لنتكلم فيها فنقول القوه اما ان يكون مصدرا للفعل واحدا او
لافعال وعلى كل تقدير فاما مع شعورها او معه فهذه اربعه
اقسام فالطبيعه والنفس النباتيه والنفس الفلكيه
والنفس الحيوانيه المسماه بالقدره ثم العداه غير المزاج
لانه كيفيه متوسطه بين الحراره والبروده وتاثيره من جنس تاثيرهما
وما اثر القدره ليس من جنس تاثيرهما ثم قيل انها مع الفعل وقيل
انها ليست على الضدين وتحقيقه انه ان اريد بها القوه العقليه
فقط فلا شك انها قبل الفعل وعلى الضدين وان اريد بها
مستجمعه لشرائط التاثير فهي معه ثم قيل كل جسم يصدر عنه اثر
لا بالقسر ولا بالعرض ففيه قوه موجوده فيه اذ الموثر فيه ليس نفس
الجسميه المشتركه ولا محلها لبقائه دونه ولا امرا مفارقا لانه ان كان
جسما او جسمانيا عاد الكلام والا كانت نسبته الى الكل سوا
ولا يختص بحضص الاجسام بتلك القوى فان الماء اذا سخن بالقاسر
عاد باردا بزواله واذا صار هوا بالقاسر لا يعود ماء بزواله
دل على ان تلك القوه غير مستنده الى قوه اخرى ثم الخلق ملكه
تصدر عنها افعال بسهوله بلا تقدم رويه وليس نفس القدره
لان نسبتها الى الضدين سوا ولا نفس الفعل فقد يكون تكلفيا
والفضايل الخلقيه الشجاعه والعفه والحكمه ومجموعها العداله
وكل منها محتوش بطرفي رذيلتين فالشجاعه بالجبن والتهور

والعفه بالجمود والفجور والحكمه بالجربزه والغباوه والمراد
بهذه الحكمه ملكه يصدر عنها افعال متوسطه بين الجربزه والغباوه
وبالحكمه العمليه المقابله بالحكمه العلميه العلم بالامور التي وجودها
من افعالنا وفي غيرها الصنف الثالث الالم واللذه اكاث
آ هما غنيان عن التعريف اذ كل احد يدركهما بالضروره من نفسه
ويميز بينهما وبين ما عداهما وتعريفهما بادراك الملايم والمنافي وذكر
خواصهما ثم حصول اللذه عند ادراك الملايم والالم عند ادراك
المنافي من حيث انهما ملايم او منافي او لازمهما فلسطرس قبل اللذه دفع الالم
وهو باطل لانا نلتذ بالوقوف على مسئله علميه ووصول مال الينا
بغتة وان لم يكن دافعا لالم الشوق ثم قيل تفرق الاتصال مولم بالذات
وفيه نظر لانه عدم الاتصال عما من شانه ان يتصل والالم وجودي فلا يكون
علة له بالذات ولان السكين الحاد جدا قد يقطع الاصبع ولا يحس بالالم
الا بعد زمان لا يقال انا نعلم بالضروره ان تفرق الاتصال مولم
لان المعلوم بالضروره وجود الالم عنده لا به والدوران لا يفيد الا الظن
ثم زعم جالينوس ان سبب الالم التفرق فقط وزاد الشيخ سوء
المزاج المختلف فان حراره الدق اشد كثيرا من حراره الغب
مع ان المحموم يجدها اشد ثم قال جالينوس اللذه والالم في كل
الحواس لكن ما كان ادركه كانت مقاومته للمحسوس الوارد اقوى
كانت اللذه اتم والطف البصر لان آلته النور الشعشعاني الطف
العناصر واغلظها اللمس لان آلته الارضيه فلا جرم كان اللذه
والالم فيه اتم ويلي البصر السمع ثم الشم ثم الذوق لان آلتها الهواء

ثم البخارم الماء الصنف الرابع الصحه والمرض وفيه ابحاث
آ الصحه كيفيه بها يكون بدن الحي بحيث يصدر عنه الافعال
اللايقه به سليمه في جنسها والشيخ جعلها كيفيه نفسانيه
اذ قال انها حال لها او ملكه وفيه نظر اذ يلزم منه ان يكون
المرض كيفيه نفسانيه وفيه بحث لانه اما سوء المزاج او سوء
التركيب او تفرق الاتصال والاول يحدث بصيرورة كيفية اذيد
او انقص مما ينبغي بحيث لا يكون الافعال معه سليمة وتلك الكيفيه
محسوسة وكونها غير ملايمة من المضاف واتصاف البدن بها ليس
مقولة ان يفعل ولا شي منها بكيفيه نفسانيه والثاني ايضا ليس
كيفيه نفسانيه والثالث عدمي فلا يكون كيفية فالمرض ليس كيفية نفسانيه
ثم تقابلهما اما تقابل الضدين او العدم والملكه ثم انه ان عني
بالصحه كونه بحيث يسلم جميع افعاله وبالمرض ما يختل به جميع
افعاله فبينهما واسطه وان عني بها كون الموضوع الواحد
في فعل واحد في وقت واحد سليما او مختلا فلا واسطه الصنف
الخامس الفرح والغم وسبب الفرح الجسماني وهو الذي هو المعتبر
كون حامله وهو الروح على افضل احواله في الكم الان زياده
الجوهر يوجب زياده القوه وفي الكيف بان يكون معتدلا في اللطافه
والغلظ وان يكون شديد الصفاء لمعد للغم اما قلة الروح كما
للناقهين واما غلظه كما للسوداوي واما رقته كما للنساء واما
كدورته كما للسوداوي وسببه النفساني هو الفاعل والاصل فيه
تخيل الكمال اما العلم واما القدره ويندرج فيه الاحساس بالملايم

والتمكن من تحصيل المراد والاستيلاء على الغير في امورما واظهار
ذلك وفي الخلاص من المولم وتذكر الملائم واسباب الغم مقابلات
هذه وسبب شدتها شدة اسبابها وتكررها فانه يفيد الاستعداد
التام للقبول في الفرح تقوى الطبيعة باعتدال مزاج الروح وحفظه
عن التحلل وكثرة توليد بدل ما يتحلل وبانجذاب الحار الغاذية
اليه لحركته بانبساطه الى خارج جهة حركة الغذا المقرون الخلا والغم
بعكسه ويعرض من ضعف القلب وضيق الصدر المسمى بالتوحش
بان في الاول ابتعادا ما للمؤذي والشوق الى الفرار وفي الثاني الاول
فقط وربما اختار المفارقة للبطش والرفع الثاني جميع العوارض
النفسانية بصحبة حركة الروح الى خارج او داخل دفعة او يسيرا
يسيرا والاول كما في الغضب والثاني كما في اللذة والثالث كما في الروع
والرابع كما في الحزن وقد تتحرك الى جهتين لوجود عارضين كالذي
يعتبر في الخجل غضب ما بعد لتقرر صورة المؤذي في الخيال
فستاق الى النفس الى الاستقامة وتوسط الاستقامة بين غاية السهولة
وغاية الصعوبة لما لا يكون كالحاصل والمتعذر النوع الرابع
الكيفيات المختصة بالكميات في تختص بالمنفصل الزوجية والفردية
وبالمتصل الاستقامة والانحنا وغيرهما وقد عاث آفال
اوقليدس الخط المستقيم ما وضع على مقابلة اي نقطة كانت عليه
بعضها لبعض والدائرة تحصل من قطع الشكل الطبيعي للجسم وهو
الكرة ثم المستقيم اقصر مستديرا وبالعكس لان المستقيم ذو نهاية
مخصوصة لا تبقى مع الاستدارة ولزم منه اختلافهما بالنوع

وكذلك المستديرات المختلفة في الصغر والكبر وانه لا تضاد
بينهما وضد الواحد واحد ولانها لا يتواردان على موضوع
واحد فظهر من هذا انه لا تضاد من الاشكال ثم اذا اخذنا
نصف دائرة واثبتنا قطرها وحركناها الى ان عادت الى الوضع
الاول حصلت الكرة وان عملنا باقل من نصف دائرة العمل
المذكور حصل الشكل البيضي وان كان اكثر حدث العدسي
واذا اثبتنا سطحا متوازي الاضلاع على احد اضلاعه وعملنا
العمل المذكور حدثت الاسطوانة واذا اثبتنا مثلثا قائم الزاوية
على احد ضلعيه المحيطين بها وعملنا العمل المذكور حدث المخروط
ثم قال اوقليدس الشكل ما يحيط به حد او حدود فالمربع له اضلاع
اربعة وسطح وهيئة احاطتها به والضلع والسطح ليسا من الكيف
والهيئة المذكورة كيف في المشهور وجعلها ثابت من الوضع
وانكر الشيخ اذ لا بد فيه مع نسبة اجزاء الجسم بعضها الى بعض
نسبتها الى الخارج فان الواقف على راسه مختلف الوضع
مع انه لا تتغير نسبة اجزائه بعضها الى بعض كما ان في المربع لا يعتبر
فيه هذا القيد فلا يكون من الوضع وميل الامام الى انه ليس
من الكيف لانه هيئة يتوقف تصورها على تصور غيرها ومنع
اعتبار اختلاف النسبة الى الخارج في الوضع والحق ان المعتبر
في الوضع ما ذكره الشيخ فالشكل من الكيف والا فمن الوضع ٣
قيل الزاوية من الكم لقبولها المساواة واللامساواة وقيل
من الكيف لقبولها المشابهة واللامشابهة وقيل من المضاف

لقول اوقليدس انها تماس خطين و الاول باطل لانها تبطل بالتضعيف
دون الكم وقبول المساواة قد يكون بالعرض وقبول المشابهة قد
يكون بالعرض وضعيف جدا وقليدس ظاهر لان التماس لا يوصف
بالصغرى والكبرى والزاوية تعتبر فيها سطح وخطان يلتقيان على
حد واحد وهيئة احاطتها به والكلام في السطح والخط وهيئة
احاطتها به كما في الشكل آخ الزاوية المسطحة ان حدثت من خطين
مستقيمين فيل الخط المتصل بالثاني ان كان الى الجانبين سوا
فالزاويتان قائمتان والا فالصغرى حادة والكبرى منفرجة وان
حدثت من مستديرين فاما ان يحيط بها حدبتهما او تقعرهما او
حدبة احدهما وتقعر الاخر وان حدثت من مختلفين فالمحيط بها مع
المستقيم اما حدبة الاخر او تقعره والزاوية المجسمة اما ان يكون
المحيط بها بسيطا واحدا كما في راس المخروط او بسيطا مع سطح
وهي التي تقع على راس نصف المخروط او سطوحا وهي ظاهرة
آخ الزوجية والفردية ليستا من ذاتيات العدد لتصورنا
اياه مع الذهول عن كونه زوجا او فردا والفردية عدم الزوجية
اذ كفى في تصورها تصور عدم قبول الانقسام بمتساويين آخ الخلق
يحصل من اجتماع اللون والشكل اجمالا يوصف الشخص بالحسن والقبح
ثم الخلق الظاهر يدل على الخلق الباطن اذ يتعذر الاستدلال
بافعال الانسان على اخلاقه لان افعاله قد تكون بتكلفه وافعال
غيره في الاكثر تكون طباعية فامكن الاستدلال بافعالها على
اخلاقها ولما كان المقتضي للخلق والاخلاق هو القوى المزاجية

استدل لوا بتلك الخلقة في الانسان على ذلك الخلق فيه
وهو مبدا علم الفراسة الفصل السابع في المضاف
آخ انه يقال على نفس الاضافة وهو الحقيقي وعلى معروضها
وعلى مجموعهما وهو المشهوري ثم اسم كل من المضافين قد
يدل على ماله من الاضافة بتضمنه كالاب والابن وقد يدل عليه
اسم المضاف فقط كالجناح فانه مضاف الى ذي الجناح وقد
يدل عليه اسم المضاف اليه كالعالم فانه مضاف اليه للعلم
فدلالة ذي الجناح بلفظ ذو ودلالة العلم باللام فيقال
العلم للعالم ثم خاصة المضاف اليه التكافؤ في الوجود بالقوة
وللفعل ووجوب الانعكاس اي اذا كان احدهما مضافا الى صاحبه
من حيث هو مضاف اليه كان الاخر مضافا اليه من حيث الاول
مضاف اليه ونقض الاول بالتقدم والتاخر الزماني
واجاب عنه الشيخ بان المتقدم والمتاخر ان اعتبر في الذهن
بان يحضر الذهن الزمانين معا ويحكم على احدهما بالمتقدم
وعلى الاخر بالمتاخر فانهما موجودان في الذهن معا وان اعتبر
الوجود مستندا الى الذهن وهو ان الزمان المتقدم اذا
كان موجودا فموجود من الاخر انه ليس بموجود وممكن ان يوجد
امكانا يودي الى الوجوب فهذا الوصف للثاني موجود
في الذهن عند وجود الاول وفيه نظر فان نسبة المتقدم
الى المتاخر لا الى انه ليس بموجود بذلك الوصف وانما احتاج
الى هذا التزام التكافؤ في الوجود الذهني والخارجي وعدمها

ولو لم يلتزم ذلك الا بالقياس الى الذهن لم يحتج اليه ثم
الانعكاس قد لا يحتاج الى حرف النسبة بان كان للمضاف
اسم كالعظيم والصغير وقد يحتاج اليه اما سواء كالعبد عبد
للمولى والمولى مولى للعبد واما مختلفا كالعالم عالم بالعلم
والعلم علم للعالم ٢ احتج من انكر وجود الاضافة بان حصولها
في محلها اضافة اخرى لها حصول في محلها وتسلسلت لو كانت
وجودية كان اتصافها بوجودها اضافة لها اليها فيكون
الاضافة موجودة قبل وجودها ج ولكان الباري تعالى محلا
للحوادث ان لو مع كل حادث له اضافة المعية ي قيام الابوة
بالاب ان كان وجوديا فان انقسم بانقسام اجزاء الاب فهو
محال والا قام ما لا ينقسم بما ينقسم قال الشيخ المضاف هو الذي
ماهيته معقولة بالقياس الى غيره لكن في الاعيان اشياء بهذه
الصفة فالمضاف موجود في الاعيان وهو مضاف بذاته
لان ماهيته انما تعقل بالقياس الى غيره وليس مضافا باضافة
فكل ما هو بهذه الصفة فهو مضاف بذاته وهي الاضافة الحقيقية
وانها تقف على حد وانما تعرض اللانهاية للاضافات يخترعها
العقل بين كل اشيين واما ان الاضافة الحقيقية لا تتناهى وكلا
وهذا منه اشارة الى ان التسلسل انما يلزم في اضافات غير
حقيقية يخترعها العقل وذلك لا مدفع له للزوم ذلك بين كل
اثنين ووجود الاضافة عروضها لموضوعها كما في وجود الوجود
وليس عروض الاضافة للاب عارضا اذ ليس له مفهوم سواه بخلاف

الابوة مع الاب والباري ليس محلا للصفات فكيف يكون
محلا للحوادث وانما يلزم انقسام الحال بانقسام المحل في
العرض الساري واحتج المثبتون بان كون السماء فوق الارض
ليس نفس السماء ولا امرا فرضيا ككون الخمسة زوجا فهو عرض
زائد على الذات س احتلاف الاضافة جنسا ونوعا وشخصا
باختلاف معروضاتها فالاضافة الجنسية كالابوة والاخوة والنوعية
كالمساواة والصنفية كابوة الرجل العادل والشخصية كابوة
هذا الرجل ثم الاضافات قد تتفق كالمساوي والمساوي
وقد تختلف محدودة كالضعف والنصف وغير محدودة
كالزائد والناقص ثم المضافات قد لا يكون تضايفها لصفة
حقيقية كالمتيامن والمتياسر وقد يكون في كالعاشق والمعشوق
اذ مبدا الاضافة في العاشق صفة ادراكه وفي المعشوق صفة مدركة
وقد يكون لصفة في احدهما كالعالم والمعلوم اذ في العالم صفة
بها تضاف الى المعلوم وليس في المعلوم ذلك ثم الاضافة تعرض
لكل مقولة ففي الجوهر كالاب والابن وفي الكم المتصل كالعظيم
والصغير وفي المنفصل كالقليل والكثير وفي الكيف كالاحر
والابرد وفي المضاف كالابعد والاقرب وفي الاين كالاعلى
والاسفل وفي متى كالاقدم والاحدث وفي الوضع كالاشد
انتصابا وانحناء وفي الملك كالاكسى والاعرى وفي الفعل
كالاقطع والاصرم وفي الانفعال كالاشد تسخنا وتقطعا
وتضادها تابع لتضاد معروضاتها كالابرد والاحر فانها

في انفسها بابعد وتتصف النسبة بالمساواة والمفاوتة فانهما
من لواحق الكم القابل للزيادة والنقصان مع انهما لا تقبلان
المتساويان ما ليس بينهما شئ من جنسهما والمسافة قريب من
التتالي والمتماسان ما يختلف ذاتاهما في الوضع ويتحد طرفاهما
وفيه شك فان الطرفين ان لم يلتقيا بالكلية امتنعا وان يلاقيا
بها تداخلا وهو محال الا انهما حينئذ يتحدان بالماهية والعوارض
فالطرفان واحد واجاب عنه الامام بانهما يتمايزان بكون احدهما
طرفا لشئ والاخر لغيره وفيه نظر والالتصاق تماسهما بحيث
ينتقل احدهما بانتقال الاخر واسبابه التضبيس ويلازم السطوح
لضرورة الخلا او توسط جسم عروي المزاج [illegible] التقدم اما بالزمان
او بالرتبة الطبيعية كالاجناس والانواع او الوضعية كالصفوف
او بالشرف كتقدم ابي بكر على عمر رضي الله عنهما او بالطبع كتقدم الواحد
على الاثنين او بالعلية كتقدم ضوء الشمس على ضوء ما نفى [illegible] فان قلت
تقدم بعض اجزاء الزمان على بعضها ليس بغير الزمان ولا بالزمان
والا كان لكل زمان زمان قلت قال الامام [illegible] فيه التسلسل على السابق
فلا حاجة الى التساوق وفيه نظر [illegible] المتغاير والمماثل والاحلاف
تصورها اولى لعلمنا بان السواد غير البياض ومخالف له ومماثل
للسواد والكلام في كونها ثبوتية كالكلام في العلية والمعلولية
ثم انهن متنوع معروضاتها فان اخص تنوعها تنوعها [illegible]
والا فلا برهان عليه بعد واثباتهما [illegible] الكلي الطبيعي وهو موجود
الكلية موجود في الاعيان وان عنى بالكلي الطبيعي الواحد المشترك

بين كثيرين فمحال الوجود في الاعيان وان عنى به كون الطبيعة
محتملة لان يعقل عنها صورة مشتركة بين كثيرين فهو ايضا
موجود في الاعيان وبقية الكلام في الكلي اجرى في مقدمة
المنطق [illegible] التام والكامل ما كان جميع ما ينبغي له حاصلا
وان حصل له الاكثر فهو فوق التام والمكتفي ما له ما يمكن به
من تحصيله كالاتزكة لنفوس السماوية [illegible] الفرق بين الكل
والكلي والجزء والجزئي من وجوه لا يخفى على المتأمل الفصل
الثامن في الاين وهو نسبة الشئ الى مكانه وهي غير الوجود فانه
يصدق على ما لا يصدق عليه ولا يقبل الزيادة والنقصان
لامتناع ان يكون حصول الجسم في مكان اقوى من حصول آخر فيه
الفصل التاسع في متى وهو نسبة الشئ الى زمانه ونعني بانه لو
كان موجودا لكان وجوده في ذلك الزمان و تسلسل الفصل
العاشر في الوضع وهو هيئة تحصل بسبب نسبة اجزاء الجسم بعضها
الى بعض [illegible] الجهات بالموازاة والانحراف كالقيام والقعود
ومن المقولات الملك وهو هيئة تحصل للجسم بسبب نسبته الى ما يحوله
وينتقل بانتقاله كالتسلح والتقمص ومنها ان يفعل وهو المؤثرية
وان ينفعل وهو المتأثرية وهما وصفان زائدان على الذات
لان المفهوم من الذات غير المفهوم منهما وهما وجوديان
للعلم بان نقيضهما سلبي فان قلت لو كانت مؤثرية وجودية
لاتصف بالمؤثر فتكون مؤثرية المؤثر فيها زائدة وتسلسل
قلت انه من طرف المنتهى لا من طرف المبدا والممتنع هو الثاني

الباب الثاني في العلل والمعلولات مقدمة

العلة ما يحتاج اليه الشي والحاجة والغنى غنيان عن التعريف
للعلم الاولي باحتياجنا الى امور وغنانا عن امور والتصديق
مسبوق بالتصور وما يحتاج اليه الشي ان كان جزءا منه بالقوة
فهو المادة او بالفعل فهو الصورة والا فان كان موجدا له فهو
الفاعل او موجدا لموجديته فهو الغاية

الفصل الاول

في العلة الفاعلية ابحاث آ الواحد حقا لا يصدر عنه الا واحد
دفعة قيل المفهوم من كونه مصدرا لآ غير مفهوم كونه مصدر ب
فان كان احدهما جزءه كان مركبا وان كانا خارجين كان مصدرا لهما
ويعود الكلام فيه ويتسلسل ب انه اذا صدر عنه آ و ب
وليس آ ب فقد صدر عنه من الجهة الواحدة آ ولم يصدر عنه آ ج
انا نستدل بتسخين النار وتبريد الماء على اختلاف طبعيهما والاول
ما احتج به الشيخ ومنع الامام صحة التقسيم بناء على ان المصدرية
عدمية وفيه نظر واما التسلسل فهو غير ممتنع واذا صدر عنه واحد
فما ذكر ايضا لازم لان كونه مصدرا لآ غير ذاته والا بطل الدليل
ويعود التقسيم المذكور والثاني ضعيف لان كونه مصدرا لب
ليس نقيض كونه ليس مصدرا لآ ولا مستلزما له والثالث ضعيف
اذ الاستدلال بالتخلف على التغاير لا باختلاف الاثر ج
الواحد بالذات لا يجتمع عليه علتان مستقلتان لان
المعلول مع احداهما يستغني عن الاخرى والمستغني عن الشي
لا يكون معلولا له والواحد بالنوع يجوز اسناده الى علل مختلفة

بالنوع لان الجنس قد يتقوم بفصول مختلفة والمعلول لذاته
يفتقر الى علة ما والاسناد الى معينة من جانب العلة دون
المعلول ج ادعى الامام الضرورة في ابطال الدور واعترض على
المشهور في ابطاله وهو انه يلزم منه تقدم الشي على نفسه بانه
ان اريد بهذه القبلية غير الحاجة فلا بد من بيانه وان اريد بها الحاجة
فلا نسلم ان المحتاج الى المحتاج الى الشي محتاج اليه فان العلة القريبة
يكفي في وجود المعلول وان لم يوجد البعيدة فالمعلول باعتبار لا يحتاج
الى العلة البعيدة فلا يلزم احتياجه الى نفسه ثم قال ويمكن الجواب
عنه بانه دقيق وليس بتلك الدقة د المشهور في ابطال التسلسل
ان مجموع تلك العلل ممكن بذاته لاحتياجه الى آحاده وباحاده لكونها
معلولة فله علة وهي اما كل الآحاد وهو نفسه او كل واحد منها ولزم
توارد العلل المستقلة على معلول واحد بالذات او بعضها ولزم
كونه علة لنفسه ولعلله او امر خارج عنها والخارج عن كل الممكنات
لا يكون ممكنا فلزم انتهاء الممكنات الى واجب الوجود لذاته وهو
المطلوب فان قيل جاز ان يكون لها علة خارجة عن السلسلة وهي
ممكنة قوله الخارج من جملة الممكنات لا يكون ممكنا قلنا لو كانت
السلسلة سلسلة جملة الممكنات ثم قيل هذا الدليل مبني على ان علة
الكل علة لكل واحد ولو كان الخارج عن السلسلة علة وهو ممكن كان
علة للآحاد فيكون داخلا في علل آحاد السلسلة والمقدر خلافه
فان قيل المجموع والكل والجملة وصف المتناهي ثم انه منتقض بالحركات
الماضية والنفوس المفارقة فانها غير متناهية عندكم وايضا الحادث

مفتقر الى سبب فان كان حادثا ووجب السبب مع وجود
المسبب عاد الكلام فيه وتسلسل اسباب ومسببات غير
متناهية وهو عين ما تبطلونه وان لم يجب امكن استناد كل
معلول الى ما قبله غير منتهٍ الى واجب الوجود وان كان السبب
قديما لا متوقفا على شرط لزم قدم الحادث وان توقف
عليه فان كان قديما عاد المحال وان كان حادثا فان كان زمانيا عاد
الكلام جزعا وان كان سابقا فالعلة لا يكون موثرا عند وجود
الشرط ثم صارت موثرة بعده فموثريتها حادثة وعاد الكلام
في حدوثها والجواب عن الاول ان معنى المجموع معقول وان كان غير
متناهي الآحاد اذ يصدق عليه انه غير متناهٍ بمعنى المجموع وبعض
مندفع لان المدعى ان كل جملة مستند الى امر خارج عنه لا ان كل
جملة يجب كونه متناهيا وعن الاخر ان السبب قديم وشرط
حدوث كل حادث عدم الحادث السابق والموثر به وان
كانت حادثة لكنها عدمية لا يفتقر الى سبب هذا جواب الامام
وفيه نظر لان الامور الحادثة تفتقر الى سبب وان كانت عدمية
بل جوابه التزام التسلسل في الموثرية ولقائل ان يقول انها تتوقف
على ما هو في معلولها شرط لا يكون علة بذاته بل يكون العلة بالحقيقة
هو مع ذلك الشرط فذلك الشرط ان كان عدميا كان العدمي
جزء علة الوجود وان كان وجوديا عاد المحذور المتقدم
وايضا اذا كان المتقدم شرط الحدوث المتاخر فالشرط
وجوده او انقضاوه والاول يستلزم تخلف المعلول عن العلة التام

والثاني يقتضي تقدم العلة وكون العدم جزء العلة وقد يجاب
عن هذا بان السابق بعدمه للاحق لتقضّيه عن العلة والاستعداد
التام للمتاخر مع حدوثه عن العلة وهذا الاستعداد هو الشرط
بالحقيقة ونحن نقول لنا في اثبات واجب الوجود بما هو اخصر
فنقول لو كان كل موجود ممكنا افتقرت الجملة الى علة خارجة
عنها وصدق المقدم مع صدق التالي يستلزم المحال اذ
الخارج عن الممكنات ان كان ممكنا لم يكن خارجا وان كان واجبا
لم يكن كل موجود ممكنا بيان الاول ان كل جملة كل من آحادها
معلول تقتضي علة خارجة عنها لان ما يوجبها انما يوجبها بتوسط
ايجاب بعض آحادها فان آحادها اذا وجبت بغيرها فان
لم يوجد ذلك الغير لم توجد الجملة وان وجد وجبت الجملة به لا
بتلك الموجب فتبين ان ما يوجب الجملة انما يوجب بتوسط ايجاب
بعض آحادها فالباقي يجب ان يجب به او بمعلوله بتوسط او بغير
وسط والا وجب الباقي بغيره فيكون ايجاب الجملة به لا بواحد
منها فيثبت الشرطية والباقي ظاهر وهذا برهان حسن في اثبات
واجب الوجود ثم يجب وجود العلة عند وجود المعلول
دفعا للتخلف وكذا اذا عكسه اذا كانت العلة موجبة بالذات
لا يجب وجود المعلول عند وجود العلة فالواجب الكل ما لا بد منه
في تاثير الباري تعالى في وجود الممكنات ان كان حاصلا ازلا وجب
صدور الاثر عنه لئلا يترجح موثريته على لاموثريته بلا مرجح وان
لم يكن حاصلا كان بعض ما لا بد منه حادثا وعاد الكلام فيه

ن

وتسلسل او ينتهي الى القديم ولزم المطلوب قال الملبون
هذا في الموجب صحيح فان القادر يرجح احد مقدوريه لا لمرجح مفصل
سلمنا لكن المرجح ارادته تعالى فانها واجبة التعلق بايقاع العالم
في وقت معين اولانه تعالى علم وقوعه في ذلك الوقت وخلاف معلومه
محال فوجب وقوعه فيه اولان مصلحة المكلفين تعلقت بايقاعه في ذلك
اولانه لم يمكن وقوعه في الازل لان الفعل ما له اول فامتنع الجمع بينه وبين
الازل ثم الدليل منقوض بتعين نقطة بالقطبية ودائرة بالمنطقية
وباختصاص كل فلك بحركة معينة بسرعة معينة وحد معين من
الثخن وباختصاص كل كوكب بتدوير واوج وحضيض وباختلاف
جوانب المتمم بقدر معين من الثخن مع ان طبيعة البسائط في الكل
واحدة وايضا فان كل عضو اختص بصورته فان كانت تلك
المادة مستحقة لها كان الامور الجسمية فيكون كل جزء من اجزاء
حامل ذلك الاستحقاق موصوفا به والقوة القابلة بحامل
ذلك الاستحقاق كذلك فان كان ساير القوى في ذلك الجسم متشابها
وشكل المتشابه الكرة فوجب ان يكون اعضاء الحيوان كرات
متضامة وان لم يكن متشابها مع ان نسبة القوى الى الاجزاء الحامل
سواء فقد يرجح الممكن لا لمرجح وان لم يكن تلك المادة مستحقة لها
كان تخصيص واهب الصور تلك المواد بتلك الصور مع ان نسبة
الكل اليه سواء ترجيحا بلا مرجح ثم ما ذكروه في ايجاد العالم لازم
في الصفات الحادثة اجابوا عن الاول بان امتناع ترجيح احد طرفي
الممكن المساوي بلا مرجح مقرر في بداية العقول كيف وهو يسد باب

اثبات الصانع وعن الثاني ان الوقت لا يعتبر في وجوب تعلق الارادة
بايقاع العالم فيه لما سياتي فيلزم وقوع الاثر حين ذلك الوقت
اولا وعن الثاني ان العلم بالوقوع تبع للوقوع فلا ينعكس الامر لامتناع
الدور وعن الثالث انه لا يجب على الله تعالى رعاية مصلحة العبد فانه كلف الكافر
مع علمه بانه لا يستوجب الا العقاب ثم الوقت المعين ليس متميزا في المصلحة
لاستواء الاوقات في كونها وقتا كيف وفي تقدم العالم على ذلك
الوقت يلحظ لا يخل بالمصلحة وعن الرابع ان الاثر استدعى سبق
العدم لما نقرره كيف ولو قدم العالم على ذلك الوقت بسنين لم يصر
ازليا فان قلت هذا سوال وارد على كل تقدير فيكون باطلا قلت
بل يكون حقا واما القطب والمنطقة والمحور فتابع للحركة المخصوصة
وتلك الحركة في جهتها وسرعتها لان المادة لم تقبل سواها او
تشبهها بالمعشوق لا يحصل الا بها او للعناية بالسافلات
والمقادير انما تحددت لان المواد لم تقبل غيرها والاوجات
والتداوير كلها حصل مع حصول الفلك وبعده يمتنع الانتقال
لامتناع الخرق واختصاص مواد الاعضاء بصورها لاستعدادها
التام لها وسبب الاستعداد حوادث كل مسبوق بالاخر قال
الملبون دعوى الضرورة في القادر ضعيف بل عكسه اولى فان
المضطر يختار احد جانبي الرغيف لا لمرجح مع استواء جوانبه
في كل امر وجواب الثاني ضعيف فانه يجوز ان يكون ارادة الباري
اقتضت لذاتها تعلقها بايقاع العالم في ذلك الوقت بمعنى انه
يكون ظرفا لا معتبرا وجواب الثالث ضعيف لاحتمال اختصاص ذلك على خلاف

مادثم وجواب الاخير ضعيف لما تقدم من امتناع التسلسل
ثم يجوز ان يكون للبارى موجبا بارادات حادثة لا الى اول حتى
انتهت الى اراده متعلقه بخلق الاجسام فلا يلزم ان يكون
الاجسام ازليه فان قلت الاراده الجزئية انما يكون للعالم بالجزئيات
قلت والبارى تعالى عالم بالجزئيات ثم يجوز ان يكون البارى تعالى موجبا
لذاته لموجود غير جسمانى كالعقل ويكون له ارادات وادراكات
جزئية ينتهى الى اراده جزئية متعلقة بخلق الاجسام فيكون الاجسام
محدثة فان قلت الادراكات والاراده الجزئيات لا يكون الا بالالات جسمانيه
قلت ذلك ممنوع لما سياتى فى علم النفس [illegible] هذه الاحتمالات
ذهب اليها قوم من الحكما القايلين بحدوث السما وكان محمد بن زكريا
ناصرا لهم ولم يشتغل احد من اصحاب ارسطو بجوابه ويدل على ان واجب
الوجود ليس موجبا بالذات اذ لو كان موجبا بذاته لزم ان يكون
موجبا لذاته ثم انه لا يكون معلوله الاول هو الوجود وحده او يكون
موجبا لذاته مع انه يكون وجود معلول لماهيته والشيخ يوافقنا
فى بطلانهما اما الاول فلانه حينئذ اما ان يصح ان يكون الوجود وحده
معلولا والوجودات متساويه فى كونها وجودا وما يصح على احد
الامثال يصح على الباقى فيصح على وجود كونه معلولا ولما امتنع
كونه معلولا لغير ماهيته تعين صحة كونه معلولا لماهيته وهو
الثانى وان لم يصح ذلك لزم الامر الاول جزما وهذا البرهان
الزامى ويكون حقيقيا اذا دللنا على فساد كل من القسم الثانى
التاثير فى الشى لا يتوقف على تقدم العدم بالزمان لا نزاع نم كلم
والحكما

فى ذلك اذ المليون يسلمون ذلك فى الموجب ويخالفونه فى المختار
والحكما يساعدونهم على ذلك وانما النزاع فى ازل البارى تعالى
لو اوجد العالم فى الازل فذلك الايجاد يسمى فعلا واحداثا
وخلقا وهو لفظى ثم يقول المحتاج الى السبب لا يجب كونه حادثا
لان الممكن حال بقاءه محتاج الى السبب ولا حدوث فان قلت الممكن
حال بقاءه اولى بالوجود فيستغنى عن السبب قلت هذه الاولوية
ان كانت حاصلا قبل البقا وكافية استغنى الحادث عن الموثر
والا افتقرت الى سبب والباقى مفتقر اليها والمفتقر الى المفتقر
الى السبب مفتقر اليه فى الوجود وحده لا يصلح للعلية
ولا للمعلولية لان الوجودات متساوية فى تمام الماهيه فلا يختص بعضها
بصلاحية العلية ولا المعلولية وقيل المعلول هو الوجود فقط
ووجود العقل الاول علة لما بعده وقد يقال الوجود المتقدم
لما اثر فى شى فالوجود المتاخر يمتنع ما اثر فيه وان استويا وما
ذكرناه فى الوجودات فى الامكان لكن التقدم فى الامكانات
وفى الوجودات نقدم فى القوى الجسمانيه لا يوثر لانها لو اثرت
بمشاركة المادة كانت جزءا من الموثر وهو محال لان وجودها
وجود قابل فيكون نسبتها الى المقبول بالامكان ونسبة العلة
الى المعلول بالوجوب وبينهما تناف ولو اثرت لا بمشاركتها
كانت غنية فى موجديتها عنها وكانت غنية موجوديتها عنها
لان الموجودية جزء من الموجدية واذا كان المركب غنيا عن شى كان جزؤه
غنيا عنه ولا يوثر الا بمشاركة الوضع اى انها يوثر فى محلها ثم فى مجاور

محلها الاقرب فالاقرب ففي العمل البحر ٩ انها لا تقوى على ما لا نهاية
له بحسب الشدة لان الحركة انما تكون في زمان فيكون قطعها في بعض
ذلك الزمان اسرع من قطعها في كله فلا تكون هي اسرع الحركات
ولا بحسب العدة والمدة اما الطبيعية فلان القوى الجسمانية تنقسم
بانقسام محلها وقوة الكل اقوى من قوة البعض فاذا حركة جسميها
من مبدأ واحد فاذا حركت الصغرى حركات غير متناهية فالعظمى
ان لم تزد عليها كان حال الشيء مع غيره كحاله لا معه وان زادت
عليها كانت الزيادة في جهة عن المبدأ فيقطع فعل الصغرى
ونسبة الصغرى الى العظمى نسبة متناه الى متناه فينقطع فعل
الكبرى واما القسرية فلان تحريكها لكل الجسم من مبدأ معين اقل
من تحريكها الجزء منه لمانعة من زيادة المانع ويتم الكلام الى اخره
وهذا مبني على ان غير المتناهي لا يزيد على غير المتناهي وهو منقوض
بدوران زحل والقمر احتج المخالف بان تاثير القوى الجسمانية في
اثرها ممكن ابدا والا انقلب الشيء من الامكان الذاتي [illegible] وبان الارض
لو تفتت في حيزها خالية عن العوارض الغريبة لوجد من طبيعتها سكون
دائم واجاب عنه الشيخ بان السكون عدمي وهو ضعيف لان الحصول
في الحيز امر وجودي [illegible] التصورات قد تكون مبادي
لحدوث الحوادث اذ القوة الحيوانية صالحة للضدين فلا تترجح احدهما
الا لاعتقاد كونه نافعا او لذيذا او ضدهما والانسان يتمكن من
العدو على جسر ملقى على الارض وان كان عاليا لم يتمكن منه لتصور
السقوط

والكل لا يكون سببا للجري لان نسبة الكل الى الاجزاء بالسوية ولا لبعض
بسبب التقابل لان الكلام يعود فيه احتج الخصم بان تصور الجري يتوقف
على حصول [illegible] قبل حدوثه لا تتصور الاسوداد حاصلا في هذا المحل
في هذا الوقت معيدا بقدر كذا وكذا وكل ذلك لا يمنع الكل بنفسه
قال الشيخ في الاشارات ليس كل ما هو بعد مع فهو بعد وفي الشفا
والعالم من الشفا بان ما قبل مع فهو قبل واستشكل الامام الفرق
وليس بمشكل لان الاول ذكره في القبلية والبعدية بالعلية والمعلولية
فان المعلول بعد العلة ثم يكون مع العلة اذا لم يكن علة لا يكون له تقدم
بالعلية ولا بالزمان وغيرهما فلا يكون له تقدم اصلا والثاني
ذكره في التقدم بالرتبة ومعلوم ان ما قبل مع بالرتبة العقلية او
الحسية يلزم ان يكون قبل اخر ماهية المعلول اذا كانت مساوية
لماهية العلة المعلول كالنار مع النار لا يكون اقوى من العلة اذ
لا سبب للزيادة ولا اضعف ما لم يكن مانع ولا مساويا مع المانع
واما سخونة الذائبات المتبادرة كالحديد فربما سخونتها في الحس
لا بحسب الحقيقة لان جرم المسبوك لزج يبقى اتصاله باليد زمانا
والغلظ يكون حرا اليد منه ابطأ ولانه لما كان جرم غريب
فتاثر سطحي في سطح اليد اشد بخلاف الماء ثم قبل البسيط لا يكون
قابلا وفاعلا لامتناع صدور الاثرين عن واحد وهو ممنوع
عنده بان نسبة القابل الى المقبول بالامكان ونسبة الفاعل الى المفعول
بالوجوب ونسبة الواحد الى الواحد لا يكون بهما معا وجوابه منع اتحاد
النسبة ثم منع نسبة القابل الى المقبول بالامكان الخاص والعام لا ما في الوجوب

ثم انه منقوض بعلم البارى تعالى وبعينه ولوازم البسائط
فانها علل فيها وقابلة لها الفصل الثانى فى العلة
المادية ابحاث آ المادة هى ما يحصل فيه امكان الشئ كالخشبة
للسرير ثم المحل اذا احدث فيه شئ ولم يزل عنه شئ كانت عرضا
اذا الصورة اذا احدثت فى المحل المتقدمة لامتناع اجتماع المقومين
وقد يكون عرضا والصورة يحلها حاملها اما لا بمشاركة غيره
كالهيولى والصورة او بها امام الاسنى له كالمزاج او لا معها
امام الجسم كصورة الفيئين والبدن لولا كالعسكر ب انما
يقال كون شئ عن شئ اذا كان بعض اجزاء الاول فى الثانى دون
البعض فيقال كان عن الماء الهواء لان الماء لم يوجد بكليته فى
الهواء بل وجد فيه شئ كان جزءا من الماء ويقال كان عن الخشب السرير
فيعتبر فيه البعدية من جهة والتقدم من جهة ج علل الشخص
الواحد المادية متناهية لامتناع تركيب ماهية مما لا يتناهى
واشخاص العناصر قد يتقدم بعضها على بعض كهذا الماء تصير هواء
فيكون كل شخص كان الاخر ولا يمتنع عدم تناهى المواد لهذا المعنى
د المادة من حيث انها مادة بالقوة قابل هيولى ومن حيث
انها بالفعل حامل موضوع ومن حيث انها مشتركة بين الصور
مادة وطينة ومن حيث انها اخر ما ينتهى اليه التحليل اسطقس
فى لاسطقس البسيط اجزاء المركب ومن حيث انها منها يبتدئ
التركيب عنصر ومن حيث انها اصل المبادى ركن الفصل
الثالث فى العلل الصورية ابحاث آ الصورة علة للمادة

وصورية للمركب منها والمادة علة مادية له لا للصورة
ب الصورة قد يكون نفس الطبيعة كصورة الماء فانها طبيعته
لكنها بالقياس الى تقويم النوع صورة وبالقياس الى كونها
مبدأ للآثار كالرطوبة والبرودة طبيعة وقد لا يكون كالمركب
ج كان صورة المركب يجتمع من صور البسائط ج يمتنع تقوم
المادة بصورتين فانه يمتنع تقومها بكل واحد والا استغنت
بكل واحد منها عن كل واحد منهما وبواحد منهما دون الاخرى
فيكون هى الصورة لا هما وان تقومت بالمجموع فالصورة المقومة
هو الفصل الرابع فى العلل الغائية ابحاث آ الغاية
ما يفضى اليه السبب فان افضى اليه دائما او اكثريا فهو غاية ذاتية
والا فاتفاقية احتج منكر الاتفاق بان السبب ان استجمع كل
ما لا بد منه فى مؤثريته وجب تاديه اليه والا امتنع فلا يكون
اتفاقيا وجوابه انه يكون بعض ما لا بد منه عن السبب فان كان
مساويا او راجحا فهو السبب الاتفاقى فحجر موضع فيه ليزلق
ثم تجعل لذلك السبب الاتفاقى قد يتادى الى الغاية الذاتية
فيكون بالقياس اليه سببا ذاتيا وبالقياس الى الغاية العرضية
سببا اتفاقيا كالحجر الهابط اذا شج راسا ووصل الى مهبطه
وقد لا يتادى فيكون بالقياس الى العرضية سببا اتفاقيا وبالقياس
الى الذاتية باطلا ج السبب الاتفاقى اذا كان مبدأه ارادة
نفسانية سمى بختا وان كان طبيعيا فلا ورد له البحث ان يكون
السبب فى اكثر الامر لا يؤدى الى غاية مقصودة ولكن فى حق صاحبه

يودي اليها ورداه التدبير ان يكون لسبب في الاكثر يودي
الى ذلك والميمون يكرر حصول الخير بالاتفاق عنده كررم و
المشوم بعكسه ثم الحركات الاسطقسية غاية طبيعية لان
الحبة من البر اذا وقعت في ارض حرث وصادفها المسقي و
الشمس وساير الشرائط انبتت سنبلا فتادي هذه الامور التي
مسببها اذا كان دايما او اكثريا كانت غاية ذاتية احتج
انكساغورس بان الطبيعة لا روية لها فلا غرض ولا غاية
لو كان المتادي اليه الشي دايما او اكثريا غاية طبيعية لكان الكون
والهرم غاية طبيعية وانه باطل لاستحالة كون الفساد والصلاح
غاية للطبيعة وجوابه ان الروية لا تعتبر في الغاية والمدعى
ان فيها ما يكون غاية ذاتية ثم يجوز كون الموت غاية ذاتية من وجه
فان المادة لو بقيت مشغولة بصورة واحدة تعطلت ساير
الحيوانات ولا تخلص النفس السعيدة عن علايق البدن ثم الطبع
اذا لم يكن لها عايق معاوق كانت غاياتها خيرات لان غيرها
لا يكون دايما ولا اكثريا لذلك بطلت لمساعي بالحركات
الحيوانية غاية فان اقرب مباديها القوة المحركة ثم الشوقية
ثم التخيل او الفكر ولكل منها غاية ينتهي اليها واذا لم ينته اليها
كانت الحركة بالنسبة اليها باطلة وان كان المبدا التخيل سمي الفعل
جزافا وان كان مع طبيعة كالتنفس سمي قصدا ضروريا او طبعيا
وان كان مع ملكة وخلق سمي عادة والعبث فعل له غاية تخيلية غير
حقيقية او مظنونة وان كان المبدا هو الفكر كانت غايته خيرا
معلوما او مظنونا

ق
نعم زعم ديمقراطيس انه لا غاية لوجود العالم بل يكونه بالاتفاق
فان عنده مبدا العالم اجرام صغار لا تتجزى لصلابتها غير متناهية
مسوقة في خلا غير متناه متشابهة الطبايع مختلفة الاشكال دايمة
الحركة فاتفق تصادمها فاجتمعت على هيئة مخصوصة فتكون منها
العالم وسلم ان يكون الحيوانات والنباتات ليس بالاتفاق وهو باطل
لان الاتفاق غاية عرضية لامر طبعي او ارادي اذ القسري ينتهي
الى احديهما فالارادة والطبيعة اقدم من الاتفاق فسبب العالم
ارادة او طبيعة والاجرام المتشابهة لا تتصادم ثم الغاية الضرورية
اما ذاتية او عرضية يطلب لا لذاتها وهي اقسام فاما ستلزم على
الغاية كصلابة الحديد لتتم به القطع او ما يكون مع الغاية
كجسم اذ كل لتتم به القطع وهو لازم للحديد او ما يترتب على الغاية
كالاكل فان غايته الشعور ثم الغاية المطلوبة لذاتها وهي العلة
التامية يجب تناهيها لامتناع تسلسلها الى غير نهاية اذ لا بد
فيها من مطلوب لذاته والافلا علة تامية والغايات المتلاحقة
لا يتناهيها كما في حركات الافلاك ثم اتفق عليه الباري تعالى الا الغرض
والا لكان ذلك اولى به فيكون مستكملا به والاحسان الى الغير ان كان
اولى به فهو مستكمل به والا لم يكن غرضا قال الامام هذا الاقناع
معارض بالاقوى منه فان من يفعل لغرض الاحسان يستحق الحمد
والمدح والفعل لا لاجله نقصان وتعالى عنه ٨ قيل علة العدم
عدم العلة لان عدم المعلول لا ابد له من سبب فان كان وجودا خل
بوجود العلة واللازم وجود المعلول لوجود علته وان كان عدميا

وليس عدم غير العلة جزءا فهو عدم العلة وعدم المعلول
عند وجود الضد ليس معللا به بل بعدم علته ٩ قيل كل
ما لا بد منه في وجود المعلول فهو جزء العلة فقيل عليه بان عدم
المانع معتبر في وجود المعلول ويمتنع كونه جزء العلة الوجود
واجيب عنه بان عدم المانع يكشف عن امر وجودي هو من العلة

الباب الثالث في الحركة والزمان وفيه فصول الاول

في امور كلية ١ خروج ما بالقوة الى الفعل اما دفعة او بالتدريج
وهو الحركة قال ارسطو تعريف الحركة بالتدريج المعرف بالزمان
المعرف بالحركة دور وجوابه ان تصور التدريج اولى الحصول لمن
لم يمارس شيئا من المباحث قال الامام لا تدريج لان الحادث في اول
وجوده ان لم يبق منه شيء بالقوة فقد وجد بتمامه وان بقي فالموجود
غير الباقي والكلام في حدوث الثاني كما في الاول فهناك امور متتالية
كل منها دفعة قال ارسطو انما يكون الجسم متحركا بالفعل اذا لم
يصل الى المقصود وما دام كذلك بقي شيء منه بالقوة فالحركة
متعلقة بالتوجه الى المطلوب وبان يبقى منه شيء في القوة والوصول
الى المطلوب كمال للجسم ثان والتوجه اليه كمال اول فالحركة كمال اول
لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة اذ الحركة ليست كمالا للجسم في جسميته
بل من الجهة التي كان بحسبها بالقوة وقد طعن فيه بان تصور
الحركة اجلى مما ذكر وقال افلاطون الحركة كون الجسم بحيث لا يفرض
آن الا ويكون حاله بخلاف ما قبله وما بعده فقيل عليه بان تصور
قبل وبعد متوقف على تصور الزمان المتوقف على تصور الحركة اولا .

جواب عنه

الا بان تصور هذه الامور اولى ٢ نقل عن زينون وبرمانيدس
انه لا حركة فانها ان لم تكن قابلة للقسمة لم تكن المسافة قابلة لها للتلازم
وان كانت قابلة لها فان لم يحضر منها شيء في الحال لم يكن ماضيا ولا مستقبلا
فلا حركة وان وجد منها شيء في الحال لم يكن الموجود منه منقسما والا لم يكن
حاضرا فاذا انقضى حصل شيء آخر غير منقسم فالحركة مركبة من اجزاء
لا تتجزى فتكون المسافة كذلك ولما اختلف كلام الشيخ الموجود كون
الجسم متوسطا بين المبدأ والمنتهى بحيث لا يكون قبله ولا بعده فيه وهذا
موجود ما دام الجسم متحركا واما الحركة بمعنى الاتصال فلا وجود له
في الاعيان بل في الذهن ٣ لا بد في الحركة مما منه واليه وما فيه وما له
وما به والزمان ٣ لكل متحرك محرك غيره لوجوه فالمتحرك لذاته
لما سكن لان ما بالذات لا يزول وكان له مكان مطلوب اذا
وصل اليه سكن ح انه لا يتحرك لانه جسم والا لكان كل جسم متحركا بل لانه
جسم ما فلك خصوصية المحركة لا الجسم قابل للحركة فلا يكون فاعلا لها
لما تقدم والاولان منقوضان بالطبيعة فانها محركة لذاتها ولا تدوم
بدوامها فان قلت انما تحرك الطبيعة لزوال حالة ملائمة وطلب
بالحركة القرب منها فاذا وصل الجسم اليها سكن قلت فليقل
مثله في الجسم ولا يزول هذا الاشكال الا باتمام الوجه الثالث
باثبات اشتراك الاجسام في الجسمية ولا يلزم منه ان يسلم اشتراكها
في جميع الصفات لان الافلاك مساوية للعناصر في الجسمية مع انها
بخلافها في كثير منها فان قلت ذلك لان مواد الافلاك مخالفة بالماهية
لمواد العناصر قلت فاذن يجوز اختلاف الاجسام في المواد

فلم لا يجوز اختلاف مواد العناصر بالماهية وجواب ما سبق
من اشتراك العناصر في المواد بانتقال كل منها الى الآخر ثم ما منه
الحركة واليه قد يتضادان بالذات اما في الكيف فكحركة من السواد
الى البياض واما في الكم فكحركة من غاية الذبول الى غاية النمو وقد
يكونان من المتضادين وهو ظاهر وقد يكون تضادهما بالعرض كالمركز
والمحيط فان تضادهما وهما نقطتان لانه عرض لاحدهما كونه في غاية
القرب من الفلك وللآخر كونه في غاية البعد منه ثم يكون احد الجانبين
مبدأ والآخر منتهى وفي الحركة المستديرة كل منها مبدأ ومنتهى
فهي وان كانت واحدة بالعدد فهي اثنان بالاعتبار ثم الحركة في
المقولة ان يتحرك الجسم من صنف منها الى صنف لغيره المشهور ان
وقوعها في الكم والكيف والاين والوضع والاول اما بالتخلخل و
التكاثف واما بالذبول والنمو ويدل عليه ان القارورة تمص فتكب
على الماء فيدخلها الماء لا للخلاء بل لان الجسم الكائن فيها ازداد
مقداره بالمص بالقسر ثم يتكاثف فيصغر فيصعد الماء لذلك
ليصح الا انا عندنا عليها لما فيه اذ يكثر مقداره ولان الهيولى
لا مقدار لها في ذاتها فتقبل المقدار الكبير فجاز ان الجسم الكبير يقبل
مقدار الصغير وبالعكس وايضا مقدار الجزء اذا علم انه وصف
الجسم البسيط مساو للكل في الماهية وما يصح على احد المتساويين يصح
على الآخر فالنصف اذا انفرد امكن ان يصير في حجم الكل وبالعكس بخلاف نصف
الفلك فانه لا يمكن انفراده قال الامام فعلى هذا يجوز ان يصير البحر
في مقدار قطرة وبالعكس واما بالذبول والنمو فالجسم اذا ازداد

ما يتصل بجسم آخر وداخل في اجزائه مشبها به في طبيعته فهو النمو
وضده الذبول وفرق بينه وبين السمن ان الواقف في النمو قد يسمن
والمتزايد في النمو قد يهزل ثم الحركة في الكيف وهو الاستحالة
والمنكرون لها لما وجدوا الماء الحار يصير باردا وبالعكس اختلفوا
فقال بعضهم الماء اذا سخن صار بعض اجزائه نارا واختلط بالاجزاء
المائية وعظم السخونة وقلتها بكثرتها وقلتها وهم اصحاب الخليط
وقال بعضهم لا استحالة في جسم ما بل كل جسم مختلط من الطبائع يسمى باسم
الغالب فيه فاذا لقيه ما يكون الغالب فيه من جنس المغلوب فيبرز
المغلوب وحاول مقاومة ما كان غالبا فيه واختلط بالغالب فيحس
بالكل احساسا وهم اصحاب الكمون والبروز وقال بعضهم ان الجسم
اجزاء حارة واجزاء باردة تفارق الباردة بمجاورة النار والحار
بمجاورة الجمد وقال بعضهم ان البارد انما يصير حارا بسبب اجزاء
نارية فيه فاذا اختلط بها فيه يحس بتوسط بين الحار والبارد والاول
باطل لان انقلاب بعض الاجزاء دون بعض مع تشابه الكل ممتنع
ولو كان بعض الاجزاء اولى كان الاقرب اولى فلزم انقلاب كله نارا
والثاني باطل لان الماء لسهولة تفرقه يصل اليد اليها فكان يحس
بحرارته فان قلت يلقى الباطن انما يسخن اذا جاورته نار خارجية
فبرز وسخن قلت هذا قول بالاستحالة لان ما ليس
بمتسخن يسخن بمجاورة النار والثالث باطل لان الضد اذا كان يهرب
من الضد امتنع اجتماعهما فتعين احدهما والرابع باطل لانا اذا
قربنا شعلة من جبل كبريت صار كله نارا ولو كان بنفوذ

لكان بقدر النافذ واذا ابطلت هذه الاقسام لزم القول بكون
لان الماء اذا صار حارا لم يكن حرارته بحيلولة نارية لا من داخل
ولا من خارج ولا مفارقة الجزء البارد ولا بانقلاب بعض اجزائه
فهو بالاستحالة ... ماذكرناه يدل على وقوع الاستحالة
في بعض الاجسام العنصرية مع تناقص صورها النوعية والماهية ان
ذلك في كل الاجسام ممتنع لامتناع ان يبرد النار مع بقاء صورتها
النارية وان يصير الماء يابسا مع بقاء صورته المائية واما الانقلاب
بعضها الى بعض فليس من الاستحالة في شيء قال الامام لا يدل جزما على
البرهان على ان هذه الكيفيات يوجد متدرجة ليكون ذلك حركة
في الكيف لكنهم لم يفعلوا ذلك بل قنعوا بما رأوا من انفعال الماء
والزول الى السخونة متدرجة في الحس لكن ليس ما يحس يحدث ثم
متدرجا او دفعة كما في الحقيقة كذلك فان السخونة [illegible] واحتج
على ان الابصار ليس بخروج الشعاع من البصر بانه لو كان كذلك وجب
ان يكون نسبة زمان حركة الشعاع الى شيء بعيد بذراع الى زمان حركته
الى الثوابت نسبة المسافتين وانه يوجب تفاوتا عظيما بين الزمانين فيقول
يمكن ان يكون زمان غير محسوس يحصل فيه حركة الشعاع الى الثوابت
والزمان منقسم الى غير النهاية وحينئذ يكون هذه النسبة حاصلا فدل
ان الحس لا يحيط بتفاوت نسبة الزمانين تفاوت نسبة
المسافتين ما في الحقيقة كذلك وايضا الصوت الجبواني يحدث
عند دفعة مع انا نراها يتكون من المني يسيرا يسيرا او دفعة
فيسأل بان الكيفية اذا تغيرت فان لم يبق كان عدمها آنيا

فان استمر ذلك العدم لم يكن الحركة في الكيف مستمرة وان لم يستمر
حدثت كيفية اخرى دفعة وبين الانين زمان وان بقيت تلك
الكيفية كان حدث شيء او زال عاد الكلام فيها والا فلا تغير ولقوة
هذه الدلالة زعم المحققون ان الكيفية الواحدة بالشخص لا يبقى
بل يتوالى انواع متناهية بالماهية كل منها آني الوجود ولا بد
من تخلل الازمنة من الآنات واجاب الفارابي عنه بان هذه الانواع
موجودة بالقوة فيكون الآنات متتالية بالقوة وهو ضعيف فان
تلك التغيرات حاصل بالفعل فكذلك الآنات ثم يقول هذه الدرجات
المحسوسة لحصول انواع مختلفة لا نوع الحصول من الاول وما يليه لعلة
البعد بينهما فيظن تتالي فاذا كثر البعد احس بعدما ذكر من
التدرج محمولا على هذا جاءتهم الحركة في الحال والملكة اما العلم فقال
الامام ما هو من علما ان حصل معه احتمال النقيض ولو على بعد
لم يكن علما وان لم يحصل لم يوجد اقوى منه وفيه نظر واما الظنون
والارادات والالام واللذات والشهوة والنفرة والصحة والمرض
والاحساسات فكل منها يقع فيه الحركة كما هو الحركة في الاين والوضع والاول
ظاهر والثاني يدل عليه ان الفلك المحدد دائم الحركة وسائر الافلاك له
مشابه الافلاك في حركتها غير مكانية بل وضعية لتغير نسبة اجزائه
الى امور خارجة عنه حاوية او محوية اما الحركة فيما عداها من
المقولات اما الجوهر فان قائم بنفسه فلا تأتي الحركة الا في الصور
وعلى قول ارسطو حيث ان الصور الجوهرية لا بد من بيان
ان الصورة الجوهرية ممكن زوالها عن موادها في العناصر

والخلاف مع منكر الكون والفساد فنقول العناصر لما كانت
اربعة كان وجوه الكون والفساد اثني عشر لكن اثبات
ثلثة منها كاف فصيرورة الارض ماء والماء هواء والهواء نارا
اذ به يظهر اشتراك المادة بين الكل بيان الاول ان اهل الجبل
يجدون مياها حارة تتكون فيها اجزاء صلبة حجرية حتى
تصير مياها جارية كما يعقدون المياه الجارية احجارا صلبة
وانقلاب الماء هواء بالتبخير وبالعكس بوضع القدح في الجمد
بحيث يغشى طرفه خارجا عنه ويشد راسه فانه يجتمع فيه
ماء كثير وانقلاب الهواء نارا بالالحاح بالنفخ وعكسه بالحمل
عند الاطفاء ويدل عليه ان القوى الجسمانية لا تقوى على ابقاء
غير متناه فلزم حدوث الصور واما الشيخ فقد قال كل ما
يصح عليه الكون والفساد فهو قابل للحركة المستقيمة وبعكس بعض
ما هو قابل للحركة المستقيمة يصح عليه الكون والفساد وفيه نظر
واذا ثبت حدوث الصور فنقول انه ليس متدرجا فانه عند
اشتدادها او نقصها ان بقي نوعها فلا ازدياد ولا نقص
وان لم يبق فذلك عدم لا ازدياد او نقص ثم عند عدمها لا بد
من حدوث صورة اخرى وعاد الكلام فيه وهذا احسن لما انه آت
في الاعراض واما المقولات النسبية فانها تابعة لمعروضاتها
فان كانت متحركة كانت كذلك والا فلا اذا استقر الجسم في مكان
واحد يكون مستقرا فيه امر ثبوتي وهو من مقولة الاين ولكنه
ليس بمتحرك وهو امر عدمي كل بالاتفاق فاي تغير شئ سميته

بالسكون ويكون الخلاف في كونه وجوديا او عدميا لفظيا
والمشهور انه عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك والقيد الاخير
احتراز عن المفارقات ثم قيل مقابل الحركة السكون فيما منه
الحركة وقيل فيما اليه والحق ان جعل مقابل السكون الحركة التي
يطرأ عليه فهي الحركة عن المكان وان جعل مقابلا الحركة التي
يطرأ عليها فهي الحركة الى المكان ثم ان الجسم في الآن لا يكون متحركا
ولا ساكنا والافلاك وكليات العناصر مستقرة في احيازها
غير متحركة عنها ولا ساكنة فيها لان السكون عدم الحركة عما من
شانه ان يتحرك فان اكتفينا في السكون بعدم الحركة عما من شانه
او نوعه او جنسه ان يتحرك كانت ساكنة

الفصل الثاني
في احكام كلية للحركة الاول الحركة منقسمة تارة لانقسام الزمان
وهو حاصل لكل حركة لان كل حركة في زمان وانه منقسم دائما وتارة
لانقسام المسافة لان كل حركة على مسافة وكل مسافة منقسمة
فالحركة الى نصفها نصف الحركة الى كلها وتارة بانقسام المتحرك
لان الحركة حالة في الجسم المنقسم والحال في المنقسم منقسم والاشبه
ان هذا محض تغيير الانية لان المتحرك المكاني اذا لم يكن له جزء
بالفعل لا يكون جزؤه متحركا بالفعل وان كان كانت حركته تابعة
لحركة الكل فيكون متحركا بالعرض الثاني اول الحركة وهو طرفها المطابق
لطرفي الزمان والمسافة ليس بحركة لان الحركة منقسمة والطرف آني
نعم اذا انقسمت الحركة بالفعل او بالفرض كان لها اول وهو ممتنع الحركة
على ما لا ينقسم اذ لا يكون له طرفان الثالث احدهما المقصد والآخر المهرب

الفصل الثالث في تقاسيمها أ الحركة الواحدة اما بالشخص
او النوع او الجنس ولا بد في الاول من وحدة الموضوع والزمان وما فيه
فالمتحرك في الاين ثم تحرك في الكيف او في الكم ووحدة الحركة لا تعتبر وهو
ظاهر والا تكون وحدة ما منه واليه لانه مع اتحادهما قد يتعدد الحركة
بالشخص فان تلك الماضي لم يبق والمستقبل لم يوجد فامتنع اتصال الحركة
بالاخر ولا حركة في الآن الحاضر قلت قال الشيخ الموجود من الحركة هو
كون الجسم بين المبدا والمنتهى وهذا حاصل في كل آن وضعفه الامام
بانه يقتضي كون الحركة امرا ثابتا مستقرا وهو ضعيف فان الحركة
بمعنى اخر غير مستقر فلا يوجد الا في الذهن وفرق بين الموجود
من الحركة وبين ماهية الحركة واما بالنوع فهو المتحد فيما منه الحركة
وفيه واليه فان اتحدت هذه الثلثة بالنوع اتحدت الحركة بالنوع
والا اختلفت واختلاف الموضوع لا يوجب اختلاف الحركة بالنوع
لان اضافة الحركة الى الموضوع خارجة عن ماهيتها ولا اختلاف
الازمنة لتساويها في الماهية ولا اختلاف المحرك فان اختلف
ما فيه الحركة اختلفت الماهية اما في الاين فبأن يكون حركتان
من مبدا الى منتهى احدهما بالاستقامة والاخرى بالاستدارة
واما في الكيف فكحال الابيض من الصفرة الى الشحم الى السواد
وثان الى الفستقية الى الخضرة الى النيلية الى السواد واما
اذا اتحد ما فيه واختلف ما منه واليه فكالاستحالة من البياض
الى السواد وبالعكس ثم في الاين كالصاعد والهابط ووحدة
الجنس يعرف من وحدة النوع م الحركة اما بطيئة واما سريعة

والسريعة ما تقطع مسافة اطول في زمان مساو او المثل
في الزمان الاقل او الاطول في الاقل والبطيئة بالعكس ثم فيه
ابحاث فا ليس البطوء لتخلل السكنات والا كانت نسبة
السكنات بين حركات الفرس من يكرم الى الظهر خمسين فرسا
الى حركاته كنسبة فضل حركة الفلك الاعظم الى حركاته لكن الفلك
الاعظم يقطع في ذلك الزمان قريبا من ربع مقدار ومعلوم انه
ازيد فكان يجب ان لا تظهر حركاته القليلة من بين تلك السكنات
الكثيرة والمشاهد بخلافه ولانا اذا غرزنا خشبة في الارض
فاذا طلعت الشمس وقع لها ظل ولا يزال ينقص الى بلوغ الشمس
غاية الارتفاع ويمتنع استوا الحركتين في السرعة لاختلاف
المدارين في المقدار ويمتنع خلوص حركة الشمس عن السكنات دون
حركة الظل والا جاز ان يتنقل الشمس جزءا ولا ينقص من الظل شي
جاز ثانيا وثالثا وهكذا فيحصل ارتفاع الشمس في الافق مع بقاء
الظل بحاله فيكون حركة الظل ابطا من غير تخلل سكون وهو المطلوب
وكذا القول في الرحى والفرجار ذي الشعب الثلث و حركة الدلو
من اسفل البئر الى اعلاه عند وصول الكلاب من منتصف البئر
الى اعلاه وامثالها ثم سبب بطوء الحركة الطبيعية ممانعة
المخروق والقسرية ممانع الطبيعية وفي الارادية ممانعتهما معا
والاختلاف في السرعة والبطوء لا يوجب اختلاف الماهية لان السرعة
والبطوء يقبلان الاشد والاضعف وهو من الفصول والمتقابلين
بالتضاد لا بالتضايف يقبلانها فلا يوجدان معا في الذهن او

في الخارج واما بالوجود والعدم لان في احدهما اتصال الزمان وفي
الاخر اتصال المسافة ولان العدم لا يقبل التفاوت وكل منهما
يقبله ٣ الحركات المتطابقة بقيد المكان ومسافتها متطابقة
بالفعل كخط وخط او بالقوة كمثلث ومربع فان يطابقها بان
يقطع احدهما قطعا ثم يرد الى نظام يحصل منه الاخر وفي التوهم
وان كان كذلك المستقيم والمستدير وفي الكيف ما يتشابه
مبداهما ونهايتاهما كاخذ كل واحد منهما من السواد الحالك
والى البياض اليقق وكاخذ واحد منهما من السواد الحالك متوجها
الى البياض اليقق والاخر بالعكس ثم ان يتساويا في جميع الاجزا
كانا متطابقتين والا فلا واما في الكم فان للكل تام مقدار المحدود ا
بالطبع صغرا وكبرا فالانمو فيه كما في الكيف ٤ الحركات اما
متضادان واما غير متضادين وفي المتضاده ابحاث آ الحركتان
ان دخلت تحت جنس واحد كالتبيض والتسود فهما متضادتان
والا فلا كالاستحالة والنمو تضادهما لما منه واليه لا لتضاد
المحركين لان حركة الحجر قسرا الى فوق وحركة النار طبعا غير متضادتين
مع تضاد القوتين ولا لما فيه الحركة لان الصاعد ضد الهابط
مع وحدة الطريق فان قلت ما منه وما اليه نقطتان متساويتان
في الماهية فكيف يتضادان تضاد الحركة قلت لا لكونهما نقطتين
بل لكون احديهما مبدا والاخرى منتهى فلو كان تضادهما لاجل
الجسمين لا بنفس الاطراف لما كان بين الحركات الموجودة تضاد
بل للتوجه اليهما ب الحركتان الطبيعيتان المختلفتان الماخذ

كنزول الماء من حيز الهوا وصعوده من حيز الارض متضادتين
لوجود شرط التضاد ولا امتناع في فعل القوة الواحدة
لضدين بشرطين متنافيين ج لا تضاد بين المستقيمة والمستديرة
لو كان كذلك لكان لشي واحد اضداد غير متناهية لان الخط
الواحد يمكن ان يكون وترا لقسي غير متناهية وايضا
كل قوس يفرض ضدا لذلك الخط فهناك قوس اعظم منه
محدبا هي اولى بكونه ضدا له فيمتنع ان يكون شي من القسي ضدا
له ولا تضاد المستديرتين المستقيمتين وظن ان الحركة على
التوالي تضاد ما لا يكون كذلك وهو باطل لان كلا منهما يفعل
مثل فعل الاخر والحق ان دليلها يقتضي ما يعتبر فيه ان يكون
ما منه واليه موجودين بالفعل فيهما تضاد بالحقيقة فلا تضاد
المستقيمة المستديرين ولا المستديرين المستديرين والا كان
منهما تضاد لامتناع اجتماعهما واما تضاد السكونات
فلتضاد ما فيه دون ما منه واليه والساكن والمسكن لما مر
في الحركة السابعة اى مس الحركات مستقيمة واما
مستديرة او مركبة منهما كحركة العجلة والكرة المدحرجة وهي
الكوكبية وفيه بحث آ ان افلاطون لا يثبت بينها كل حركة
مستقيمة الى سكون خلافا لارسطو واقوى ما احتج به افلاطون
انه اذا فرض حجر عظيم نازل وخردلة صاعدة فاذا وصلت
اليه وجب سكون الحجر لاجل سكون الخردلة وهو بعيد جدا
واحتج الامام لافلاطون بانه يجب السكون بين الحركتين

لكان الميل الطبيعي معوقا عن فعله فالعائق اما محرك
كما يقال الميل القسري يصير معادلا للطبيعي فيمتنع عمل كل
واحد منهما فيلزم السكون وبه علل الشيخ هذا السكون في
موضع لكنه باطل لان ذلك المعادل انما ينعدم لمصادمة
الهوا المخروق كما قال الشيخ لولا مصادمة الهوا المخروق للقوة
القسرية لوصل الحجر المرمي الى سطح الفلك وعند السكون لا مصادمة
للهوا فوجب بقا المحرك المعادل فلزم من بقائه بقاء ذلك السكون
وهذا خلف واما ان يكون العائق مسكنا كما يقال القاسر افاد
المتحرك قوة محركة الى ذلك الحين وقوة مسكنة بعده وبه علل الشيخ
السكون في مواضع اخر لكنه باطل لان القاسر ان امكنه ان
لا يفيد القوة المسكنة مع المحركة لم يكن في ذلك السكون واجبا وان
لم يمكنه فقد افاد الضدين معا وايضا انما يكون التسكين عند تعادل
الميلين لانه عند غلبة احدهما لزم فعله وتعادلهما مستقل
بافادة السكون فلا حاجة الى القوة المسكنة وفيه نظر فان
القوة المسكنة قد تقاوم الميل الطبيعي عند كونه غالبا على الميل
القسري ولا تضاد بين القوة المحركة الى الحين المعين والمسكنة بعده
كما ان القوة الطبيعية محركة الى الوصول الى المكان الطبيعي ومسكنة
وفي افادة القاسر القوة المحركة والمسكنة للمتحرك بعد فناء القاسر
الحيوان بقصد التحريك ولا يخطر بباله التسكين اصلا واحتج الشيخ
لارسطو بان الوصول الى حد معين من المسافة لا بد له من موصل
متعذر لامتناع المعلول دون علته ويكون كونه موصلا اليه في آن

لامتناع انقسام ذلك الحد ثم يزول عنه كونه موصلا
اليه في آن ومنهما زمان فيه السكون ثم ذكر المتقدمون
بان مماسة المتحرك لذلك الحد يكون في آن ومباينته عنه
في آن ومنهما زمان وذكر بعضهم المفارقة بدل المباينة
واعترض عليهم الشيخ بان المباينة والمفارقة حركة لا تقع
في آن بل في زمان فاختار زوال كونه موصلا اليه لا يقع
الى الزمان وهنا ذكر الشيخ اشكالا آخر وهو ان كونه موصلا
اذا كان في آن وزال كونه موصلا في آن آخر فنفس الآن الذي نعلم فيه
كونه موصلا ام لا والاول باطل لان الايصال بالفعل بعد الوصول
بالفعل تحصيل الحاصل وان لم يبق كونه موصلا فقد زال عنه
كونه موصلا قبل زواله وهو محال ويمكن ان يجاب عنه بان العلة
اذا اوجبت المعلول يتوقف بقا المعلول على كون العلة موجبة في
الدوام لا بمعنى انه توجب ايجابا جديدا بل بمعنى انه يقتضي وجوب
المعلول لبقا وجوب علته موجبة في الدوام لا بمعنى انه يوجب
كذلك هنا هذا ما عندي في هذا الموضع مع ما فيه وقد يحتج لارسطو
بان الوصول الى ذلك الحد لا بد وان يكون في آن ولا بد من موجب لذلك
الوصول في ذلك الآن وطرف الزوال مثلا لا بد له من موجب آخر في آن او
زمان يوجد وعلى التقديرين لا بد من زمان هو زمان السكون
واورد على اصحاب ارسطو بان اي سكون يفرض يلغى للتحليل بين
الآنين فيغني اول منه يليه لا ينقسم السكون الى غير النهاية
وجوابه ان يعين المقدار بسبب ما يوجب الوضع وجواب الخ دله

ان وجوب سكونها يستلزم سكون الحجر كما يستلزم
وجوب عدم الخلا حركة الثقيل الى فوق فيما ذكرنا قبل من
الامثلة في نفي الخلا وميل الامام الى مذهب افلاطون
في الحركة المستديرة لا تكون طبيعية بل ارادية لان
المطلوب بالطبع لا يكون مهروبا عنه بالطبع والحركة المستديرة
موجب ذلك فان قلت الجسم المستقيم الحركة يطلب بحركته نقطة
فاذا وصل اليها فارقها بالطبع قلت النقطة التي يتوجه
اليها كانت بالفعل او بالقوة لا يكون توجهه اليها عين هربه عنها
بخلاف المستديرة ثم الطبيعة يطلب كمالا فانيا فيكون على اقرب
الطرق ولا يكون قسرية لانها على خلاف الطبيعية فتعين كونها
ارادية فان قلت الحركة الارادية لا تبقى على نهج واحد قلت ممنوع
فان الاختيار الواحد اذا استمر استمر الفعل على ذلك النهج
فان المطلوب المختار اذا طلب الاصل لم يمكن عنه وبين الطبعي
فرق [illegible] علة حدوث الحوادث لذات الحركة المستديرة فان
مبادي الحوادث العنصرية يمتنع كونها عنصرية اما نفوس اجسامها
فلا غير عنصرية واما قواها فلانها اما ذات شعور وهي القوى
الاختيارية واما غير ذات شعور وهي اما طبيعية او قسرية
والطبيعية اما للبسائط كالمائية او للمركبات كقوى المعادن
لجزئيته يرد وشي منها ليس مبدا لحدوث الحوادث العنصرية
بالذات اما الاختيارية فلانها تتوقف على الطرف فلابد لاجلها
من مرجح غير اختياري دفعا للتسلسل فلا يكون مبدا بالذات

واما الطبيعية فلانها لا تفعل الا بالملاقاة والاجسام المتلاقية
متنادية الى التباعد فلابد لتلاقيها من جامع غير عنصري
دفعا للتسلسل فلا تكون مبادي اولية واذا لم تكن قوى البسائط
مبدا اول فالمركبات اولى بذلك واما القسرية فلانها تستند
الى ارادة او طبيعة فمبادي الحوادث العنصرية غير عنصرية
ثم تلك المبادي ان كانت حادثا احتاج الى اخر وعاد الكلام فيه
فتلك الامور ان كانت معا لزم علل ومعلولات دفعة والا كان
السابق علة للاحق ان كان موجودا فان لم يتوقف صدورها
عنه على شيء لزم قدم الحادث وان توقف فالامور المتغيرة
ان كانت متتالية لا نات فان كانت [illegible] فهي الحركة غير
المستقيمة لانتهائها الى السكون بل المستديرة مثالي العقل
لا ينتهي الى احد من حدود المسافة الاوصار انتهاؤه سببا للتحرك
منه الى اخر اذ يمكن من الحركة الى احد اخر فكل سابق يقرب من
اللاحق والارادية ايضا كذلك فان ارادة الذهاب الى مكة كلية
وانها سبب لحصول ارادات جزئية مرتبة يكون كل منها مقربة
للارادة الكلية الى ما بعد ولقائل ان يقول يجوز ان يكون ذلك
المتحرك تصورات عقلية لله تعالى او لعقل او نفس كما تقدم
في مسئلة الحدوث ثم الحركة المستديرة اقدم الحركات كانت
في الاين او الكم وسائر الحركات المستقيمة لاستناد حدوثها كلها
الى المستديرة والعلة اقدم واشرف من المعلول ولها جهات
اخرى للشرف معلومة ما لا يوصف به جسم واحد مثلا حركة

مستقيمة ومستديرة معا لامتناع اجتماع المستقيمة
والمستديرة معا لان المستقيمة متوجهة الى جهة والمستديرة
منصرفة عنها ولا يمكن حصول حالة متوسطة بين الاستقامة و
الاستدارة لانهما لا تقبلان الاشتداد والنقص فلا يحصل بينهما
امتزاج متوسط ولا انتقال الميل الواحد بعينه الى الحركة المستقيمة
اذا كان الجسم خارجا عن مكانه والى المستديرة ان كان في
مكانه لم تتركب من الحركة المستقيمة والمستديرة الحركة الكرية
بحيث لا تتميز في الحس احديهما عن الاخرى التقسيم السادس
الحركة اما بالذات اما طبيعية واما قسرية واما ارادية واما
بالعرض لان الحركة ان كانت حاصلة في الموصوف بالحركة فهو متحرك
بالذات وان كانت فيما يقارنه فهو متحرك بالعرض كالجالس في
السفينة المتحركة والحركة بالذات نقول في المتحرك لما تقدم فتلك
القوة ان كانت مستفادة من خارج فهي القسرية وان كانت
المتحرك ان كان مع الشعور بما يصدر منها فهي الارادية والا فالطبيعية
وفيه ابحاث آ الطبيعة انما توجب الحركة لحصول حالة غير ملائمة
للجسم توجب ردها اليها في الاين كالحجر المرمي الى فوق وفي الكيف كالماء
المسخن وفي الكم كالذبول المرضي والحركة تدوم مدة دوام تلك الحالة
وتختلف بحسب القرب والبعد من الحالة المطلوبة فاذا وصل
الجسم اليها بطلت الحركة لاجل الوصول الى الحالة الطبيعية لا لاجل
الهرب عن غيرها والا لم يكن بهيئة الى جانب اولى من جانب ب
الحركة القسرية قد تكون مضادة للطبيعية كحركة الحجر الى فوق

وقد تكون خارجة عن الطبع كحركته على وجه الارض وقد تكون
بالجذب وبالدفع والحمل لما تعرض اشبه والتدوير القسري
متركب من الجذب والدفع وقد يكون بسبب يعارض الحر كتسخين السبيكة
المذابة يصعدها الحر وينزلها البرد والدحرجة قد تكون عن
سببين خارجين وقد تكون عن ميل طبيعي مع دفع او ضرب كالكرة
المرمية من علو واما في الكم فكالزيادة في العظم الكائن بالاورام
والسمن المجلوب وفي التخلخل كالهواء المنبسط في القارورة بالمص
والنقصان كالذبول المرضي واما التخلخل فبالقياس الى الطبيعة
العامة طبيعية وبالقياس الى الشخص خارج عن الطبع واما في الكيف
فكالاستحالة الغير الطبيعية وفي الحال والملكة كالمرض البحراني وفي
الانفعاليات والانفعالات كتسخين الماء وفي الوضع كنحت الخشب
المستقيم قسرا واما الكون والفساد فقد يكونان طبيعيين
كتكون الجنين والموت الطبيعي وقد يكونان قسريين كاحراق النار
بالقدح والموت بالقتل ج الحركة القسرية لا تكون بسبب غير موجود
في المتحرك كدفع وجد من خارج لانهما ان لم يبقيا بعد مفارقة
المحرك القاسر فليس لها علة غيرهما وان بقيا كان الكلام في احتياجها
الى العلة كالكلام في الحركة القسرية فيكون بسبب موجود فيه فان لم يكن
باقيا كما يقال المحرك يفعل حركة وتلك الحركة تفعل اخرى وهكذا فهو
باطل اذ المعدوم لا يكون علة الموجود وان كان باقيا كما يقال المحرك
يفيد المتحرك قوة محركة الى جهة مخصوصة تبقى الى اخر الحركة لكنها
تضعف لمصادمة الهواء المخروق الى ان تغلبها الطبيعة فيتحرك

الجسم الى اسفل وهو اختيار اكثر الحكماء وكل من الاحتمالات
الثلثة الاوله قال به قوم والقايل الاول يقول الهواء المتقدم
ينعطف الى الخلف فيدفع المرمى بقوة ويقول الثاني الرامي يدفع
الهواء والمرمى جميعا لكن الهواء الطف فيندفع اسرع فيجذب معه
الجسم الموضوع فيه ثم اوردوا على المختار شكا وهو ان القاسر
لو افاد قوة لكان يكمل فعلها في الابتداء وجوابه ما سبق من سبب
اشتداد الحركة القسرية في الوسط واورد الامام شكا اخر وهو
ان تلك القوة لا تضعف لما مر ان الميل الواحد لا يقبل الاشتداد
والنقص واذا لم تضعف وجب بقاؤها فلا ينزل الحجر واجاب عنه
بان الهواء يتلبد امامه بحيث لا ينخرق بسهولة فرجع الحجر الى الاول
جوزوا ان يكون الجسم الواحد متحركا الى جهتين كالنملة تتحرك على الرحى
الى خلاف جهة حركتها وفيه اشكال فان التوجه الى الجهة يقتضي الحصول
فيها وحصول الجسم الواحد في زمان واحد في جهتين محال ولقوة هذا
الاشكال قال بعضهم الحركة اليومية ليست للسماء بل للارض وان كان
ذلك باطلا كما نعلمه هو كل جسم ليس فيه مبدا ميل حركة لا يقبل ميلا
قسريا يتحرك به احتج الشيخ بانه لو تحرك قسرا في زمان ما مسافة ما
ولنفرض جسما اخر فيه ميل ما ومانعه يتحرك بمثل تلك القوة في تلك المسافة
لتحرك في زمان اطول لامتناع ان يكون الحركة مع الممانع كهي لا معه
ويكون نسبة الزمانين نسبة ما ولتكن بالعشر ولنفرض جسما اخر فيه ميل
اضعف من ذلك الميل بان يكون مثل عشر ذلك الميل حركة ذلك
المحرك فيكون زمان تلك الحركة عشر زمان حركة ذي الميل الاول لكن زمان

حركة عديم الميل عشر زمان حركة ذي الميل الاول فيكون زمان الحركة
مع المعاوق كهو لا معه ولو فرضنا جسما اخر ميله نصف عشر
الميل الاول كانت الحركة مع المعاوق اسرع وانما امكننا الفرض
المذكور لان الزمان قابل للقسمة ابدا وكذلك المعاوقة وهذه
الحجة قريبة من المذكورة في مسئلة الخلاء وورد عليها هناك ما ورد
عليها هنا حجة ثانية ان لكل جسم طبيعي مكانا يقتضيه لقوة موجودة
فيه زايدة على جسميته فاذا خرج عن ذلك المكان اعادته تلك القوة
اليه ففي كل جسم مبدا حركة

الفصل الرابع في الزمان مباحث

آ انا نعلم بالضرورة ان وقتا ماضيا ومستقبلا ثم قيل لو كان موجودا
في الاعيان لكان منقضيا والا كان اليوم يوم الطوفان فالحادث منه
حادث فيه والثاني باطل لانه يلزم ان يكون الاجزاء المفروضة فيه متعاقبة
فيصح ان يقال لكل واحد منها حادث الان او قبل او بعد لكن هذه الامور
نسبة الى الزمان فيكون للزمان زمان الى غير النهاية ثم وكان تلك الاجزاء
ان كان لها حضور فلا يكون منقسما والا كان الحاضر بعضه فيكون الزمان
مركبا من آنات متتالية وان لم يكن لها حضور لم يكن ماضية ومستقبلة
وهو سمى الزمان احتج المتكلمون بانا اذا فرضنا متحركين على مقدار
من السرعة في مسافة معينة ابتدأنا معا وتركنا معا فانهما
يقطعان تلك المسافة معا وان ابتدأ لا معا وتركا معا فالمبتدئ بعده
يقطع اقل وان ابتدأ معا بطيء وتركا مع تركها قطع البطيء اقل من
السريع فيكون بين اخذ السريع الاول وتركه امكان قطع مسافة معينة
بسرعة معينة واقل منها مقطوعة وبين اخذ السريع الثاني وتركه

امكان اقل من ذلك بتلك السرعة فهذا الامكان قابل للزيادة
والنقصان فهو امر وجودي مقداري ولقائل ان يقول الزمان
منقض فلا يصح الحكم عليه بالزيادة والنقصان وان صح كان من احد
الفرضيه ثم انه منقوض بنفس الزمان فان من ابتدا كل زمان وما قبله
امكان يسع لمثل ذلك المقدار ولا يسع لما هو اعظم منه ولا يجتمع
بما هو اصغر وامكان آخر اقل منه لا يسع لذلك المقدار ولا لما هو
اعظم ويمتلي بعضه فيكون للزمان زمان فان قلت هذا اعتباري
قلنا في الاول ذلك انا نعلم بالضرورة ان الاب قبل الابن وليس
ذلك بنفس وجود الاب وعدم الابن بل زائدا عليهما وليس عدميا لانه
نقيضه اللاقبلية بل ثبوتيا فهو اما في الذهن فقط كفرض الخمسة
زوجا وهو باطل فهو في الخارج وليس قائما بنفسه لانه نسبة
بل بمحل وليس كل شي يقبل هذه النسبة فلا بد من شي يقبل القبلية
والبعدية لذاته ويحال ان يكون ثابتا فهو منقض اما الحركة
وهو باطل لان الحركة التي قبل يمكن حصولها بعد وبالعكس فهو
غيرها وهو الزمان ولقائل ان يقول القبلية والبعدية اضافتان
وهما معا فالقبلية مع البعدية ثم لو كانت القبلية وجودية لكانت
بالنسبة الى غيرها اما قبل او بعد او مع وتسلسل ثم انه يقتضي ان
يكون للزمان زمان ثم تقدم لتقدم بعض اجزاء الزمان على بعضها
واجاب الشيخ عن الشبهة بانه لا يلزم من عدم وجود الزمان في الماضي
والحال والمستقبل عدم وجوده اذ لا يلزم من عدم الخاص عدم العام
وثالثها الحركات الماضية الغير المتناهية انه ان عني بان هذه الاعداد

موجودة موصوفة باللانهاية بين كون ذاتا لان هذا المجموع لا وجود له
في الماضي والحال والمستقبل فلا يكون له وجود ومنهما ما ضعف وقوله
لا يلزم من عدم الخاص عدم العام ضعيف فان العام اذا انحصر في
امور كل منها اخص يلزم من عدمها باسرها عدم ذلك العام وجواب
الشبهة انها اشتبه معنى الحركة من النظر بوجودها والتحقيق ان
الزمان مطابق للحركة وانها بمعنى القطع لا وجود لها في الاعيان وبمعنى
الكون في الوسط موجود من اول المسافة الى اخرها فكذلك الزمان
المطابق للحركة بمعنى القطع لا وجود له وبمعنى الكون في الوسط
امر ثابت مستمر دائما والمعنى من الزمان الموجود هو الان الموهوم
الذي يفعل بسيلانه الزمان وهو موجود دائما الثاني في ماهيته
قيل انه موجود ليس بجسم ولا جسماني قائم بنفسه واجب الوجود لذاته
وقيل انه فلك معدل النهار وقيل انه حركة معدل النهار وقيل انه عرض هو مقدار
الحركة وهو مذهب ارسطو واختاره المتاخرون احتج الاول بان الزمان
موجود ومتى فرض عدمه لزم منه تحققه فهو محال بيان الصغرى انا كلما
نعلم بالضرورة انه لم يكن موجودا قبل وانه موجود الآن والتصديق
مسبوق بالتصور فيكون تصور الآن في القبل والبعد اوليا بيان الكبرى
ان كل ما كان موجودا فعدم كان عدمه بعد وجوده بالزمان فيكون
الزمان موجودا بعد عدمه وهو محال لان الزمان موجود يلزم من
فرض عدمه محال فيكون واجب الوجود لذاته واحتج الثاني بان فلك
معدل النهار محيط بجميع الحوادث والزمان كذلك وهما موجبتان
في الشكل الثاني واحتج الثالث بمثل ما احتج به الثاني واحتج الرابع

بان الزمان نهاية تتساواه والمسافة وتنه لما سنا فهو كم وليس منفصلا
والا لم يكن منقسما ابدا فهو متصل وليس قار الذات والا كان اليوم
هو ما مضى وما سيستقبل فهو غير قار الذات فيكون اجزاوه على التقضي
وكل ما هو كذلك فله مادة ثم الزمان ليس مقدارا للمسافة
لان المختلفين في هذا المقدار قد يستويان في المسافة وبالعكس
ولا للمادة المتحركة لان الارطال اعظم حجما لكون هذا المقدار
فيه اعظم فهو مقدار لهيئة غير قارة اذ لو كان مقدارا لهيئة قارة
لكان مقدارا والهيئة الغير القارة هي الحركة فالزمان مقدار الحركة وليس
نفس سرعتها وبطئها لان الحركة تساوي جزءها فيهما وتخالفه
في هذا المقدار فالزمان مقدار الحركة غير سرعتها وبطوها وهو
المطلوب وجواب الاول ان المحض يمتنع كونه واجب الوجود والمانع
من كون الزمان مقدار الحركة انه لو فرض عدم الحركة اصلا كان
عدمها بعد وجودها بعدية زمانية ويمتنع مقدار الشيء مع تحقق
عدمه ثم انه ليس مقدار الحركة بمعنى القطع اذ لا وجود لها وبمعنى
التوسط ان لا زمان في ح انا نعلم بالضرورة ان الحركة اليومية
بجميع صفاتها حاصلة في هذا اليوم فلو كان هذا اليوم من صفاتها
لكان حاصلا في نفسه وعدم الزمان بعد وجوده ممتنع لذاته فلو كان
صفة للحركة كانت الحركة شرطا لوجوده فيمتنع عدمه لذاته وكانت
الحركة ممتنعة العدم لذاتها وكانت واجبة لذاتها وكانت غنية عن
المحل والله تعالى كان موجودا قبل الآن يمكن وجود العالم وهو موجود
معه وكذلك الاجسام باقية والاعراض اضافة هذه الاشياء الى الزمان

كاضافة الحركة اليه فليس كون الزمان من عوارض الحركة اولى
من كونه من عوارض هذه الاشياء والجواب عن آ ان فرض عدم
الحركة بعد وجودها لفرض عدم الزمان بعد وجوده وعن ب انه
انه لا معنى للزمان الموجود الا الان الموجود الذي يتصل بسيلانه
الزمان وعن ج انه لقول القائل اليوم موجود اليوم وغير موجود
غدا ولا يلزم منه كون الشيء نفسه وعن د انه لا يلزم منه كون
الحركة ممتنعة لذاتها بل لغيرها وعن ه ان البرهان لما قام على كون
الزمان مقدار الحركة كان كونه من عوارض الحركة اولى ٣ اتفق
المشاوون على انه لا بداية للزمان في لو كان له اول لكان عدمه
قبل وجوده وهذه القبلية ليست بنفس العدم لان العدم قبل كالعدم
بعد فهي امر زائد وليس سلبا محضا لا امر عدمي اذ هي ثبوتية وليست
جوهرا فاما انها ذات فلها موضوع قديم والا كان قبل كل حادث حادث
وتلك الحوادث يمتنع كونها آنية لامتناع تتالي الآنيات فهي زمانية
ولزم قدم الزمان ثم ان الله تعالى سابق على العالم ولا سبق الا بالزمان
وذلك السبق حاصل دائما فالزمان موجود دائما ثم يمكن فرض وجود حركة
الى ابتداء العالم بعشر دورات مع فرض وجود حركة زائدة او ناقصة
عنها فقبل ابتداء العالم امتداد يقبل الزيادة والنقصان وهو الزمان
ثم لو كان حادثا كان حين عدمه متميزا عن حين وجوده وهو قابل للزيادة
والنقصان فالزمان موجود قبل وجوده هذا خلف والجواب انه لم يكن ثم كان
انه لم يكن حاصلا في زمان ثم كان هو مفهوم لم يكن مقتضيا للحدوث
كان الباري تعالى حادثا لانه لم يكن في العدم الصرف لعرض الملون

على الجواب عن كون القبلية بسوية وبين ههنا وجها آخر
وهو ان تقدم عدم العالم على وجوده لتقدم بعض اجزاء الزمان
على بعض وانه ليس في الزمان دفعا للتسلسل فان قلت معنى تقدم
ذلك الجزء على هذا ان هذا لم يكن موجودا مع وجود ذلك قلت
المعية والتقدم والتاخر ليس بشيء من اقسام المعية والتقدم
والتاخر المتقدمة مجاز مثلها ههنا وهو الجواب عن ب ان
الامكانات القابلة للمساواة والمفاوتة لا تقتضي وجود الزمان
وعن ج انه وارد في حدوث كل واحد من اجزاء الزمان وفيه نظر
وعن د ان قولنا لم يكن هذا الزمان في الاول لا يشعر بكون الزمان
في زمان اخر احتج المليون بان المؤثر في العالم فاعل مختار لما تقدم
وفعل المختار حادث بالاتفاق ب ان كل واحد من الحوادث
مسبوق بعدم لا اول فتلك العدمات ازلية فان وجد معها شيء
من الموجودات امتنع انقضاؤها وان لم يوجد كان لكل الحوادث اول
وهذا مما اوردناه علينا في سائر كتبنا ج كل زمان منقسم لان فيه
حركة في مسافة منقسمة ولزم انقسامه ح هذا ابطال ما يتفرع على
الزمان وهو انه اذا دخل الزمان ووجد فيه فصل كان طرفاه [illegible] موصولا
بالعرض واختلاف العرض في عدمه اشكال لانه لا يمكن كونه متدرجا
بل دفعة فلزم تتالي الانات قد اجيب عنه بان عدمه في جميع الزمان
بعده وليس لذلك الزمان اول حتى يلزم تتالي الآنات [illegible] الان الذي
يتفرع على وجود الزمان وقد عرفت ان الزمان مع الحركة والمسافة متطابق
وان الموجود من الحركة هو المتوسط من المبدا والمنتهى وانه يفعل

بسلامه

بسلامه الحركة بمعنى القطع كالنقطة تفعل بسيلانها الخط
فالموجود من الزمان آن يفعل بسيلانه الزمان الكلي

الباب الثاني في الجواهر وفنون الاول في الجواهر الجسمانية ابواب الاول في تحديد الجسم

الحكماء عرفوه بانه الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلثه
متقاطعة على زوايا قائمة وعنوا به الامكان العام فتناول ما فيه
الابعاد بالفعل وجوبا كما في الافلاك وجوازا كما في العناصر وما لا يكون
كذلك كالكرة المصمتة وعلى التعريف سؤال أ انه تعريف الشيء بما هو اخفى
منه لان كل احد يعلم معنى الجسم والحجم والمتحيز وان لم يخطر بباله
معنى الزاوية والقائمة ب انه تعريف الهيولى لان الصورة لا تكون
جزءا من القابل لان الواحد لا يكون قابلا وفاعلا فالقابل لفرض الابعاد
الثلثة هو الهيولى غاية ما يقال ان الهيولى انما تقبل بشرط حلول
الصورة فيها لكن الجسم ليس هو الهيولى بشرط الصورة بل المركب منهما
وبينهما فرق والاولى ان يقال بصورة الجسم اولى لان كل احد يعلم من الجسم
كونه حجما ومتحيزا او ممتدا ومن ما ليس كذلك نعم من يقول الجسم مركب من
اجزاء لا تتجزى لا يفسر الجسم بالمتحيز لان الجزء الواحد متحيز بل بالمركب منها
ويصير البحث لفظيا [illegible] في الجزء الذي لا يتجزى الجسم المركب من اجسام مختلفة
الطبايع اجزاؤه حاصلة بالفعل ومتناهية والبسيطة [illegible] الواحد
قابل للانقسام فالاقسام الممكنة فيه اما ان تكون حاصلة او لا وعلى
كل تقدير فاما متناهية او غير متناهية فهذه اربعة اقسام فالاول ان يكون
تلك الاجزاء حاصلة بالفعل متناهية لا تقبل واحد منها القسمة
بوجه ما اصلا وهو مذهب المتكلمين ب ان يكون تلك الاجزاء الحاصلة بالفعل
غير متناهية

ج ان لا يكون الاجزاء بالفعل بل بالقوة وهي متناهية د ان
لا يكون الاجزاء بالفعل وهي غير متناهية وهو مذهب ارسطو
واتباعه ومعنى انه قابل للقسمة الى غير نهاية انه لا ينتهي القسمة
فيه الى حد لا يقبلها بعده وله طرق اما ما يتعلق بالمماسة فلو فرضنا
اجزاء ثلثة متماسة فالوسط يلقى ما على يمنته بغير ما يلقى به ما على يساره
بالضرورة وانه يوجب التجزية ب لو فرضنا خطا من ثلثة اجزاء
ووضعنا جزئين على طرفيه امكن حركة كل واحد منهما الى الاخر معا لوجود
فراغ الوسط وامكان الحركة عليها فاذا تحركا التقيا في الوسط و
انقسم الاجزاء باسرها ج اذا فرضنا خطا من اربعة اجزاء ووضعنا
فوق طرفه الايمن جزءا وتحت طرفه الايسر جزءا فاذا تحركا معا فلا بد
من تحاذيهما وهو على منتصف الثاني والثالث وانه يوجب التجزية ب مما يتعلق
بالحركة فاخط من جزئين وتحرك جزء من احدهما الى الاخر فحركته
عندما يكون ملاقيا لتمام الاول فحينئذ لم يتحرك او عند تمام الثاني
وحينئذ انتهت الحركة بل فيما بينهما ولزم التجزية ب بطء الحركة لا
لتخلل السكنات لما تقدم في باب الحركة فكل ما قطع سريع الحركة من الحركة
جزءا فان قطع بطيء الحركة جزءا او اكثر كان سريعا او اسرع او ان قطع اقل
تجزأ او سكن كما قطع بطيء الحركة جزءا قطع السريع جزءا او اقل او اكثر
وفي بعض المطلوب والثاني محال ج تحرك الرحى طوقان عظيم وصغير
فاذا قطع العظيم جزءا فان قطع الصغير جزءا ساويا او اقل لزم المطلوب
او سكن ثم تحرك تفكك الرحى والمشاهد يكذبه ج مما يتعلق بالمسامتة
فان الصفحة المركبة من اجزاء الابجري اذا اشرقت الشمس على احد وجهيها

59

اضاء دون الثاني ب خشبة مغروزة في الارض يقع لها ظل عند
طلوع الشمس ينقص بارتفاع الشمس فاذا ارتفعت الشمس جزءا
ان انتقص الظل جزءا كان طول الظل كطول الشمس وان انتقص اقل لزم
المطلوب ج ظل الجسم قد يكون في وقت من السنة مثليه فيكون
مثله من الظل ظل نصفه فالجسم الذي جزءان وتريكون ظله
شفعا وذلك يوجب تنصيف الجزء د بئر عمقه مائة ذراع احكم
في وسطه وتد وربط فيه حبل علق على طرفه الاخر دلو يصل الى اسفل
البئر وجعل في حبل اخر مقداره خمسون ذراعا كلاب وجعل الكلاب
في طرف الحبل المربوط بالوتد ثم جر الحبل الذي فيه الكلاب فان
الدلو والكلاب يصلان الى طرف البئر في زمان واحد مع ان الدلو
قطع مائة ذراع والكلاب خمسين وذلك يقتضي انقسام الحركة والمسافة
والزمان المعقوفة اذا تحرك السفينة الى جانب والرجل فيها الى جانب
اخر فاذا تحركت جزءا ان تحرك الرجل جزءا ذهب الرجل لا ناقص
وكان بغير كائنة وان تحرك اكثر انقسم الزمان مع الحركة والمسافة
ولهذا الوجوه ما يتعلق لهما بالحركة وان تعلقت بالمسافة مما يتعلق
بالاشكال في الجزء مساوه فهو مشكل يحيط به خط او حدود الاول
كل والكرات اذا انضم بعضها الى بعض حصل بينها فرج اصغر
منها ولزم منه الجزء والثاني نقض الانقسام ب لو صح الجزء لسعت
الدائرة من الخط المركب من اجزاء الابجري لانا نجعل دائرة لانا لو
جعلناه دائرة كان بلا استظهار هاهم بلا افتراق بواطنها فاذا
احاطت بها دائرة اخرى كان حلها كذلك فتكون الدائرة المحيطة كالمحاط بها

فلو كانت الثامنة الثدورابعة وهكذا كانت الثمانية العظيمة
كالصغيرة وان لم تتلاق ظواهرها كما تلاقت بواطنها لزم
الانقسام ح كل مثلث قائم الزاوية فان مجذورا الضلعين المحيطين
بها مجموعا كمجذور وترها اشكل العروس وقد يكون للوتر جذر
صحيح كما لو كان احد الضلعين ستة والاخر ثمانية فان مجموع المجاذير
مائة ولها جذر صحيح وهو عشرة فيكون وترها عشرة وقد لا يكون
كما لو كان كل واحد من الضلعين ستة او ثمانية او عشرة ى كل خط
متناهى الطرفين يمكن ان يعمل عليه مثلث متساوى الاضلاع فلو كان
الخط جزوين وضع كل واحد من الاجزا على متصل الاخر وانقسم
الكرة زاوية قائمة كل واحد من ضلعيها جزان فان كان وترها
جزين كان الوتر متساويا لكل واحد من الضلعين وانه في الغاية محال
وان كان ثلثة اجزا كان كمجموع الضلعين فهو اكثر من جزوين واقل من
ثلثة و كل خط يمكن تنصيفه برهن عليه اوقليدس والمركب من العدد
الفرد اذا انصف يجرى الجزو الوسط وبين ابن الهيثم ان كل خط يمكن
تقسيمه ثلثة اقسام وهو في المركب من الجزين او اربعة او خمسة يوجب
التجزية ز كل مثلث كل ضلع منه ثلثة اجزا قسمت احدى زواياه
بنصفين بخط قائم على وترها عمودا او انقسم المثلث مثلثين كل منهما
قائم الزاوية فوتر القائمة ثلثة اجزا ووتر مثلث القائمة جزان
فوتر مثلث القائمة اكثر من جزوين لان وتر العظمى اعظم فان كان ثلثة
اجزا كان ضلع القائمة كوترها وكان وتر الصغرى كوتر العظمى
وكل منهما خلف فهى اقل من ثلثة اجزا او اكثر من جزين ولزم الانقسام



ح برهن اوقليدس في المقالة الاولى ان السطوح المتوازية الاضلاع
التي على قاعدة واحدة في جهة واحدة وفيما بين
خطوط بأعيانها متوازية متساوية وبنى على هذا الاصول
وانه على الجزء انا اذا فرضنا احد السطحين مربع
او اربعة كان مجموعه ستة عشر جزا وطول الاخر
من المشرق الى المغرب فيكون مجموع اجزا الاخر مع كثرته مساويا
لستة عشر جزا وهو بالاتفاق محال فان قلت هذا لازم على اوقليدس
فان احدهما اذا كان ذراعا في ذراع والاخر طوله من المشرق الى المغرب
يلزم ان يكون احدهما مساويا للاخر قلت السطح الذي على القاعدة
كلما ازداد طوله انتقص عرضه فلا يلزم محال ط بين اوقليدس
انه يمكن ان يقسم كل خط بحيث يكون ضرب كله في احد قسميه كمربع
الاخر فلو كان الخط مركبا من ثلثة اجزا فاذا انقسم على الصحة كان
احد قسميه اثنين والاخر واحدا وضرب الكل في الواحد ثلثة ومربع
الاثنين اربعة فوجب ان يكون قسمته لا على الصحة ولزم انقسام
الجزء ى مربع كل واحد من اضلاعه اربعة فقطره وهو الخط
المركب من الجزء الاول من الاول والثاني من الثاني والثالث من الثالث
والرابع من الرابع فيكون القطر مساويا للضلع احتج المثبتون
بامور فاولها وهو الاقوى ان الحركة متناهية في القسمة الى ما لا يقبل
لما تقدم في باب الحركة وكذلك الزمان والمسافة لانها متطابقة كما سبق
ب اذا وضعنا كرة على سطح في وضع الملاقاة من انكر غير منقسم
والا لكان فيها سطح مستقيم لانطباقه على سطح مستقيم هذا خلف

وايضا ثبت في اقليدس ان كل خط مستقيم يصل بين نقطتين
من الدائرة وخارجها وايضا امكن ان يخرج من المركز خطان
الى طرفي ذلك الخط فيحصل منها مثلث قاعدته ذلك الخط فاذا
خرج من مركز الدائرة الى تلك القاعدة عمود عليها حصل مثلثان
من جانبيها قائما الزاوية ويكون الخطان الطرفيان وترى
الزاويتين القائمتين والعمود وترا الحادثين ووتر القائمة اعظم
فالخط العمودي اقصر من الخطين الطرفيين فاذا ثبت ان الثلثة خرجت
من المركز الى المحيط فاذا كان موضع الملاقاة غير منقسم فاذا
ادرنا الكرة على السطح حتى تمس الدائرة زالت تلك الملاقاة وحصل
الملاقاة بنقطة اخرى متصلة بها ثم كذلك الدائرة من نقط متتالية
والسطح من خطوط والجسم من سطوح فكان الكل من اجزاء لا تتجزى
فان قيل امكان الكرة والسطح ممنوع ثم امكان دحرجتها عليه
ولا نسلم ان الكرة حال تدحرجها عليه تماس السطح بالنقطة ثم
النقطة انما توجد حال المماسة واذا زالت عدمت تلك النقطة
وتوجد اخرى فالموجود دائما نقطة واحدة ولا نسلم انه ليس
بين كل نقطتين خط فالجواب عن الاول ان الكرة مما تقتضيه طبيعته
البسيط فكيف تكون ممتنعة والسطح المستوي ممكن فان الخشونة
للزاوية ولا بد من سطح صغير املس والا ذهبت الزوايا
الى غير نهاية واذا امكن الكرة والسطح امكن التدحرج او لم يكن
فلا بد ان يمكن ما به يحصل المقصود ومماسة الكرة للسطح بالخط
ممتنعة لما تقدم قوله الموجود دائما نقطة واحدة قلنا بل يجوز

61

ان تكون الكرة بان يكون في الكرة خط دونها بالفعل مما يلقى
السطح ثم عند زوال الملاقاة عنها يحصل الملاقاة بنقطة اخرى
فتكون النقطة الثانية بالفعل بسبب المماسة والاولى بالفعل
لكونها نهاية بالفعل وايضا المماستان ان تتاليا لزم من تتالي
المماسات تتالي الانات وحصل المطلوب ثم ان قوله ليس بين كل
نقطتين خط ان كلا من الملاقاة واللاملاقاة آني فاذا حصل
اللاملاقاة بالنقطة الاولى فهنا آنان آن الملاقاة وآن اللاملاقاة
والآنان يمتنع ان يتتاليا فان لم يحصل بينهما زمان تتالى الانات
وان كان بينهما زمان في الكرة فيه ان كانت ملاقية بالنقطة الاولى كانت
ساكنة هذا خلف وان لم تكن ملاقية بها لكن في الآن الثاني لا بينهما
وهذه الحجة مبنية على الدائرة والحركة وفيهما بحث تقدم ج اذا اخرجنا خط
بطرفه على خط حتى انتهى الى آخر ما يمر بطرفه بكلية الخط وطرفه
نقطة فالخط المتحرك عليه مركب من نقط متتالية ونقرر مع
ما تقدم لكنا لا نحتاج الى اثبات الكرة والسطح ولا بينهما كل
نقطتين خط وبين كل آنين زمان لانا بينا استحالة ما تقدم ج ان النقطة
شيء ذو وضع لا ينقسم فان كانت مستقلة بذاتها فهي الجزء وان
كان محلها غير منقسم فكذلك والا انقسمت النقطة بانقسام محلها
وهو محال لكن على [illegible] النقطة ذهني وانما تنقسم لو كان لها انقسام
المحل اذا كان سارية فيه وهنا لا تكون سارية فيه لان النقطة طرف
الخط الموجود بالفعل وطرف الموجود بالفعل موجود بالفعل
وسريان الشيء في الموصوف معلوم [illegible] لو كان اجزاء الجسم غير متناهية

لما لم يكن قطعه في زمان متناه ولما لحق السريع البطيء ولان كل
كم ثم فالواحد فيه موجود فاذا انضمت الوحدات ازداد المقدار
فاذا كانت نسبة المقادير بعضها الى بعض نسبة متناه الى
متناه كانت نسبة آحادها الى آحادها كذلك فان قلت هذه
المحالات انما تلزم لو كانت الاجزا موجودة بالفعل لكنها بالقوة
لكون الجسم في نفسه واحدا قابلا لانقسامات غير متناهية
قلت قبول الواحد لانقسامات غير متناهية محال فان وحدة
الجسم ان كانت ذاتية او لازمة له كان التقسيم اعداما له او مبعضا
له وان كانت عارضة فان كان معروضها منقسما انقسمت الوحدة
والاعاد الكلام فيه فان قلت الجسم من حيث هو جسم لا منقسم
ولا غير منقسم قلت نعم لكن الماهية لا توجد في الاعيان الا
مع المشخصات التي لو ابطلت بطلت فان هذا الانسان اذا فني
لا نقول بقي الانسان من حيث هو انسان قائما في الاعيان يتوارد
عليه التعينات بل فني ما كان في ضمنه لكنه هناك اذا قسمنا
جسما الى جسمين فهويتاهما ان كانتا موجودتين قبل القسمة لم يكن
الجسم واحدا وان حدثتا انعدمت الهوية الاولى فكان التفريق
اعداما فرفع الغطاء من البحر اعدام له وايجاد بحر اخر وهكذا
فان قلت هيولى الاجسام مشتركة قلت هيولى الجسم المقسوم
ان كانت واحدة وعند القسمة تعددت لزم المحذور وان كانت متعددة
بحسب الانقسامات الممكنة فيه كالمقدار والجسمية الحالة في كل واحد منها
غير الحالة في الاخر فيكون الاجزا متميزين بموادها وصورها ولزم
الخلف

ح اذا نظرنا الى الجسم البسيط علمنا تغاير كل نصف منه للآخر
مع تسليم كونه واحدا في نفسه فان قلت الكثرة بالفعل بالتوهم او
باختلاف الاعراض قلت التمييز بالاشارة موقوف على التمييز في
المشار اليه لامتناع الاشارة بالتمييز الى غير المتميز في نفسه فلو عللنا
حصول التمييز بالتمييز بالاشارة لزم الدور وايضا نعلم بالضرورة ان
احد جانبي هذا الجسم متميز عن الاخر كان هناك توهم او لم يكن ثم انا نحكم
على الجسم البسيط بانه موجود والمحكوم عليه هو الجملة المتحيزة من الابعاض
المفترضة فيه فلو قلنا تلك الابعاض بعد القسمة كان ذلك خروجا
عن المعقول فانا لا نعقل من الجسم الا المجموع الحاصل من ابعاضه
وجوانبه ثم الجسم لو كان في نفسه واحدا لكن اذا تحرك جسم على جسم
فان طرف المتحرك ابدا يلاقي من المتحرك عليه شيئا غير ما لقيه قبل واختلاف
الاعراض المضافة يوجب القسمة عندكم فالقاسم ابدا قائم والمنقسم
ابدا قابل فوجب حدوث انقسامات بالفعل غير متناهية لانه كلما
لقي حدا حدث في ذلك الجسم بعد اخر فلا يتعرض حد الا وقد حدث
قبله حدود غير متناهية وهو محال وايضا احد جانبي الجسم يلاقي
شيئا غير ما يلاقيه الاخر فوجب ان ينصف ثم ان احد وجهي ذلك
النصف يلاقي باحد وجهيه غير ما يلاقي به الاخر فوجب حصول
الانقسامات بالفعل لاختلاف الاضافات وهذا يقتضي حصول
انقسامات غير متناهية بالفعل فان قلت ملاقاة الجوانب
بالسطوح والسطح عرض قلت السطح اذا كان عرضا فمحله عرض
اخر او شيء في ذاته والثاني هو المطلوب والاول يوجب التسلسل

قال الامام اما قوى الكلام من الخامس في هذه المسئلة موقعا فيها
البحث الثالث في بيان دعوى الجزء فان من قال بعدم تناهي القسمة
الوهمية اختلفوا فزعم كثير من القدماء ان الجسم ينتهي في التحليل الى
اجزاء صلبة لا تقبل التفكك واتفق المشاؤون على ان القسمة لا تقف كليه
غير متناهية لوجهين الاول كل منقسم يعرض فيه طرفان متمايزان في الاتصال
الذي يشترك فيه الداخلان كان لنفس الماهية او لشي من لوازمها وجب ان
يحصل من كل جزءين متصلين والا امكن سوال في الاتصال والانفصال
وبالعكس لاشتراك الاجزاء في تمام الماهية وهو المطلوب قالت
الامام لمانع ان يمنع تشابه الاجزاء في تمام الماهية ثم ان لا امتناع في ان
يكون لتشخصية تلك الاجزاء كل واحد من تلك الاجزاء مكونا لجزء لانها
مقتضى الطبيعة فحصل انضمام بعضها الى البعض يحصل منها نوع ولزوم
الخلاء ثم قال الآخر معنى اذا انتهت القسمة اليه لا تبقى صورته
النوعية وهو مذهب المشائين وهو الاشبه لان الجسم اذا افرط
في الصغر استولى عليه ما يحيط به ويحيله الى طبيعته بالاستقلال
ثم الجسم مركب من الهيولى والصورة اي الجسمية حال له في محل ومجموعها
هو الجسم واحتج الشيخ عليه بان الجسم البسيط في نفسه واحد فاذا
انفصل فالقابل للانفصال ليس هو الاتصال لانه لا يبقى مع الانفصال
والقابل مع المقبول فهو شي آخر كان عند الاتصال متصلا ثم عند الانفصال
صار في حاله وهو الهيولى والافلاك وان لم تقبل الانفصال لكن
لان طبيعة الجسمية واحدة فاذا افتقر البعض الى الهيولى افتقر الكل اليها
بيان كل جسم من حيث انه جسم موجود بالفعل ومن حيث انه مستعد

لاي استعداد شي فهو بالقوة والشي الواحد لا يكون بالفعل و القوة
وتعامل ان يقول على الاول لم لا يجوز ان القابل هو الوحدة والطاري هو التعدد
وهما عرضان موردهما الجسم فان قلت الجسم قبل القسمة كان واحدا
وكان له هوية مخصوصة فاذا وردت القسمة عليه لم يبق تلك الهوية
فلا تبقى تلك الجسمية لما تقدم فالقسمة تعدم تلك الجسمية وتحدث
جسمان آخران وكل حادث فهو قابل لا بد له من مادة قلت هو وارد على
تلك المادة فانها كانت في الاصل قبل القسمة ثم انقسمت بانقسام الجسم
فانعدمت الى مادتين اخريين وعلى الثانية بانها تبتني على ان الواحد لا يصدر عنه
الا الواحد وهو ممنوع ثم انها منقوضة بالنفس الناطقة فانها
موجودة بالفعل ومستعدة للتعقلات ولا هيولى لها قال الامام الاظهر
ان الجسم موجود قائم بنفسه لا حاجة به الى محل ومنشا هذا الخيال جعل
القدماء ان الجسم من حيث هو غير الاعراض القائمة به فظن ان المراد
اثبات موجود وراء الجسم المحسوس ويحسن الظن بهم يتكلف لهم هذه
الوجوه البحث الرابع في تفاريع الهيولى فانهم منعوا خلو الهيولى عن الصورة
لو كانت خالية عنها ومشارا اليها كانت نقطة ان لم تقبل القسمة
وخطا او سطحا او جسما ان قبلت والنقطة يمتنع استقلالها لانه
اذا اتصل بها طرفا خطين فان منعتها عن التلاقي انقسمت والا
تداخلت فيلزم طرفا الخطين متى تنزع عنها هذا محال وهذا
يمنع كونها خطا او سطحا وكونها جسما يوجب عدم خلوها عن
الصورة وان لم يكن مشارا اليها فاذا حلت الجسمية فيها اختصت
بحيز معين قطعا ولم يكن ذلك الاختصاص لنفس الجسمية ولا لشي من لوازمها

بل العارض يكن فرض غيره وح لا يختص ولهما يحل ان يقول لم يجوز
ان يكون الهيولى كالنقطة فاذا وصل الهما طرفا الخطين احلتهما
كما حال فيها ولا يلزم بيان الخطين فان قلت النقطة مقدار وينبغي
تمام الماهية فلو جاز استقلال النقطة جاز ان يصير طرفا الخطين مستغنيين
عنهما قلت تساوي النقط في تمام الماهية ممنوع ثم نقول يجوز ان يكون
غير مشار اليها فاذا تعلق له تعالى فيها الجسمية تخصصت بحيز
معين وموقوفا على الفاعل المختار ثم يجوز ان يحصل مع حدوث الصورة
ما يقتضي الاختصاص بحيز معين او كانت موصوفة بصور غير
جسمانية لا بداية لها بعد كل سابق للاحق بعده حتى ينتهي الى الصورة
الجسمية كما ان جزئيات العناصر هيولى كلية الجسم اعظم من هيولى
جزئية والا كان الكل مثل الجزء وذلك اشارة الى المقدار في الهيولى
حال خلوها عن المقدار موصوفة به ولقائل ان يقول الهيولى الموجودة
بالمقدار كلها كالف بعضها لا بالمقدار فاما اذا قطعنا النظر عن
الحال فيها وجوزنا هذا الاختلاف لفرع الثاني الصورة الا عن الهيولى
في جزء الصورة كالف كلها في المقدار والمقدار تابع للمادة في الصورة
حال خلوها عن المادة مادية في الصورة المفردة كانت لها
اشارة فهي مختصة بجهة ومادة والا فهي غير الصورة المشار اليها
حال كونها مادية فان قلت الصورة غير مشار اليها بالذات بل
المشار اليها بالذات هو المقدار قلت المقدار عندنا علة
لصيرورة الهيولى مشارا اليها كل جسم متناه فيلزمه الشكل
وليس ذلك للجسمية ولا للفاعل والا كان الجسم مستقلا بقبول الوصل

64

والفصل بل للمحل بما لزمه من الصفات تلك الجسمية فاعل للهيئة
الانفكاكية لما تقدم فلما كان لما سبق الفاعل من فروع نفي الجزء
انما ثبت تلازم الصورة والهيولى وجب ان يكون احدهما علة للاخرى
وليست الهيولى علة للصورة لانها قابلة لها فلا تكون علة لوجودها
ولانها قابلة للصور كلها فلا تكون علة لواحد منها لان نسبتها الى
الكل سواء فتعين كون الصورة علة للهيولى الا على الاستقلال الهلية
الصورة الزائلة فلان الهيولى تبقى بعد زوالها والمعلول لا يبقى بعد
زوال العلة المطلقة واما مطلق الصورة فلانها محتاجة الى
الهيولى في ذاتها فتكون محتاجة اليها في فاعليتها لان الموجودية
جزء من الموجدية فلو كانت علة مطلقة لها لكانت في علتها
لنفسها وكلتها فيلزم تقدم الهيولى على نفسها في الجسمية والسكل وعا
والمادة متقدمة على الشكل والمتقدم على المتقدم متقدم فالمادة متقدمة
على الصورة فلا تكون الصورة علة مطلقة لها فوجب ان تكون الصورة
شريكا لشيء اخر غير جسم ولا جسماني في الاعداد الكلام فهو موجود مجرد
تكون علة لوجود الهيولى لكن لما امتنع وجود الهيولى بدون الصورة
افتقرت استقاذات الهيولى الى استحفاظ الصورة بشخصها
او نوعها اعترض الامام عليه بمنع علية احدهما للاخرى ثم النقض
بالمتضايفين والجوهر والعرض فانهما متلازمان ولا علية لاحدهما
ثم لا نسلم ان الهيولى ليست علة ويجوز كون الشيء قابلا وفاعلا معا
لما تقدم ولا نسلم ان نسبة الهيولى الى الصورة واحدة فان نسبة
هيولى الافلاك والعناصر غير واحد ثم لا نسلم ان مطلق الصورة ليس علة مطلقة

ولا نسلم ان الموجود به حصة من الوجود اذ الموجودية نسبة
لاحقة لوجود المؤثر وجاز ان يكون في اصل الوجود محتاجا ويكون
في الباقي غنيا ولا نسلم ان الشكل والجسمية معا اذ الشكل هو الهيئة
الحاصلة بسبب احاطة حد او حدود بالمقدار الذي هو المحدود
وتلك الهيئة متأخرة عن وجود ذلك الحد او الحدود المتأخر عن وجود
المقدار الذي هو المحدود وهو متأخر عن الجسم المتأخر عن الجسمية
لوجوب تأخر الكل عن الجزء فكيف يكونان معا ثم الجسمية ليست علة
للشكل فلا تتقدم بالعلية فقد يكون لها تقدم بالطبع ثم هو معارض
بان الصورة حالة في الهيولى فلا يكون جزءا من علة وجودها ولانها
تزول مع بقاء الهيولى فلا يكون جزء علتها الرابع الاجسام مختلفة
في قبول الكيفيات وسائر الاعراض فلابد من اختلافها في صور اخرى
سوى الصورة الجسمية المشتركة واعترض الامام بان اختلاف
الاعراض والكيفيات لو كان لاختلاف الصور لكان اختلاف
الصور لصور اخرى فان قلت اختصاص الصور العنصرية
باحيازها لان الجسم كانت مع صورة نوعية سابقة معدة لقبول
الصورة اللاحقة واختصاص كل فلك بصورته النوعية لاختلاف
موادها بالماهية قلت فليجز ذلك في الكيفيات ولا حاجة
الى الصور النوعية لم يجوز ان يكون سهولة قبول الشكل معللا بامر
وجودي وصعوبته بامر عدمي وهو عدم تلك العلة فلا يلزم وجود
الصور النوعية في كل جسم ولئن سلمنا انه لابد لتلك الصور من امر
وجودي فلم قلتم انها تكون صورا لان الصورة هي الحالة المقومة
للمحل

فلم قلتم انها تكون مقومة للمحل لاحتمال ان تكون صورا ثم ما ذكرتم معارض
بان هذه الصور النوعية تكون حالة في الهيولى بشرط وجود الجسمية
فيها او في بيان الجسم فتكون محتاجة الى الجسمية فلو عللنا الجسمية
بها لزم الدور ثم ان الموجود في الجسم اما صورة واحدة تكون
مبدأ المنافية من الكيفيات والمقدار والشكل فيكون الواحد مبدأ
لاكثر من واحد وان كان فيه بحسب كل عرض صورة فيلزم ان تكون الواحدة
صورا كثيرة فان قلت هذه الصور مترتبة قلت هذه الاعراض
غير مترتبة فكيف تكون عللها مترتبة الباب الثاني في الاحكام
العامة للاجسام مباحث آ ان لكل جسم حيزا طبيعيا وهو المشهور
عند المشائين من ان كل لو قدر خاليا عن كل عارض غريب لحصل في مكان معين
وهو الطبيعي واعترض عليه الامام بان استدعاء الجسم لمكان المعين ليس
للجسمية او لامر لازم لها فهو لامر غير لازم فان قيل فبدلا يكون للجسمية
ولا للازم لها بل لغير لازم فان كان مقارنا تسلسل وان كان سابقا
اعني للاتصاف به جاز ان يحال كان يحصل في مكان اعني بالحصول في هذا
المكان وان لم يكن طبيعيا له كالحجر المرمي الى فوق يعود بطبعه طالبا
للمركز والاعتراض ان الثابت بين ما بينا توجيه طلب الكلية الارض
حتى لو توهمت الارض كلها حصلت الارض بكلها في اي موضع كان من العمق
ولو صارت الارض نصفين كل منها وقع في جانب لكان كل واحد منهما
طالبا للآخر حتى يلتقيا في الوسط ولو كان اصل نفس الاعظم طلب
الاقرب اياه ولو اندفعت كلية الارض الى السماء ثم اطلق من الموضع الذي
هو الان فيه حجر صعد اليها فان قلت لو ارسل حجر من رأس البئر لانقص

طلب

بعض هو اتيه لحصول الاتصال بكلية الارض ولان الكل لو جذب
الجزء انفعل الشي عن مثله ثم سعل الكلام الى كلية الارض انها
لم اختصت بحيزها لولا اقتضا الطبيعة اياه قلت كل جزء
يطلب الاتصال بجميع الاجزا ولما لم يكن رضي بالممكن وهو الاقرب
من الكل وسعد البئر لتسير كذلك ثم صفائح الاجسام متلاصقه
بالمشاهده لا لاختلاف طبايعها لان التلازم ملحق بالمثل كلها
واذا جاز ذلك في موضع جاز في غيره واما كلية العناصر فلان الملاصق
للفلك صار نارا للملك الملاصق والبعد صار ارضا لذلك
البعد قال الامام هذه الشبهات انما توجهت على من الحيل
الاختصاصات على الفاعل المختار النفس مع الكون للجسم الواحد
مكانان طبيعيان فانه ان حصل في احدهما فان طلب الثاني لا ان
الحاصل فهو طبيعي له وان لم يطلبه لا يكون طبيعيا له ولانه ان كان
خارجا عنهما لا يكون طلبه لاحدهما اولى من الاخر فطلبهما معا
محال وعدم طلبهما يقتضي ان لا يكون واحد منهما طبيعيا له ولان
طبيعة البسيط واحد فلا يؤثر في المنافيين وبعض الامام هذه
الوجوه بكل واحد من اجزا البسيط الواحد فيه نظر ثم مكان
المركب اذا تساوت اجزاؤه والمانع اما فقد الا القاسر دان
مانعه وبعد كل واحد عن حيزه واحد ووقف فيه وان كان البعض
اقرب الحيز انجذب الى جانب الاقرب وان كان البعض غالبا في
القوة والمقدار وهنا قاسر يحفظ ذلك الامتزاج انجذب المركب
الى مكانه وان كان البعض اغلب في القوة والبعض في المقدار ووقف

لتساوي الجذب في الجملة ان يساوي الجاذب ووقف ان غلب البعض
انجذب اليه وعليك باعتبار ذلك في المركب من عنصرين وثلثة واربعة
ثم لكل جسم بسيط شكل طبيعي وهو الكرة فان طبيعة البسيط واحدة
وفعلها في المادة واحد وما سوى الكرة فيه اشكال مختلفة من خط وسطح
ونقطة وزاوية ونقض بالمثلثات فانها مع بساطتها مختلفة النحو وبالافلاك
المكوكبة فانها مستقرة في موضع دون موضع وفي كل كرة محدب ومقعر
وهي مختلفة بالمساحة والتدوير صدرا عن طبيعة واحدة وبالقوة
المصورة وهي مبدا خلق اعضا الحيوان وفرع على هذا الاصل
ان الماء الذي يمتلي به الكوز عند كونه في اعلى الجبل اقل مما يمتلي به
في اسفل الجبل لان الداير التي يمتد حول الارض بطرفي الكوز
عند كونه اسفل الجبل اصغر من التي يمتد بطرفيه عند كونه اعلاه
والقوس الواصل بين طرفي الكوز من الداير الصغرى اكثر تحدبا
من التي يصل بينهما من الداير العظمى ومتى كان المحدب اكثر كان
احتماله للماء اكثر لان السطح الظاهر من الماء في الكوز محدب

الباب —— الثالث في الاجسام البسيطة والمركبة

ورسم البسيط بانه الذي يكون جزوه مساويا للكل في الاسم والحد
وبانه الذي لا يكون حقيقة مركبة من اجسام مختلفة الطبايع ونعني
بالبسيط هنا المعنى الثاني والنظر في الفلكيات ثم العنصريات
الاول في الفلك الثالث محدد الجهات لا يصح عليه الحركة المستقيمة
اذ له حيز طبيعي فلو خرج عنه وجب ان يعود اليه بطبعه فيكون الحيز
محددا له لا به ثم انه بسيط ولو كان مركبا لصح عليه الانحلال لان كل مركب فيه بسيط

ملاقاة البسيط باحد طرفيه يصح ان يلاقيه طرفه الاخر
لاستوائهما في الطبيعة ومتى لقي باحد طرفيه شيئا كان يلقاه
بطرفه الاخر وبعد الانحلال واما تبع بالحركة المستقيمة ومنع الدليل
البسيطة بانه لو صح ذلك لصح ان يماس فلك عطارد بمقعر محدب
فلك الزهرة وانه يستلزم الخرق ثم هذا في المحدد فما الدليل على بساطة
غيره حتى يمتنع الخرق على الافلاك لو ما يترتب لتحرك الاجزا عند نفوذ
الخارق عن مواضعها وعودها اليها بالحركة المستقيمة وانها
ممتنعة ولانه يبنى لانه على منع خرق الافلاك من حركة الكواكب
ليست معينة بل من حركة الفلك فيكون الفلك متحركا بالاستدارة فهو
ميل مستدير فلو انخرق خرج ذلك الجزء عن حيزه الطبيعي فاذا
زال الخارج ان لم يعد لم يكن المكان الغريب طبيعيا وان عاد عاد
بالحركة المستقيمة ففيه ميل مستقيم ومستدير وانه خلف ثم تقليم
ولان الحركة يدانه محال والا لزم خروج الانقسامات الممكنة الى الفعل
والسبب المنفصل لا يكون جسمانيا ولا جسمانيا لا بسيطا ولا مركبا اذ
البسيط الافلاك والكواكب والعناصر ولو اقتضى جانب من الفلك
الخرق من جانب من الفلك الاخر لاقتضى كل جانب اخر جانب لبساطتها
ولو خرق الكوكب الفلك بحركة فيه ولا حركة له بل تبع بحركة الفلك
الذي هو فيه وكلاهما غير معقول والاجسام العنصرية لا تؤثر الا
المماسة والمماس للفلك هو النار من جميع الجوانب فلو اقتضى الخرق
من جانب لاقتضى من كل جانب والمركبات لا وصول لها الى الفلك لان
النار تحرقها قبل الوصول الى الفلك والقوى الجسمانية لا تقتضي الخرق

وكانت طبيعية لزم الانخراق في كل جانب ليتساوى طبيعة الفلك وان كان
قسريا عاد الطلب بسبب حصولها وان كانت جسم اخر عاد الكلام
في ذلك الجسم انه فلكي او غيره مما تقدم وان لم يكن جسما ولا جسمانيا
امتنع تخصيص احد جوانب الفلك بالانخراق الا لامر يختص به ذلك الجانب
ويعود الكلام فيه تقدم في الالات الرصدية شاهدة ببقاء الاجرام
السماوية على مقاديرها واشكالها وحركاتها وانه لم يتطرق اليها
تغيير ما لو امكن الخرق والاول مختص بالمحدد والثاني مبني على ان
الكوكب لا حركة له بنفسه والميل المستقيم في المستدير لا يجتمعان
والثالث مبني على تقسيم غير منحصر ويجوز ان يخرق الكوكب الفلك
بحركته في الفلك كلام ولو سلم دل على عدم الحركة بالجزئي لا على امتناع
الخرق والرابع مبني على ان عدم المشاهدة يدل على العدم
وان الممكن لابد ان يقع ثم انه معارض بان الاجسام متساوية
في تمام الماهية فما يصح على البعض يصح على الباقي واذا صح الانخراق
على العنصري صح على الفلكي وفيه بحث اذ الفلك يقبل الثقل والخفة
عن حيزها الطبيعي هو فيه اذ لو كان نفس جانب او فيه تداخلت
الاجسام ولو كان خارجا عنه لزم الخلاء ثم الثقل والخفة يمتنع خروج
الجسم عن موضعه الطبيعي فيمتنع عليه الحركة الى الوسط او عن الوسط
وكل ما كان كذلك لم يكن ثقيلا ولا خفيفا ولما امتنع الخرق على الفلك
بان اجزاءه ممتنعة الخروج عن مواضعها فلا يكون ثقيلا ولا خفيفا
ولا يكون حارا ولا باردا لان الحرارة من صفة الخفة والبرودة صفة الثقل
ولا ينفعل بالحرارة ولا بالسخونة والفلك متحرك لانه اما ان يجب السخونة

ثم تقابلهما ثم يرد هذا على ان الحيوان موجب الحر والبرد
ويثقل ولان الفلك لو كان حارا لكان في غاية الحرارة لانه خال عن
المعاوق مع تاثيرها على الحالي عن المعاوق يكون في الغاية ولو كان
في غاية الحرارة لاحترقت العناصر لانها بالنسبة اليه كالقطرة
بالنسبة الى البحر وان لا يظهر اسخان الشمس لان اثر الضعيف لا يظهر
عند المؤثر القوي والشرطية منقوضة بحرارة الهوا وعكس النار مع
بساطتها لا تفارق ورطوبة الهوا غايتها عن كمال الحرارة لان رطوبة
الهوا لو كانت غايتها عن الحرارة لكانت الحرارة غايتها عن الرطوبة
مع ان رطوبته في الغاية ثم رطوبة الهوا بمعنى البلة دون
البلة والفعل لانتشار الحرارة وانقص الرطوبة وان منعت كمال الحرارة
لم تمنع اصلها فقد يكون طبيعة الفلك مقتضية للاضافة الى الاشكال
ولا تقال غاية حرارة تلك ومنعت من كمال اليبس لما تقدم ونزيد
هنا انه اذا اي نوع الرطوبة مانعا من كمال الحرارة كان نوع الحرارة
مانعا من كمال الرطوبة فتكون ملازمة الشرطية انما ثبتت
لو كانت الحرارة التي له والضعيفة شيئا وتنوع الماهية وهو
ممنوع فلا يلزم من انتفاء الشي الاخرى الماهية انتفاء
للاخرى الى ان قال ان طبيعة الفلك وان اقتضت السخونة لان الى
تكون حركة ايضا مسخنة فيكون السخونة مسخنة لكل ما يلاقيها فاذا
اجتمعت ازدادت السخونة الى ان ذلك انما يلزم لو كان ما في الفلك
قابلا للكون والزيادة حتى يلتقيا بل انما ان الفلك الاول لكن
الفلك المحرك السريعة ايضا فعند ذلك القدر المجتمع في المعلول

الواحد

68

علمنا ان سبب تقليلنا في طبيعة الفلك مقتضيه بالطبع على
الحركة وكانت ايضا في ذلك القدر اليها اولى بما ذكرتم وان منع
كون الفلك حارا لكنه لا يمنع كون الشمس في نفسها حارا لكنها
لغاية بعدها عنا لا يصل الينا تاثير حرارتها العظيمة ولذا القول
في ساير الكواكب فان قلت الذي رسمنا في دون الكواكب فلا يكون نيرانا
قلت لعل ماهية النار تقتضي الاشعاع وماهية الكواكب مخالفة
لها فلذلك لا يكون مشعا فيه انه ليس برطب ولا يابس لان الرطب
ما يقبل الاشكال بسهولة واليابس ما يقبلها بصعوبة وذلك
بالحركة المستقيمة ح انه ليس بملون لان الملون يحجب عن الابصار
والفلك لا يحجب عن ابصار الكواكب ولا بد من اثبات ان كل لون
يحجب فان الما والزجاج ملونان لا يحجبان فان قلت انه يحجب عن الابصار
التام قلت هذا انما يدفع لو لم يمنع الفلك عن الابصار التام ثم
ما ذكرتم لا يتاتى في الفلك الاعظم اذ لا كوكب فيمنع عن ابصاره او لا يمنع
فان قلت لو كان الفلك الاعظم ملونا لرؤي لونه لان ساير الافلاك
لا تحجب لما تقدم قلت لعل لونه ضعيف لا يظهر من بعد وهل
الزرقة المشاهدة لونه فان قلت السقف اذا لم ير من وراءه
ملون يرى كالمظلم وفي الجواهر اعيان مضيئة محسوسة واختلاط
المضي بالمظلم يحصل الزرقة قلت لا يمنع من الدلالة على انه لا يحتمل بهما
بعينه ولا يبعد انه مبني على ان الفلك غير ملون وفي الدور
على ان الفلك الاعظم غير مكوكب احتج بطلميوس بانه لو كان مكوكبا لرايت
ذلك الكوكب لان الفلك لا يحجب ومنع الاتيان بالشرطية لجواز ان يكون تلك الكواكب

لا نرى لصغرها وبعدها عنا وتحقيقه ان اصغر كوكب من الثوابت
ما يحس به البصر اعظم من الارض بكثير فلو كان في ثخن كواكب
مثلها لرايناها ثم لا نسلم ان هذه الكواكب المرئية ليست في الفلك
الاعظم وهذا لان اصحاب الارصاد وجدوا للثوابت حركة بطيئة
في كل ست وثلثين سنة درجة واحدة واعتقدوا ان حركة الكواكب
بسبب حركة الفلك الذي هي مركوزة فيه وان الجسم الواحد لا يتحرك
بالذات حركتين مختلفتين الى جهتين فلو كانت هذه الثوابت مركوزة
في جرم اخر غير الفلك الاعظم فهذا لا يتاتى الا في الكواكب
المرصودة وليس كل كوكب مرصودا وفاقا فلا يمكن القطع
بانها غير مركوزة في الفلك الاعظم ويمنع الوفاق في ان نور القمر
من الشمس لانه لولاه لما تعددت انواره بحسب قربه من
الشمس وبعده عنها فقيل عليه يجوز ان يكون نصفه مضيئا
لذاته والاخر مظلما او احاط به سطح مظلم ثم انه يتحول على مركزه
بنسبة حركة مساوية لحركة فلكه ثم عند الاجتماع يكون وجهه
المضيء الى الفلك الاعلى وعند الاستقبال يكون وجهه المضيء الينا
وفيما بينهما تتزايد ظهور وجهه المضيء وتنقص بحسبهما او نصف
الابيض بينه وبين الشمس ذا الضوء وان كان وجهه المضيء الى ما له
وجهان الينا واذا كان ضوءه من الشمس فلا شبهة انه تصير جرمه
مستنيرا ليس نظرنا لا انعكاس شعاعها اذ لولا لم يكن جميع اجزائه
مستنيرا وانوار سائر الكواكب ذاتية اذ لا يختلف بحسب القرب والبعد
من الشمس وفي الكواكب ملونة لما نرى في القمر عند الخسوف سواد

وفي زحل الجون وفي المشتري دريه وفي المريخ حمرة وفي عطارد غبرة
وفي الشمس خلاف بين طرق معرفة مواضع الكواكب الثلث الاول المنحط
والكسف في الاول لا يجري في العلويات والثاني في القريب من القطب
فانه لا يحتجب شيء من السيارات لكن حسن الظن يوجب كون كل الثوابت
في فلك واحد فان قلت لما كانت مركوزة في اكثر السيارات لا يختلف
وضعها مع الثوابت التي عرفت نسبتها كونها في الفلك الثامن
قلت يجوز ان يكون تحت كل فلك اخرى تشابه في حركتها حركة
الكرة الثامنة يكون على كوكبه كواكب القطبين فلا بد من ابطال
هذا الاحتمال بحث في حركات الكواكب فالمشهور انها بحركة الفلك
فانها لو تحركت بذاتها لاحترق الفلك ولان لكل منها حركة بطيئة
شرقية وسريعة غربية فيكون احدهما بالعرض ويختص الثوابت
انها لو تحركت بذواتها لتاخر بعضها عن بعض لاختلاف دوايرها
صغرا وكبرا ولما اتفقت في حركتها الطولية اي لكل واحد منها مقدار
خاص من مقدار من الشمس يختص بالسيار ان ان للنواصر لا يتحرك بذاته
الى جهتين مختلفتين فلو كانت حركات لشيء زائد بنفسها الا يسع
وجوز البعض الصاعد عن القمر وعطارد ويكليهما بعض الناس
ان الكواكب لا تتحرك الا بحركة الفلك اصلا لوا بعدد الحركات على عدد
الكرات في المشهور ان الكلية سبع والحق ان الرصد لما دل على هذه السبع
ابتدعا والزائد لا نعلم بوجوده لاضعافه لعلكم لم يظهر
للشيخ ان كرة الثوابت اجيل او كرات منطبقة بعضها على
بعض فيها ما تمسك به في وحدتها بان حركتها متشابهة فيكون

في كرم واحد ضعيف لانها قد تكون مختلفة اختلافا لا يفي
الاعمار بادراكه سلمنا لكن تلك الحركات المتشابهة لتشابه حركات
الكرات من الحركات السماوية لاختلاف المتقدمون لما علموا ان اختلافها
على نظام واحد قوي ظنهم بانها لا تختلف والمتأخرون اعتقدوا كون
هذه القضية برهانية فبرهنوا عليها بان السمويات بسائط والواحد
لا يصدر عنه الا واحد ولان حركتها مستندة الى واجب الوجود فلم
من امتناع التغير عليه امتناع التغير عليها ولا يعارض بالحوادث
الماضية فان تغيرها بواسطة الحركات السماوية فيصح تغيرها والحركة
السماوية ليست بواسطة حركة اخرى قال الامام على الاول لم لا ان البساطة
لا تمنع من الاختلاف كالعناصر وعلى الثاني بان حركات الافلاك
نفسانية فلا تمتنع عروض الاختلاف لها لذلك قال الشيخ في مجسطي
الشفاء ان حركات الافلاك نفسانية فلا تمتنع عليها ان لا يتم الدوران
فيرجع او يقف حركات الافلاك في اجرامها لا تختلف الا اختلافا
منتظما عائدا عن حينها الى اوله اما بالحركات فبالسرعة والبطوء
واما في المقادير فبالصغر والكبر علمنا ان ذلك بسبب قربها وبعدها
من الارض وذلك انما يكون بسبب الافلاك في الفلك الحامل للكواكب اما
محيطا بالارض ومركزه مركز العالم والكواكب في مركز او
في المركوز فيه فان كان مركوزا فيه لم يختلف بسبب ذلك قربه وبعده
من الارض واستحال ان يقطع قسيا متساوية في ازمنة متساوية
والاعرض لاختلاف المذكور فبقي ان يكون الفلك موافق المركز
والكواكب لا يكون مركوزا فيه بل في جرم مركوز فيه متحرك وهو فلك التدوير

كما هو احد الاحتمالين في الشمس واما ان يكون محيطا بالارض ومركزه
غير مركز العالم وهو الاحتمال الثاني للشمس وهو الظاهر او ما يتركب
منهما كما في الستة الباقية ثم لا نمو على الافلاك محال اما السطح الاعلى
من الفلك الاعلى فلا واذا استحال على الاعلى استحال على الاسفل البساطة
فيستحيل على محدب فلك الثوابت ولا تداخلت الابعاد فيستحيل
على مقعره ايضا لبساطته وكذلك البواقي قال الامام لا يلزم من استحالة
ذلك على محدب الاعلى استحالته على مقعره لان ذلك لعدم الخلاء ويجوز عند
ما يتخلخل ويتسطح سمكه ان يتحدب فلك الثوابت ويتقعر بما ذكرتم لمنع
نمو كل جسم يتزايد في الحجم قال ارسطو انما الخرق حكاية [illegible] في الهوا
وهو بعيد لبعد بقاء الاخرى الدخانية على شكل واحد مدة متطاولة
قال الامام لو كان كذلك لكان لها اختلاف منظر كالقمر الذي فوقه
نظهر له اختلاف منظر فله اولى فيه نظر آخر في محو القمر امتناع
بعض مواضع القمر عن قبول النور التام الاشبه انه لا ادرك كواكب مظلمة
او قليلة الضوء عند تمام نوره يرى تلك المواضع مظلمة فانه لو كان
سماويا غير مركوز فيه او عنصريا منبسطا اختلف سيرها عنه باختلاف
المناظر كنقشه السفلي لا يحجب والمركوز كذلك ان او كاد لا يدوم وضعه
اشباح بعض الجبال او البحار يختلف باختلاف المناظر وقيل انه ما دي
اثر من جانبه المظلم الى جانبه المضي وسطا ان طرفيه اولى وقيل طرف المربع
يمنع الضوء عن وسطه وسطا انتقاؤه عند تمام المقابلة وقيل السحق
بعض القمر وسطا له امتناع نقصان اجرام الافلاك والكواكب [illegible] بحلم
الرصد في حركة الافلاك يستدل الرياضيون بحركة الكواكب

على خرئيتها وهو انّ الطبيعيون لمّا قالوا الفلك بسيط فالاجزاء
المفروضة فيه متساوية في تمام الماهية فلا تختص بعضها بوجوب الحصول في حيّز
معيّن حصول كل واحد منها في حيّز الآخر وذلك بالحركة وحركتها
بالاستدارة ففيه مثل ما ستدير وانه يوجب كونه متحركا بالاستدارة قال
الامام لا يلزم من صحة القبول ثبوت المقبول الا بتحقق الفاعل بشرائطه
وانتم اثبتم الفاعل وهو مبدأ الميل بصحة القبول واستدللتم بها
على وجود المقبول فلزم الدور وفيه نظر اذ هذا الاستدلال بصحة القبول
على وجود الفاعل وبه على وجود المقبول فلا دور فيه وقالوا ايضا ليس
حصول بعض اجزائه في بعض احيازه اولى من غيره فان بقي كل جزء
في جزء من اجزائه حين ترجح الممكن بلا مرجح وان لم يبق لزم كونه متحركا
ونقضه الامام بالعناصر كما في سكون الارض اذ اجزاء الفلك عرض له
اختلاف وضع بالنسبة الى جسم اخر وذلك الجسم لا يجوز ان يكون كله اطلاقا
فيه ولا ان يكون متحركا لامتناع تبدل النسبة عند المتحرك فلا يكون الساكن وقد
يكون المتحرك فلا بد ان يكون ساكنا وهو الارض وفيه نظر لان المحيط
يحول المحاط به بان يكون احد اجزائه من لا اخر لا خارج المركز الذي
هو حيز من الممثل وبان يكون مقعر المحيط مكانا طبيعيا للمحاط به
فيتشبث به ويلزم قطباه حيزين من الحاوي لكونه مكانا له
قال الامام النقط المفروضة في مقعر المحيط متساوية في الماهية
فيمتنع ان يطلب قطب المحوي نقطة معينة من الحاوي ثم زعموا ان الممثلات
تتحرك بحركتها الباطنة بحركة فلك الثوابت ولا اوضح من الظن بعض
المذكور فيها والصحيح ان الحاوي يحرك المحوي بعوض فيه الاجسام

كـ

71

كـ حركات الافلاك بحسب نيته لما تقدم ان الحركة المستديرة من نفسه
ثم نسبة كلية العناصر الى كلية الافلاك اقل من نسبة جسد نملة الى الانسان
وانه لا يمنع من اطلاق اسم الحيوان عليه فلان لا يمنع العناصر من اطلاق
اسم الحيوان على كلية العالم اولى كيف ليس في الافلاك شيء من الحواس الظاهرة
والباطنة التي لنا لانها لجذب النفع او لدفع الضرر الممتنعين عليها ولا
يتطلع الطبيعة قال الامام هذه المقدمة مشهورة مقبولة عند المتقدمين
فما الدليل عليها والشيخ انما نفى الخمس الباطنة بانها متعلقة بالحواس الظاهرة
فان الخيال يحفظ صور المحسوسات والتوهم يدرك احوالها الجزئية والمفكر
يتصرف فيها فاذا لم يوجد الاصل لم يوجد الفرع قال الامام اكثر هذه المباحث
لا يرجى فيها الا الظن ككون الافلاك كروية لانها شكل البسيط قال الامام
مقتضى الطبع قد يتخلف عنها القاسر واجاب عنه بان السماويات
لا يعرضها اختلاف احتج الرياضيون بانها لو كانت مضلعة او بيضية
او عدسية لزم وقوع الخلاء عند حركتها اذ اتقال الخلا انما يلزم من الحركة
على القطر الاقصر والعدسية على الاطول من غير عكس لانا نقول قال
ثامسطيوس فلكه ان يلزم من حركتها على ذلك الوجه الخلا هذا ضعيف
لانه يلزم وقوع المحال من كون الحركة على ذلك الوجه لا من نفس الحركة ولا امر
نفس الشكل كما منع ارسطو من كون الافلاك في فسادها لا بمعنى انها ازلية
ابدية بل بمعنى ان الاجسام التي تكونت منها لا تقبل الا تلك الصور فان
وجدت بقيت والا عدمت واحتج بان الفلك لو كان كريا لقبل الحركة
المستقيمة لان لكل جسم حيزا طبيعيا فان كان في غير حيزه الطبيعي فذلك
الحيز ان كان خاليا لزم الخلا وان كان فيه جسم اخر ففيه فان بقي فيه مع اخلا

وان خرج عنه لم يكن من نوع هذا المتكون ويكون الخروج عنه ما كان
هذا المكان طبيعيا له فيكون عوده اليه بميل مستقيم وهذا المتكون
من نوعه يكون هذا المكان مكانا طبيعيا لها ففيه ايضا ميل مستقيم
فظهر ان كل كائن فاسد ففيه ميل مستقيم والمائل في الفلك ممتنع وان يكون
في غير حيزه الطبيعي كان عوده اليه بالحركة المستقيمة الباب
الثاني في البسائط العنصرية فصول الاول في الاركان ابحاث فالاول في اقربها
الى الفلك النار ظن طول محاكة الفلك للجسم يجعله نارا ولان الشهب اجسام
محرقة فلولا النار في الحيز الاعلى لم يكن كذلك والجسم الذي في غاية البعد عن
الفلك في غاية البعد عن وصول اثره اليه يكون ساكنا جامدا وهو
الارض والذي لا يكون شديد القرب من الفلك لا يكون في غاية الحرارة
وهو الهواء والماء طاف على الارض اسفل الهواء وهو مكانه قال الامام
مقعر الفلك املس فلا يسخن بحركته وليس يلزم من تسخن المجاور ثم تعليل كون
الارض بعدم وصول اثر الفلك اليه تعليل الوجودي بالعدمي الفصل
الثاني في الارض ابحاث في شكلها كرة لان طولها ان كان مستقيما كان
طلوع الشمس وغروبها على جميع البلاد الموضوعة عليه دفعة وخسوف
القمر يكن به وان كان مقعرا كان طلوعها على المغرب قبل طلوعها على
المشرق فهو محدب ولو كان عرضها مسطحا لكان السالك على خط
من خطوط نصف النهار الى الشمال لا يزداد ارتفاع القطب الشمالي
وانخفاض الجنوبي وان لا يظهر في الشمال ما كان خفيا عنه من الكواكب
وبالعكس ولو كان مقعرا لكان التوغل الى الشمال اكثر اخفاء للقطب
الجنوبي وبالعكس فهي في عرضها وطولها محدبة وهو الكرة ايضا

بحل القمر وفي اوقات في عروض البلدان بحسب تفاوت اجزاء الدائرة
قال الامام المعمور من الارض في الطول النصف فلعل النصف الاخر مسطح
او مقعر وقد ذهب الى كل واحد منها قوم فان قلت اذا كان شكل نصفها
كرة وجب ان يكون شكل الباقي كرة لان مقتضى البسيط واحد قلت لا نسلم
ان شكل النصف طبيعي فان قلت شكل الاجسام طبيعية البسيطة بمقتضى
طبعها الاستدارة قلت لو صح هذا لصح ما تقدم ثم لا يلزم من تحدب
الارض كونها كرة قوله بحل القمر وفي الطول والعرض بحسب البعد وفي
اجزاء الكرة قلنا هذا انما يلزم لو جلس قوم برصد خسوف واحد في درجة
درجة ووجد ذلك لكنه متعذر بل ظلها مستدير فهي مستديرة لان
انخساف القمر بعض ظلها وهو مستدير فانه لا معنى لظل الشيء الا عدم الضوء
عن المقابل بتوسط كثيف بينهما والخسوف كذلك بيان الثاني ان
امتداد الظل يكون على شكل الفصل المشترك بين القطع المضيئة
باشراق الشمس عليها وبين القطع المظلمة منها وهذا الدليل غير مختص
بجانب من جوانب الارض لان التقاطع في الخسوف يقع في جميع اجزاء
فلك البروج قال الامام ذو الاضلاع الكثيرة يرى من البعيد
مستديرا واجاب بان المدعى ان الارض كرة وان لم يكن حقيقية
وكيف يكون هذا وفيها الاغوار والانجاد قد انها بطبعها متحركة
الى الوسط فكان شكلها قريبا من الكرة فان قلت من لوازم ثقل الارض ان يكون
مركز حجمه او قريبا منه كان عرضها في الجانب كلها سواء وان كان
البعض اثقل من بعض وهو خلاف مقتضى البسيط الا ان يكون الاثقل
اكثر مقدارا فكان بعض جوانبها اطول وبعضها اعرض من الاخر بعد الجوانب في الثقل

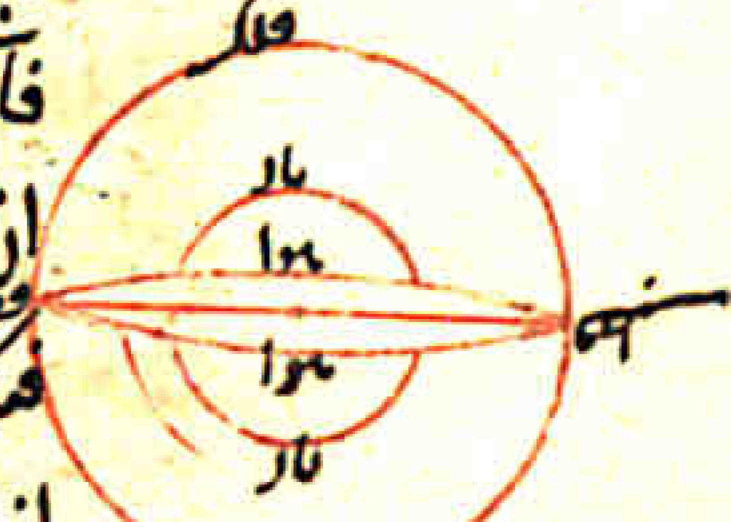
وانه يقدح في كريتها قلت ويكون التفاوت لا بسبب التفاوت في
الشكل بل في الخاصية بكون بعضها اكثر انكسارا او تحجرا وكان ان يقال
البحث الثاني قيل انها متحركة وقيل ساكنة ومن الاولين من قال انها هاوية
ومنهم من قال انها صاعدة ومنهم من قال انها متحركة بالاستدارة فان للكواكب
حركة بطيئة الى الشرق وسريعة الى الغرب ولا يكون الجسم متحركا دفعة
الى جهتين وان كانت احداهما بالعرض فزعموا ان الافلاك متحركة الى
الشرق حركة بطيئة والارض متحركة من الغرب الى الشرق وهذه الحركة اليومية
لذلك ترى الكواكب طالعة وغاربة كالسفينة في الماء متحركة كمن السط ساكن
وان كان يتخيل بالعكس ويدل على بطلان الحركة المستقيمة انا اذا رمينا
الحجر الى فوق عاد فلو كانت صاعدة لما عاد ولو كانت هاوية لما وصل
اليها ولو كانت صاعدة لكنا كل يوم الى الفلك اقرب ويزداد عظم الكواكب
حسنا وانا من الفلك اقل ولو كانت هابطة كان بالعكس ويدل على بطلان
الحركة المستديرة ان قدر الارض عشرون الف ميل وماية وستون ميلا
ذكره اصحاب الارصاد وهو مقدار سير الشمس في اربع وعشرين ساعة وحصة
الساعة الواحدة تسعمائة واربعون ميلا ولكل دقيقة من ساعة اربعة عشر
ميلا وهو اربعة فراسخ وثلث فرسخ وهو ستة وخمسون الف ذراع
ولسير كل واحد منا بسير الضعيف في يوم وليلة اثني عشر فرسخا
فيكون حصة الدقيقة الواحدة من هذا السير جزوا من اربعين جزوا من ميل
وذلك ماية ذراع فيكون اصل المسير من الآخر جزءا من خمسماية جزء
وستين جزوا فلو كانت الارض متحركة كما ذكروا لكان الطير اذا طار ثلث
ساعة بعد عن موضعه اما نحو المغرب فاثنين وثمانين فرسخا وزيادة
ما طار

واما نحو المشرق فاثنين وثمانين فرسخا منقوصا عنها ما طار وذلك باطل
فحركتها المستديرة باطلة وايضا اذا اسرعت الرحى في حركتها
ادارت ما جاورها من الاجسام الرقيقة مع نفسها فلو دارت
الارض لادارت الهوا مع نفسها فوجب ان لا نرى السحاب والزوابع
متحركة نحو المغرب واما القائلون بسكون الارض فمنهم من جعلها غير
متناهية من جانب السفل وهو باطل لما ثبت من تناهي الابعاد وممن سلم كونها
متناهية منع كونها كرة وقال حدبة الارض فوق سطحها لا اسفل على
الماء والهوا ومنهم من عكس وهما باطلان لان الكلام في وقوف الجسم
الذي تحت الارض كالكلام فيها وممن سلم كونها كرة جعل سبب سكونها
جذب الفلك لها من جميع الجوانب فلزم وقوفها في الوسط ومنهم من جعل
سببه دفع الفلك من كل جانب والاول باطل لان الاصغر الاقرب اسرع
انجذابا فالمدرة المرمية الى فوق لم يرجع والثاني باطل والا لكان يحس
بتلك المدافعة كما يحس بدافعية الرياح وكان انتقالنا الى الغرب اسهل
ولكان حركة الثقيل في ابتداء النزول اسرع لقربه من الفلك وقيل النصف
الاعلى منها والاسفل يتصعد فيها نحو في الوسط وهو باطل لانها
بسيطة واتفق الحكم على انها طالبة بطبعها المركز فلزم وقوفها في
الوسط ثم قيل ان الارض بتمامها ثقيلة متساوية في الثقل والاثقل اسبق
وبعض منها طفونها على الثقل وهو باطل والا لكان حركة النار قسرية
فالجسم كلما كان اعظم كان حركته القسرية ابطا فكانت حركة النار العظيمة
ابطا من حركة الصغير ومثل الطلب للحيز الكلي وقيل طبعي حركة كل جسم
مساو لما في الحجم مساو له في الثقل اذ الفي فيه لا بسبب لانه ليس اثقل منه

ولا ىطفو لانه ليس اخف منه ويعلم منه ان الاثقل يرسب والاخف يطفو
والاثقل انما يرسب بقدر ما لو امتلا مكانه ماء لكان مساويا له في الثقل ويبقى
الباقي خارجا كالخشبة الطافية ثم هذه الاركان مشتركة في الجسمية وليس
لبعض الكيفيات تقدم على البعض فلا يكون واحد منها تبعا والاخر اصلا
خلافا للقوم ثم الاجزاء الترابية ليست بالملاصقة كاجزاء الماء والهواء بل هي
متفاصلة بالفعل لكن كل واحد بل القسمة الوهمية الى غير النهاية
وفي القسمة الانفكاكية نظر لانها غير طبيعية والا حصلت الانقسامات بالفعل
الى غير نهاية وانتفى لانها في الصغر بحيث لا يعمل فيها شيء من الالات
الارض البسيطة غير ملونة والا لما شفت كالماء والهواء وكون البسيط
لا لون له منقوض بالقمر ثم قيل لونها الغبرة اذ لون الغبرة لون البسيط
وان قلنا مركبة فلونها السواد لان الحار يسود الرطب ويبيض اليابس
والبرودة بالعكس وانها لم تكن التراب في غاية السواد لاختلاط الاجزاء الهوائية
به وانه موجب للبياض كما في الزبد وموضع الشق من الزجاج الغليظ
في مباحث الماء في اسكالا الكرة ويخصه ان ركب البحر اذا قرب من جبل
ظهر له قلته ثم اسفله مع ان القلة ابعد لان حدبة الماء مانعة قال
الامام بجواز ذلك مع ان الاجزاء المتصاعدة من الارض القريبة من وجهها
متكاثفة فكدرت الهواء فلم ينفذ البصر فيه بخلاف القلة فان الابخرة يكون
قليلا وايضا ان القوس الصغيرة من الدائرة العظيمة تكون كالخط
المستقيم فبعد ان يمنع من الناظر وحضيض الجبل ووسطه اذا
رمينا الماء الى فوق فانا نرى قطراته على اشكال الكرة واذا رمينا قطرة
على تراب لطيف جدا رايناها بشكل الكرة جزء الماء بسيط فجميع اجزائه كذلك

في طلب المركز والهرب من المحيط البحث الثاني في ان الماء محيط بجميع الارباع
الثلثة من الارض بنا على اعتقاد ان كليات العناصر يجب تضادها في
الحجمية ولم نر على هذه المقدمة حجة ويجوز ان يكون في الارباع الثلثة
عمارات كثيرة ما وصلت اخبارها الينا لبعدها وحيلولة البحار
المغرقة ... الشاهقة بيننا وبينهم ثم البحر هو الماء الكلي والانا
الكل ان كان في باطن الارض كان كلية عنصر الماء اقل من كلية الارض وان
لا يكون حاصلا في مكانه الطبيعي ثم ملوحة ماء البحر ليست لذاته
والا كان كل ماء ملحا ولانه اذا قطر عذب والمخالطة الهواء به لانه يزيله
رقة وعذوبة بل لمخالطة اجزاء ارضية مرة الطعم محترقة والعلة الغائية
فيه ان لا يتغير ولا يحدث الوبا بسبب انتشار اجزائه ويقل الملوحة وكثرة
ارضيته واختصاص البحر بجانب غير واجب بل يجوز انتقاله في مدد
لا تفي التواريخ بضبطها لان البحر يستمد من العيون والانهار ومياه السماء
ولا يجب تشابه احوالها في بقاع واحد فكثرت العيون يغور فيحصل
نضوب الاودية والانهار ويحصل بسببه نضوب البحر وحركته برياح
تحدث من قعره او تعصف في وجهه او للمضغوط ينضغط فيه من الجوانب
الى الوسط او انصباب اودية فيه بموجه والمشهور ان سبب المد والجزر
طلوع القمر وغروبه اليومي والشهري ولان برودته ازيد من برودة الارض
لزيادة الاحساس بها وفيه نظر فان الماء للطافته ينبسط على العضو ويلصق
ويغوص فيه بخلاف التراب وقيل برودة الارض اقوى لان الاكثف ابرد
ولان الارض ابعد عن وصول اثر الحركة الفلكية اليها وفيه بحث فان الكثيف
قد يحصل له الغبار والعلة غير البرودة وقد تقدم البحث اثر الحركة الفلكية

ثم البروده سعض الجمود فطبعته مقتضيه للجمود لكن الشمس اذا قربت
من سمت الراس سخنت تلك الاراضي فسخن الهوا الملاصق لها فمنعت
للجمود واذا بعدت عادت الاراضي الى مقتضى طبعها وبرد الهواء
الملاصق لها فاعان بردها على تجميد الماء والسلام عن طبعه ملك الان
طبيعته واحد واسخن صند رولولم يكن كذلك لما انعكس الشعاع عن
القاروره المملوة ماكما لا ينعكس عن القاروره المملوه هوا ولا قدت معام
البلور المدور في الاحراق وفي خطه توقف لانا لا ندري لنا احساسنا
عند شرب الماء بالقوه اللامسه او الذائقه الفصل الرابع في مباحث الهوا
فاستدل الكل لبساطته ومن جعل النار تابعه لحركة الفلك يلزمه
ان لا يجعل كره لان حركة الموضع القريب من القطب بطيه فلا يسخن
فيكون هناك هوا غير قوي السخونه بل شكل الهوا والنار هكذا ثبت



انه حار لان الماء اذا اسخن بالسخنه صار هوا ولانه رطب فلو كان
باردا كان ماء فكان حيزه حيز الماء قال الامام لا يلزم من انقلابه هوا اسخن
كون الهوا حارا فان الحركة المستقيمه ينتهي الى السكون ثم لا نسلم انه لو كان
باردا لكان ماء احتج المانع من حرارته بان الشمس اذا بعدت عن سمت الراس
وبرد الارض برد وبانه كلما كان ابعد عن الارض كان ابرد كما في قلل الجبال
وبانه لو اقتضى طبعه السخونه لاقتضتها في الغاية اذ لا عائق فان طبيعه
الرقه معينه على السخونه والثاني باطل والا لكان نارا والجواب ان برودته
لمجاورة الماء والارض الباردين وزمان برودة قلل الجبال لبعدها عن الاجزا
المماسه لها واجاب الامام انه للطافته لا يصير حارا ولا باردا الا المنفصل
ثم انه رطب لا بمعنى انه بل بمعنى سهوله قبول الاشكال الفصل الخامس

في مباحث النار فان النار التي عندنا محرقة واختلفوا في كونها والمباخر عن
على انها محرقة لان الطبيعة المسخنة اذا وجدت الجسم البسيط كما ليا عن
المعاوق كان اثرها في الغاية ولان النار التي عندنا مرئية من الهواء
والارض ما الا لكانت سفا فهي والبسيط اقوى ولانها لو لم تكن محرقة لما حصلت
الشهب واحتج المانع بانها لو كانت محرقة لصار الهوا المجاور لها نارا بمجرد
مرور الزمان ثم انها يابسه ان فسرت اليبوسه بما لا يلتصق بغيره لكن يجب
تفسير الرطب بما يسهل التصاقه بالغير فلا يكون الهوا رطبا وان فسرت
بعسر قبول الاشكال لم يكن يابسة فان الهوا كلما كان اسخن كان الطف
وارق فكلما كان ابرد كان اكثف حتى عسر الهوا ولان النار المحسوسه
لا يحل فيها شيء من الكثافه مع تركبها وكل ذلك يغلب ظن ان النار
الصرفه في غاية اللطافه والرقه واحتجوا على يبسها بانها حار فان
كانت رطبه كانت وكان حيزها حيز الماء فهي يابسه وفيه نظر فاطلاق
في العوارض لا يوجب اشتراك في الماهيه ثم انها غير ملونه والا لحجبت
الكواكب عن الابصار ولانها كلما كانت اقوى كانت اقل لونا والبيع
اصل الشعله الا ترى انها اقوى من الصنوبري قال الامام يجوز اختلاف
طبيعة ما عندنا واصل النار فقد يكون ملونه ولا يحجب ولا نسلم ان
الجزء الواقف في الكلير نار بل هوا حار جدا والاجزا الدخانيه التي
في الصنوبري انما تصاعدت من اصل الشعله ثم كرة النار متحركه بدور
حركة الفلك لان كل جزء من النار يعين له جزء من الفلك كالمكان الطبيعي
فيتحرك بحركته ولان الشهب متحركة وفيه بحث فانه اجزا النار نسبتها
الى اجزا الفلك سوا فلا يتعين جزء لجزء وان يعين فلا التصاق

ثم لا يتحرك بحركته ولو تحركت كرة النار بحركة كرة الهواء وكرة الماء وحركة
الشهب يكون الى الحس تارة والى الشمال اخرى ثم النار المشتعلة
ليست نارا واحدة بالعدد بل شيئا يبطل ويتجدد على الاتصال
والانطفا قد يكون لما حاله فوق النار المائن الى النارية حتى يصير
نارا خالصة سفافة فيبطل سفا وها وقد يكون لضعف النار فيطفيه
شي بارد وانطف الشهب هو الاول الفصل السادس في المباحث المشتركة
بين الاربعة فاما ان يكون طبقات الارض ثلثا ارضية محضة وهي القريبة
من المركز وطينية وطبقة بعضها منكشف وبعضها في البحر ثم طبقة
البحر ثم الطبقة الاولى من الهواء الملاصقة للارض ثم الطبقة الباردة
لما نالها الاخرى ثم الطبقة الصرف من الهواء ثم الطبقة المختلطة
بها شي من النار ثم الطبقة النارية ثم المشهور ان نارية النار
ليست بنفس حرارتها ويبوستها بل صورة مقومة هي المبدأ لهذه الكيفية
فان هذه الاربعة تشتد وتنقص دون الطبيع ولان الحار
ليست اولى بكونها صورة من اليابس فالصورة غيرهما ولان هذه الكيفيات
الاربعة اذا اختلطت انكسرت كيفية كل منها بالاخرى فان كان انكسار
احدهما سابقا امتنع ان يعود المنكسر كاسرا وان كانا معا كان انكسار
كل واحد منهما معللا بانصراف الاخر والعلة والمعلول معا فيكون صورته
كل منهما مع انكساره وهو محال فلابد من شي اخر يكون صورة يكون مع
الانكسارات غير هذه الكيفيات ثم تصح الكون والفساد والاستحالة
على اجزاء كل من هذه الاربعة لما مر في الحركة اما الفساد على جميعها
فمحال فانه اذا فسدت صور كليات هذه الاربعة حدثت صور اخرى

فيكون الاركان غير هذه الاربعة وهو بعيد جدا واما فساد كلية
عنصر واحد بان ينقلب الهواء مثلا كله نارا او بالعكس فهو ايضا
مستبعد لان المركبات هذه الاربعة متعادلة في الحجم والقوة وذلك
يمنع من الغرض المذكور ولذا القول بخروج كلية عنصر عن حيزه
الفصل السابع في الاسطقسات انها هي الاركان بالذات وغيرها
بالاعتبار فانها من حيث اجزاء العالم اركان ومن حيث انه تتركب
منها المركبات من المعادن والنبات والحيوان اسطقسات
وفيه بحثان ذهب انكساغورس الى القول بالخليط معناه ان ههنا
اجزاء هي لحوم واجزاء هي عظام واجزاء على طبع التفاح واجزاء
على طبيعة الحنطة لكنها في غاية الصغر فاذا اجتمع منها اجزاء كثيرة
لاتحاد المتشابهات بعضها الى بعض احس بها على تلك الطبيعة فظن
انه قد حدثت تلك الطبيعة وهو باطل لان الغذاء يستحيل الى الدم
خلطا ولو كان تلك الاخلاط موجودة فيها بطبيعتها لشاهدناها
وكذلك الالوان والطعوم والروائح تتبدل كل نوع منها بالاخر وانه
بعض وجود الاستحالات المركبات ممتزجة من هذه الاربعة فان التركيب
والتحليل يدلان على ان في المركبات ارضا وماء اما التركيب فلان
البدن مركب من اعضاء متشابهة متكونة او الامر المنوي ثم الدم
والمني متكون من الدم فالحيوان متكون من الدم والدم من الغذاء
والغذاء اما حيوان او نبات وحال الحيوان كما تقدم فالغذاء ينتهي
بالاخرة الى النبات وقوامه بالماء والارض واما التحليل فان الاعضاء
المتشابهة اذا اوقدت بالقرع والانبيق حصل منها ارض وماء

وحصول الهوا فيها ظاهر واما النار فلان الارض والما اذا
اختلط فلا بد من حرارة طابخة لذلك المركب ولذلك الفينا
البزر في الما والتراب بحيث لا يصل اليها الهوا وحر الشمس فسد
فان كان في المركب طابخ بالطبع فهو النار والا كان سخنه عرضيا
فاذا زال السخن العرضي لا يكون الشي حارا في طبيعته ولا كيفيه بل كان
باردا مطلقا لكن من الاغذيه والادويه ما هو حار بالطبع وان
كان باردا في الملمس حرارته لما فيه من الجوهر الحار فلا بد في المركبات
من حصول فعل وانفعال في اجزايها ولا يحصل الا بقوى متضادة يمتنع
ان يكون حاملها جسما واحدا فلا استطقس غير واحد ولما كان المطلوب
من الاستطقسات هذه الاجسام المحسوسه وجب كون كيفياتها محسوسة
اولا او ثانيا والثاني ليس الا الشكل والثقل والخفه فالشكل الطبيعي
للبسايط الكره وهو مشترك فيما به التفاعل غير مشترك فيه لانه غير قابل
للاشد والاضعف فلا يصلح للتفاعل واما الثقل والخفه فموجبان
التباعد دون ما به التفاعل واما الملموسة اولا فهي الاربع المذكورة
واللطافة والغلظ والجفاف والبلة واللزوجة والهشاشة والصلابة
واللين والخشونة والملاسة والجفاف والبلة واللطافة والغلظ
فلرجوعها الى الرطوبة واليبوسة باعتبار ما واللزوجة والهشاشة
كيفيات من اجتماع امور وكذا الصلابة واللين والملاسة والخشونة
من باب الوضع فلم يبق بعد الاستوا الا الاربع المذكورة وتركيب اربعة امزجة
دل الحس على وجودها حار يابس هو النار حار رطب هو الهوا بارد رطب
هو الما بارد يابس هو الارض قال الامام هذه المزاجات غير مطابقة

لما في الوجود لان اليابس عندكم ما يعسر قبوله للاشكال الغريبة
وهو الصلب او قريب منه فالنار حارة وليست يابسة بهذا المعنى
والنار التي عندنا ليست يابسة بهذا المعنى والاحجار يابسة بهذا
المعنى غير حارة بالطبع ثم انه يحتاج في اثبات هذا المطلوب
الى ان يبادر ان هذه الاربعة غير نافع في تولد المركبات ويدل عليه
الاستقرا والى ان هذه الكيفيات نافعة فيه فيقال ان فايدة الرطوبة
واليبوسة ان يحمل الرطب باليابس فيحصل المركب ومن اليابس حفظ
الشكل ومن الرطب قبوله وفايدة الحرارة حصول النضج وفايدة البرودة
حفظ المركب على تركيبه وشكله وحمل الرطب باليابس انما يحصل من
الرطوبة بمعنى البلة لا بمعنى سهولة قبول الاشكال ثم
قد يقال لو كانت الحاجة الى الهوا لحرارته ففي النار غنية عنه ولو كانت
لرطوبته بمعنى سهولة الالتصاق ففي الما غنية عنه ولو كانت لكيفيه
اخرى فلا بد منها ولا حاجة الى النار في المركب الحيواني والنباتي
لان الحرارة الغريزية ليست من جنس الحرارة النارية لما تقدم ثم لا فايدة
للمركبات من كرة النار لاستحالة ان ينزل منها شي الى عمق الارض بالطبع
ولا قاسر يصل هناك ومن الشعل النارية مع قوتها اذا وصلت
الى الهوا انطفت وصارت هوا فكيف الاجزا الصغيرة حول النازلة
وجوابه انه وان كان بعيدا لكنه موجود فانها موجودة في النورة الغير
المطفاة فانها لو رش عليها الما انفصل عنها اجزا نارية
ولو سحنت جدا لا ينفصل عنها وقد يقال طبيعة النورة تقتضي
حدوث النارية بشرط وصول الما اليها فالحق ان الاستقرا دل

على ان تولد المركبات من هذه الاربع واما تولدها من غيرها فلا بد
فيه من الدليل خامسها العالم واحد فانه لو وجد عالم اخر لكان متشكلا
الطبيعي كرة فاذا لم يحط احدهما بالاخرى لزم الخلاء ولانه لو وجد عالم اخر
لاستند الى البارئ فيكون صادرا عنه اثنان وفيه بحث فانه انما يلزم لو لم يكن
على ترتيب ولو وجد عالم ثان ارض ونار وهو الكائنات الاجسام المتفقة
بالطبع امكن تحليه بالطبع او تكون هناك قاسر دائم وفيه نظر فان
عناصر احد العالمين وان وافقت عناصر الاخر في الكيفية لكنها تخالفها
في الصور المقومة او تخالفها في الهيوليات كما في هيولى الافلاك
والعناصر ويجب ان يعلم ان العقول البشرية لا تطلع على احوال مخلوقات
الله تعالى الا على القليل من القليل الباب الرابع في افعال
والانفعالات وفيه ابحاث الاول المزاج العناصر المتضادة اذا اجتمعت
انكسرت صرافة كل واحد منها بالاخر وهو المسمى بالتفاعل وحصلت
كيفية اخرى متشابهة في الكل متوسطة بين الاضداد وهي المزاج وانما كان
هذا التفاعل لا يحصل الا عند الملاقاة فيدل عليه الاستقراء وما ظن
برهانا عليه منقوض بان الشمس تسخن لا بالملاقاة فان الافلاك لا تسخن
والذي يلي السخن في بعض من غير ملاقاة ولا تسخن الوسط بذلك
الشيء واما كيفية الانكسار فهي ان كل واحد من العناصر يفعل بصورته
وينفعل بمادته لئلا يلزم المحال المتقدم وفيه بحث فان الصورة
انما تفعل بتوسط الكيفية ويعود المحال فان قلت الماء الحار
البارد اذا امتزجا اعتدل المركب وليس في الماء الحار قوة مسخنة تكسر
من برد البارد قلت يمنع عدم وجود قوة مسخنة في الماء الحار وفيه نظر

الكيفيات

78

بل جوابه ان مقدار الماء ان يزداد الى حد لا يقبل الا ذلك المقدار
الباقي بعد الامتزاج ثم مذهب المشائين ان تلك العناصر تبقى على
طبائعها والتفاعل في الكيفيات ومن المتأخرين من زعم ان طبائعها
تبطل ويحصل للمركب طبيعة واحدة والتفريع على ان طبائع العناصر
غير كيفياتها وهو باطل لما بينا ان الكاسر يجب بقاؤه مع الانكسار
ولان السكنجبين يعرف بقاء المائية والارضية في المركب احتج الخصم
بان النار الصرفة يمتنع ان يعرض لها عارض حتى ينتهي حرارتها الى
الحد الذي يجب لها عند كونها جزءا من المركب فيصير النارية
البسيطة لحما وجوابه ان الجزء الناري الذي اختلط بغيره من العناصر
عرض له عندكم ما ازال عنه الصورة النارية وكساه الصورة
اللحمية فليجز عروض ذلك العارض للنار البسيطة فان قلتم ذلك
العارض لا يعرض الا عند التركيب فهو جوابنا ههنا ثم المزاج
اما ان يحصل اولا وهو الحاصل من تفاعل الكيفيات الاربعة
واما ان يحصل ثانيا وثالثا وهو الحاصل من تفاعل الكيفيات
المزاجية كتولد الذهب من الزيبق والكبريت ايضا المزاج اما
معتدل بمعنى ان اجزاء العناصر متساوية وانه ان كان ممكن
الوجود فهو اقل ولا يستمر واما خارج عن الاعتدال اما في كيفية
واحدة كالمعتدل في الحار والبرودة الزائد في الرطوبة او اليبوسة
او بالعكس وهذه اربعة واما في كيفيتين كالزائد في الحرارة اما
مع الزائد في الرطوبة او اليبوسة وكذا الزائد في البرودة وهذه
اربعة فالمجموع ثمانية ومع المعتدل تسعة ثم ان للكيفيات الاربع

افعالا وانفعالات

فمنها ما هي للفاعلتين فالمنسوب الى الحرارة النضج والطبخ والشي
والتبخير والتدخين والاشتعال والاذابة والحل والعقد والمنسوب
الى البرودة مقابلات هذه والمشترك بينهما التعفين وتجميد بعض
الاجسام كالحديد والقرع والتخشين والمنسوب الى المنفعلتين
فمنها قبول الآثار الصادرة عن الفاعلتين ومنها غيره فمنه ما تقاس
احوالها الى الاخرى اما لليابس فمثل الانثلام والتشقق والانصداع
والانصداع اما للرطب فمثل الجفاف والاجابة الى النشف ومنه ما ليس
كذلك فما هو للرطب وحده كالانعصار وسرعة الاتصال والالتحاق
وما هو لليابس مثل الانكسار والارضاض والتفتت والانسحاق
ومنه ما للمختلطة كالانسلاخ والانطراق والانجبار والانعصار
والتلبد والتلزج والاستعداد في النضج وهو احالة الحرارة
لجسم رطب الى موافقة الغاية المقصودة وهو طبيعي وصناعي
فالطبيعي اما نضج جزئيات الشي اما نضج ما يحتاج الشي الى اجرائه
كنضج الغذاء او ما يحتاج الى دفعه كنضج الفضل ونضج نوعي كنضج
الثمر وهو ان يصير بحيث يميل الى الميل الى كون مثله ذلك والمقابل
للنضج اما ان احدهما كالعدم وهو ان تبقى الرطوبة غير مبلوغ بها
الغاية المقصودة مع انها لا تكون استحالة الى كيفية منافية للغاية
المقصودة مثل بقاء الثمرة نية وبقاء الغذاء غير مستحيل استحالة
وثانيها ان تنفصل تلك الرطوبة حرارة غريبة فان قويت على تحليل
الرطوبات كان ذلك احراقا وان لم تقو على ذلك بل احالتها الا الى
ما يوافق الغاية المقصودة كان عفنا ومنتهى العفونة اما اليبس

او صيرورة الحرارة التي كانت عفونية بالنسبة الى الاول غريبة بالنسبة
الى ما هي فيه وسبب النضج الثاني والثالث حرارة غريبة عن النضيج او
غريبة لما اليه النضج فاسباب النضج اربعة فالمادي الجسم الرطب
والفاعلي الحرارة والصوري تكيف الرطوبة بكيفية موافقة للغرض
الطبيعي والغائي حصول منشو لما نشا من الشهوة مادتها الجسم الرطب
وفاعلها عدم الحرارة او البرودة وصورتها بقاء الرطوبة غير مسلوك
بها الى الغاية الطبيعية وهو عدمي وغايتها الفساد والتكرج
مبتدى من حرارة عفنية تفعل في الشي تحرقه ولا تبلغ الى حيث
تنفصل عنه بالتمام بل تحبسه البرد على وجه الشي ويحدث منه نوع
ابيض من اختلاط الهواء بتلك الرطوبة كما يعرض للزبد وشي
على وجهه فان لم يكن هناك حرارة لم يكن تكرج وان وجدت صغيرة فهي
تكرج وان قويت كانت تعفنه وان كانت في النهاية كانت محرقة و
فاعل الطبخ القريب جسم فيه حرارة ورطوبة تسخن المطبوخ بحرارته
وترطبه برطوبته واطلاقه على طبخ الذهب وعلى هذا الطبخ بالاشتراك
فالحار الملاقي للجسم الرطب اذا احاط برطوبته ظاهره فوق ما يتحلل من
رطوبة باطنه ان كان بهوائية فهو الشي وان كان بارضية فان كان بين
الفاعل والمنفعل واسطة فهو القلي والا فهو التكبيب ثم الرطب مطيع
للتصعيد واليابس يعصي فالمركب منهما ان كانت رطوبته منحصرة فان
لم تقو النار على تخليص الرطب من اليابس ولا على ازالة الجمود فالجسم غير
منطرق الا ان رطوبته غير لزجة ولادهنية كان الغالب عليه الماء كان حجرا
او الارض كان طلقا وان قويت على ازالة الجمود فهو كالحديد والزجاج

او على التسمك فهو كما في ساير الاجسام من الاقسام الثلثة وهي
ما هو رطب ويلين وما لا رطب ولا يلين ان لم تقو الحرارة على افسادها
بعقدها زيادة وتقلا وان قويت النار على تخليص الرطب من اليابس
فان كان بينهما تفاعل فهو كالشمع والالة لطلوع المعجون بالماء والذي
لا يكون رطوبته محكمة فهو كالادهان ثم اليابس انما يستحيل بالتعديل
المفرط واحكام المزاج بينه وبين الرطب الغالب في الكمية والكيفية
فيتصعد بتصعد الملاصق الملازم طالما يستحيل هو الذي من شأنه
ان ينفصل منه دخان قابل للضوء الناري والمنجمد ما يتلف اجزاؤه
بالضوء والحرارة لكن لا ينفصل عنه شيء لشدة سوسنه او رطوبته
في التحلل والعقد طرفان وواسطة فالبسيط في علها وقابلها اما
الهواء والنار فلا سيلان الجمود لغاية لطافتها والماء والارض
بقلان السيلة والفاعل في اخلال الارضية البرودة او الرطوبة وفي
اخلال المائية الحر في انعقاد الارضية الحر واليبس واما الحشو في
فقد يكون لحى الطي الارضية للماسة ولحي الطي الهوائية للماسة كما في الزبل
لان الهواء اذا احاط به سطح مائي واحتقن فيه عرض لذلك الهواء في
ذلك السطح ما يعرض للزق المنفوخ اذا دفع باليد فذلك هو الحشو
التي لا معنى لها الا عدم النفوذ لما فيه من المقاومة واذا وقف على
هذه يمكن من تخريج الاحوال الطبيعية في الامتزاج باستيلاء الحر
على الطاهر يعلل موضع تاثير الحر فيه فيقوى فعل الطرف فعل الواحد
في المحل الصغير اقوى من فعله في الكبير بسبب الجسم الارضي ذو المسام
اذا احتبس فيه الهواء الضرورة الخلاء اذ احصل فيه اجزاء مائية تقوم

مقام تلك الاجزاء الهوائية عند خروج الاجزاء الهوائية على مفارقة
تلك المسام فدخول الاجزاء المائية في تلك المسام قد يعرض لها ان ينعقد
من يبوسة تلك المسام فدوقد لا يعرض ولذلك اما يلتصق يعرض له الجفاف
في الحال لان الرطوبة اذا كانت قليلة انجذبت بالقوة الى باطن كما ان
المسام الظاهر يجذب هي الى نفسها فظهر من هذا ان المصمت
لا يجوز عليه الشفف فان قيل لو بقيت الاجزاء المائية في المسام الطائفة
بقيت الاجزاء الهوائية في المسام الباطنة وهو قسر ولو انجذبت
الاجزاء المائية الى المسام الباطن احتاجت المسام الى جذب
هواء اخر وهو ايضا قسر فلم يكن احد القسرين اولى من الاخر قلت الجسم
اذا كان في موضع الطبيعي كان عديم الميل بالفعل اذا كان خارجا عنه
لكان له ميل بالفعل فالترجيح لهذا السبب قال الامام هذا السبب
مفرع على نفي الخلاء وعلى اثباته فسببه مجهول والانحصار بشكل الجسم
الرطب بشكل باطن ما يحويه فان كان الحاوي مستعليا على جميعه بشكل جميعه
بشكله وان كان اعظم فيه وان كان الجرم رطبا ماليا يشكل علوه بتقبيب
لان ذلك السطح لا يلزمه شيء غريب فيتشكل بشكله الطبيعي تحت الرطب اذا
لاقى ما يجانسه بطل السطح بينهما بسهولة وصار مجموعهما واحدا بالاتصال
بخلاف اليابس من الرطوبات اذا اجتمعت فقد يظهر تميز السطوح فيها
كالماء والدهن وقد لا يظهر كالماء والشراب واما مقابلاته فمنها الانحراق
ويقال بسهولة انفصال الرطب بمقدار حجم النار قلة فيه التيامه
عند زواله والانفصال يحدث في الجسم يحدث بعض اجزائه عن بعض
ومنها الانقطاع وهو انفصال يحصل في الجرم لنفوذ جسم اخر فيه

بحيث يكون الانفصال مساويا للحجم النافذ في جهة حركته وانما قلنا
في جهة حركته لانه يجوز ان ينفصل القاطع على مقدار النفوذ من الجهة التي
عنها حركته ومنها الانشقاق وهو الانفصال لاجل مداخلة جسم في جسم يزيد بمقدار
النفوذ على مقدار النفوذ او لاجل بروز بعض الاجزاء بعضها عن بعض
والانشقاق في الاكثر يكون في الطول ومنها الانكسار وهو انفصال الجسم
الصلب بدفع دافع قوي من غير نفوذ حجمه فيه الى اجزاء كبار فان كان
الى اجزاء صغار فهو الارضاض وان كان يتأتى في ذلك يتفق ضعيفه
فهو التفتيت [illegible] الجسم الاعظم اقوى اذ الحديد اذا جعلت في النار
الصغيرة لسطح الذي يحيط بها من الماسة والمحيط بها من النار
العظيمة فانها تكبس عليها ولا يلين في الصغيرة فان الفاعل الجسماني
كلما يزيد اثره فاذا كان صغيرا اظهر الضعف لعدم التدارك واذا كان
عظيما لم يظهر لوجوده واما زيادة ما نجده من البرد عند الشروع في
البحر بالنسبة الى الشروع في الماء القليل فلان النسبة الحاصلة لاصل
غير محفوظة بالزيادة الباب الخامس فيما يحدث من غير تركيب
اما فوق الارض او على وجهها او تحتها والاول فيه ابحاث الاول اذا تصاعد
بخار كثيف فان كان قليلا او كان في الهواء ما يحلله لم يحدث منه سحاب
فان كان كثيرا ولم يوجد محلل فان بلغ الى الطبقة الباردة من الهواء
فان كان البرد هناك قويا فان وصلت الاجزاء البخارية قبل اجتماعها
وانحلالها سحابات نزل ثلجا وان وصل اليها بعد نزل بردا وان لم يكن
البرد هناك قويا فكثف ذلك البخار بذلك البرد واجتمع وتقاطر
فالبخار المجتمع هو السحاب والمتقاطر المطر وان لم يبلغ البخار الى الطبقة

وان كانت كثيرة فيتعقد سحابا ماطرا وقد لا ينعقد ويتسبب انعقاده
سحابا اما لمنع رياح عن تصاعدها او ضغطها اياها الى الاجتماع او
تقابل رياح يمنع صعودها او لوقوف الجزء المتقدم لثقله فيلحق به
الباقي او لشدة برد الهواء القريب من الارض والثاني هو الضباب
وان كانت قليلة فقليل الارتفاع وقليل الطبخ فاذا ضربها البرد
وكثفها وعقدها ماء محسوسا فيترشح اجزاء صغار لا يحس بنزولها
الا عند اجتماع شيء يعتد به فان لم يجمد كان طلا وان جمد كان صقيعا
ونسبة الصقيع الى الطل نسبة الثلج الى المطر مقدمات منها
اذا وقع الضوء من مضيء على صقيل انعكس منه الى جسم اخر وضعه من
ذلك الصقيل كوضع المضيء من ذلك الصقيل بشرط ان يكون جهته
مخالفة لجهة المضيء ويكون زاويتا الانعكاس متساويتين لزاوية الشعاع
ومنها الحال في انعكاس البصر كالحال في انعكاس الضوء فاذا فرضنا
خروج خط شعاعي من وسط الحدقة الى المرآة فان كان قائما عليها انعكس
الى الرائي والا انعكس الى كل ما وضعه من المرآة وضع الحدقة منها ورأى
كل ما بين الخطين ومنها ان المرآة اذا صغرت لم يظهر اشكال المرئيات
لان الجسم لا يرى متشكلا الا وهو بحيث ينقسم الحس فما لا ينقسم الحس لا يرى
شكلا وان كانت المرئيات متفرقة فربما لا يرى ما يؤدي به من اللون ايضا
فاما اذا كثرت وتلاقت وادى كل واحد منها لونا فاتصل من جملتها
من تأديه اللون ما لو كانت متصلة متحدة لادى مع ذلك الشكل ومنها
المرآة الملونة لا تؤدي الوان المرئيات كما هي بل كونا متوسطا
بين اللونين كما لك فيرى في الزجاج لا حمر الا على بياض ومنها

صور المرئيات غير منطبعة في المرآة الصقيلة اذا كانت مشفة والا اذا كان وراها جسم اخر ذو لون ومنها اذا كانت نسبة ما بين الرائي واجزاء المرآة والمرئي واحدة كانت الزوايا التي تحدث من خطوط اشعة تخرج من البصر منعكسة الى ذي الشبح زوايا متساوية يكون مثل الشكل المرتسم من زوايا الشبح مستدير وبراهين هذه المقدمات في علم المناظر ح اذا توسط بين الرائي والقمر غيم رطب رقيق لا يستر فالذي منه يقابل القمر لا يستر ولا يرى ايضا خيال القمر فان الشيء انما يرى على الاستقامة بنفسه لا بشبحه والاجزاء التي لا تقابل منه القمر اذا كانت لطيفة يقع ادى كل واحد منها خيال القمر على ما عرفت من معنى الخيال والمرآة ان كل واحد من تلك الاجزاء اصغر الاجرام ما ادى شكلا بل ضوءه فلا جرم ظهر طوق الضوء في كل واحد منها ثم الغمام ان كان على سمت الراس كانت نسبة الحدقة الى الرائي والمرئي واحدة فوجب ان يرى الهالة مستديرة وان لم يكن على سمت الراس وجب ان يكون المجاريحا لانه يكون الجانب الذي على سمت الراس من ذلك السحاب اقرب اليه من الجانب الاخر فلو لم يكن السحاب ثخينا ووقعت الخطوط على ظاهر السحاب كان الخط المتصل بالجانب الاقرب اقصر من المتصل بالجانب الابعد وذلك يخل باستدارة هذا الخيال واما اذا كان السحاب ثخينا بعد الخط المتصل بالجانب الاقرب من السحاب في عمقه حتى يصير طولا مساويا لطول الخط المتصل بالجانب الاخر فاذا وجدت سحابتان بهذه الصفة احداهما تحت الاخرى ويكون التحتانية اعظم لانه اقرب وقيل راى سبع هالات وهالة الشمس نادرة لان الشمس الاكثر تحلل السحاب الرقيق

[illegible]

وحكى الشيخ انه راى حول الشمس هالة تامة في الوان قوس قزح وانما تندر هالة الشمس لكثافة ذلك السحاب وظلمته وحكى ايضا انه راى حول القمر هالة قوسية اللون وكان ذلك لغلظ السحاب د اذا وجد في خلاف جهة الشمس اجزاء مائية صافية شفافة وكان وراها جسم كثيف جبل او سحاب مظلم وكانت الشمس على الافق الاخر او قريبا منه فاذا ادبر الانسان عن الشمس ونظر الى ذلك الهواء الكثير المائية واجزاء الماء كل واحد منها صقيل فيكون في وضعها بحيث ينعكس شعاع البصر منها الى الشمس وكل واحد من تلك الاجزاء اصغر من ان يؤدي الشكل بل الضوء ويكون ذلك اللون مركبا من لون المرآة وضوء الشمس وسبب استدارة هذه القوس ان الاجزاء التي ينعكس عنها شعاع البصر وقعت بحيث لو جعلنا الشمس مركز دائرة كان القدر الذي من تلك الدائرة فوق الارض يمر على تلك الاجزاء فاذا كانت الشمس على الافق كان الخط المار بالناظر والشمس على بسيط الافق وهو المحور فحينئذ يكون سطح الافق يقسم المنطقة بنصفين فيرى القوس نصف دائرة وكلما كان الارتفاع اكثر كان القوس اصغر لان الاسباب القابلة للسميات ان يحمل يقرب الشمس غيم كثيف صقيل فيقبل في ذاته ضوء الشمس كالقمر وان لم يقبل في ذاته الضوء لكنه يؤدي خيال الشمس لان المرآة الكبيرة تؤدي اللون مع الشكل وان نقص عن اليد اللون ويتشكل بشكل الشمس ان على ما هو طبيعة الاجسام الرطبة في الهواء ويبلغ في صعوده الى كرة النار فيشتعل النار فيه وهو مستدير الشكل فيكون شكله شكل الشمس فهناك ان كان كثيفا

فيبقى اياما وليالي بل شهورا وربما وصل الى الموضع الذي يتحرك
متبعيه الفلك وهوايضا متحرك به لاستدارة وهذا الجسم لا بد وان
يكون العنصر الخفيف غالبا فيه على الثقيلين ولما لم يستولي الهواء
متين صلبين و لابد وان يكون الامتزاج بين اجزائه محكم جدا ولا
لم يستحيل من لين والفاعل انتصابات فلكية وقوى روحانية ولمراصح
انها من الله تعالى وآلنيازك خيالات شبيهة بقوس قزح في لونها الا انها
يكون في جنبة الشمس يمينه ويسارا فقط وسبب استقامتها اما انها
مع قطع صغار من دوائر كبار فيرى مستقيمة واما لانه من مقام الناظر بحيث
يرى المحدب مستقيما وهو قل ما يوجد عند كون الشمس في نصف النهار
بل عند الطلوع والغروب لان الشمس في ذلك الوقت يحلل السحاب الرقيق
في الاكثر في الرعد والبرق اكثر ان البخار والدخان يرتفعان معا
فاذا ارتفع المختلط ووصل الى الطبقة الباردة من الهواء انعقد
سحابا واحتبس الدخان في جوف المنعقد فان بقي حارا قصد العلو
ومزق السحاب تمزيقا عنيفا فيحصل منه الرعد وان صار باردا ثاقلا
وقصد السفل مزق السحاب وحصل الرعد وانما سمي رعدا لارتعاد
اجزاء السحاب ولان هذا الدخان جسم لطيف فيه ماسه وارضيه
عمرف بالحار والحركة المازجة عملا قويا فيقرب لذلك من اجرام الدهنية
فيشتعل مادته حيث مشتعل فكيف بحركة الشديد فاذا اشتعلت
تلك المواد من شدة الحركة كان ذلك برقا وربما كان البرق سبب الرعد
فان الدخان المشتعل سقط في السحاب فسمع لانطفائه صوت
وهو الرعد ثم الصاعقة الدخان الذي يخرج من السحاب الى اسفل

اما لثقله او لمانع منعه من الصعود واذا وصل الى الارض فربما كان
في غاية السخونة وكان لطيفا جدا فيسلك في المتخلخل ولا يحرق بل يبقى منه
اثر سواد ويذيب ما يصادف من الاجسام الصلبة كما يذيب الضبات
المضببة على الترس من الفضة والنحاس ولا يحرق الترس وربما يقع في
الجبل فيدكه دكا وعلى البحر فيغوص فيه ويحرق طافية من الحيوانات
وربما كان جرم الصاعقة رقيقا حادا مثل السيف فاذا وصل الى
شيء قطعه بنصفين ولا يكون مقدار الانفراج الا قليلا وسببه
ما تقدم في المواضع التي فيها طبيعة الكبريتية ويرتفع فيها من الليالي
الحر على تلك الطبيعة ويخالط هواها الذي صار رطبا بسبب برد الليل
فيصير ذلك الهواء على طبيعة الادهان التي يعمها الاشتعال ويشتعل من انوار
الكواكب في الكواكب المنقضة المادة الدخانية اللزجة الدهنية
اذا وصلت الى كرة النار وانقطع اتصالها عن الارض اشتعلت فربما
يسعى فيها الاشتعال فيرى كان كوكبا يقذف وربما لم يشتعل بل يحترق
ويبقى على صورة ذوابة او ذنب او حية او حيوان له قرون وربما يبقى ذلك
اشهرا وقد يكون الاحتراق الصاعد عليه غالبا فيرى العلامات الهائلة
الحمر والسود وقد يقف تحت كوكب ويدور بدورانه فكان ذنبا له وربما
كان عريضا فيرى كانه لحية لكوكب وربما كانت المادة غليظة فاذا اشتعل
النار فيها ظهرت الحمرة وربما كانت اغلظ فرايت سوادا على شكل الفحم
وربما حملت الادخنة برد الهواء المتعاقب ولشدة المحاكة واشتعلت
وهذا هو السبب عند من يذكر لهذا شربا في الحروب اذا ارتفع عنهم
الاغبرة بخار دخاني لزج دهني وتصاعد من غير ان ينقطع اتصاله عن الارض

فاذا وصل الاجزا النارية الى النار واستعلت النار فيه لم تزل النار تستولي على
الارض احترقت تلك المادة بالكلية وكل ما تقرب منها وسبيل ذلك
كالسراج المنطفي اذا وضع تحت السراج المشتعل فاذا وصل
الدخان المنطفي الى المشتعل انحدر اللهب الى فتيلة المنطفي واشعله
بسرعة سبب في الريح السبب الاكثري ان الادخنة اذا تصاعدت
فعند وصولها الى الطبقة البارده اما ان ينكسر حرها ببرد ذلك
الهوا فحينئذ تثقل وتنزل فيحصل من نزولها تموج الهوا فيحدث الريح
واما ان تبقى على حرارتها فلا بد وان تتصاعد الى ان تصل الى كرة النار
المتحركة بحركة الفلك وحينئذ لا تتمكن من الصعود لان الحركة القوية
الدورية التي للنار تعوقها عن ذلك فترجع تلك الادخنة ويحدث
الريح وهذا السبب وحده غير مستقل بافادة هذا الحكم لان الحركة
الطبيعية تشتد في الاخر والقسرية تفتر وحركة الدخان الذي
هو بالحقيقة اجزاء ارضية يمنة ويسرة حركة قسرية ونزول الغبار حركة
طبيعية ثم الريح الشديدة عند حركتها يمنة ويسرة ربما قلعت الاشجار
وحركت الجدران بل قلعت الجبال فكان يلزم ان يهدم الغبار
النازل من السما السقف ولما لم يكن كذلك بطل ما قالوه بل الاولى
ان يكون ذلك السبب ماديا والفاعل هو القوى الروحانية او
الاتصالات الفلكية او الباري تعالى لجري العادة وهو الريح الذي
يستدير على نفسه وقد يكون صاعدا وقد يكون هابطا وسبب
الهابط ان ينفصل ريح عن سحابة ويقصد النزول ويعارضه في
طريقه قطعة من سحاب ويدفعه من فوق بما تحته من اجزاء الريح ويقع ذلك الجزء

بين دفع ما فوقه اياه الى اسفل ودفع السحاب الذي تحته اياه الى فوق
فتعرض من الدفعين المتمانعين ان يستدير وسبب الزوبعة ان
ريحية وصلت الى الارض ودفعتها قرعا عنيفا ثم رجعت فلقيتها
ريح اخرى مزاحمة فلوتها فيحدث الحال المذكوره وقد يحصل الزوبعة
من تلاقي ريحين متضادتين من جهتين مختلفتين فربما بلغت قوة الاعصار
الى حيث تقلع الاشجار وتخطف المراكب من البحور وسببه الفاعلي
ما تقدم مرارا ثم انهم قسموا دائرة الافق الى اثنى عشر قسما ثلاثة مشرقيه
وهي مشرق الاعتدال ومشرق الصيف وهو مطلع راس السرطان
ومشرق الشتاء وهو مطلع راس الجدي وثلاثة اخرى مغربية مقابلاتها
وثلاثة شمالية واحدها نقطة تقاطع نصف النهار والافق والاخريان
نقطتا تقاطع الافق ودائرتين متوازيتين لدائرة نصف النهار من
جنبتيه تماسان للدائرتين الكائنتين اللتين لا تظهران والخفا من غير قطع
هكذا قال الشيخ وهو باطل لان هاتين الدائرتين يختلف عظمها
وصغرها باختلاف عروض البلدان فلا يكون هذه المهاب نقطا معينة
بل البلدان الشمالية التي عرضها مثل تمام الميل للدائرتين الابدية الظهور
فيها هي المرتسمة من مدار راس السرطان الذي جعلناه اصل المهاب المشرقية
واذا كان عرض البلدان اكثر من تمام الميل وجب ان يكون المهاب
الشمالية اقرب الى مهب مشرق الاعتدال من مهب مشرق الصيف
اليه واذا كان عرض البلد تسعين درجة ثم تحرك الفلك هناك
رحويه ولم يعرض فيه التحديد المذكور بل الحق ان الرياح تهب من كل جانب
لكنهم قسموا دائرة الافق الى اثنى عشر قسما متساوية ووضعوا لكل واحد اسما

القسم الثاني في ما يحدث على وجه الارض وتحتها الاول انه اذا ارتفع
القدر المعمور من الارض من الما لانه حصل في بعض جوانبها جبال
وتلال وفي بعضها اغوار ووهدات سال الما الى المواضع العميقة
وانكشفت الجوانب المرتفعة والمؤثر في هذا الاختلاف ما نعلم ثم
اصحاب الرصد وجدوا طول البر نصف الدور بمقدار تفاوت
الخسوفين الواحد نصف الدور وعرضه من خط الاستوا في ناحية
الشمال ستا وستين درجة ووجد بطلميوس في الجانب الجنوبي
الى ست عشرة درجة شيا من العمارات [illegible] اكثر المشايخ
على ان الارض مقسومة بخمسة اقسام تفصلها دوائر موازية لمعدل
النهار دائرتان تفصلان الجانب من العالم بسبب القرب من
القطبين من شدة البرد بحيث كل واحد منهما قطعة من محيط الكرة
وسطح مستقيم والثاني مقسوم بثلاثة قطوع ودفنه بحيث كل
واحد منها من الجانبين سطحا دائرتين ووسط منها سطح في
والدا في المتوسط منها هو الذي على خط الاستوا واجاب من جهة
الجوزع الشيخ ان خط الاستوا اشد المواضع اعتدالا لان الحر
والبرد متقدمه سببه السخونة قد يكون لقوة المسخن وقد يكون لدوام
اسخانه وان كان ضعيفا وقد يزداد تاثير الضعيف على تاثير
القوي اذا كان تاثيره ادوم فان تسخين الشمس الجانب الشمالي عند
كونها في السرطان اضعف منه عند كونها في راس الحمل مع ما فيها من
زمان القرب من سمت الراس والحر عند كونها في الاسد والسنبلة
اقوى منه عند كونها في الجوزا والثور وتسخين الحديد في النار الذي

في المدة الطويلة اقوى من تسخينه في النار القوية في المدة اللطيفة
والحر بعد الزوال اشد منه قبل والبرد في الاسحار وعند قرب
طلوع الشمس اقوى منه في نصف الليل وهذا ابينه والتعليل ان
المسخن يعد في الوقت الاول اثرا فاذا بقي الى الوقت الثاني استعد
الاستعداد لكون الاثر اقوى فيقوى [illegible] يدل على ان خط الاستوا
في غاية السخونة ان البلدة التي عرضها ضعف الميل اذا وصلت
الشمس الى غاية القرب من سمت روس اهلها كان بعدها عن سمت
روسهم كبعدها عن سمت روس سكان خط الاستوا مع ان
الشمس كانت في جميع السنة في البعد عن سمت روس اهل البلدة
المفروضة وذلك بسبب قوة البرد في القرب من سكان خط الاستوا
بسبب قوة الحر في خط الاستوا فلذلك لم يكن من مثل هذا التسخين
وما هو اقوى منه كثيرا اما من مثل هذا التسخين فذلك عند
كونها في غاية الميل من الجانب الاخر واما من الاقوى فعند
كونها لا في غاية الميل واما سكان ضعف الميل فاسباب
البرد الشديد كانت موجودة في كل السنة السابقة للشمس حين
كونها في غاية الميل كان تسخين المتوسط بين جنسين احدهما كان
المسخن العظيم ملاقيا لطول السنة السابقة والاخر كان البرد
العظيم ملاقيا لطول السنة السابقة ومعلوم ان تسخين البارد
اضعف بكثير من تسخين ذلك المسخن بل لا نسبة لاحدهما الى
الاخر لما بينا ان دوام التاثير يعد لكمال استعداد ما
لقبول الاثر فظهر انه لا نسبة لحر سكان خط الاستوا في صميم

شتائهم الى حر البلاد المفروضة في صميم صيفهم ثم ان
الحر ان اشتد بل في البلاد المفروضة حاصلا بحيث لا
يطيقه اهلها فخط الاستواء غاية شتائهم في غاية
القوة فما ظنك بحرهم في غاية صيفهم احتج الشيخ بان الشمس
لا تسامت خط الاستواء الا عند وصولها الى نقطتي الاعتدال
ثم انها تسلك في غاية السرعة لان الميل هناك يزداد كثيرا فلا
تقوى السخونة ولان الليل والنهار في نقطتي الاعتدال معتدل
فيعتدل حر النهار ببرد الليل وجوابه ان المسامتة وان لم تبق
وان لم تبق زمانا يعتد به لكن بعد الشمس عن مسامتة رؤوسهم
ليس بعظيم فهم دائما اما في المسامتة او فيما يقرب منها فيكون
الشمس دائما فوق رؤوسهم ابدا فيكون الحر عظيما وذلك التفاوت
اقل من التفاوت بين البرد في اول الليل الصيفي لكان حرا او البرد
في وسطه مع ان ذلك قليل جدا البحث الثالث موارد راس السرطان
المنقلب في غاية السخونة لان الميل يقل هناك فيكون الشمس
كالواقف على سمت رؤوسهم فيكون التأثير اقوى للدوام ولان
نهارهم الصيفي طويل وتقوى السخونة ولكن يرد المعارض لحصول
اسباب البرد فيما قبل ذلك من السنة والثاني معارض بطول الليالي
الشتوية وانه يوجب زيادة البرد وقيل اشد المواضع سخونة ما يقرب
من مدار المنقلب الشتوي لان الشمس هناك اقرب وهو ضعيف
لان التفاوت بين مركز العالم ومركز الفلك الحامل للشمس قليل
ولان اوج الشمس يتحرك وهو الآن في اخر الجوزاء فاذا وصل الى الميزان

كان الحضيض في الحمل فيكون حينئذ خط الاستواء في غاية السخونة
فاذا وصل الى الجدي كان مدار المنقلب الصيفي في غاية السخونة
فالاعتبار الذي ذكروه لا يقتضي تعين موضع لان يكون في غاية السخونة
في احوال خط الاستواء قريبة من التشابه لانهم لكن بعد الشمس
عن سمت رؤوسهم كبير لم يعظم التفاوت بين صيفهم وشتائهم ويعرض
ان يكون هناك في كل دورة تامة للشمس صيفان وخريفان وشتاءان
وربيعان لان الشمس متى سامتت رؤوسهم كان صيفا لكنهما يتناسبان
فيكون صيفان وعلى هذا قس الفصول ويكون زمان الخريف
والصيف قريبا من نصف زمان الخريف والشتاء في منابع
المياه ان الابخرة التي تحت الارض اذا انتكست قويت على تفجير الارض
بحيث يتبع كل جزء منها جزءا احدثت العيون السيالة
فان كانت القنوات الاول فقط حدثت العيون وان كانت الثاني
ايضا ظهرت مياه القني لانها متولدة من الجزء الناقص عن شق الارض
فاذا ازيل عن وجهها مثل التراب صادفت منفذا فاندفعت
اليه بادني حركة وان اضيف اليها ما يحدث ويسيل فهو ماء القناة
والاظهر البئر فان المياه متولدة عن الاجزاء المائية المتفرقة
في عمق الارض او مما هو اسفل [illegible] الاكرة و
في الزلزلة اذا تولد البخار دخانا تحت الارض حارا كثيرا وكان وجه
الارض متكاثفا عديم المسام فاذا حاول الخروج ولم يتمكن منه لكثافة
وجه الارض تحرك في ذاته وحرك الارض وربما كان في القوة الى ان يشق
الارض وربما انفصلت نار محرقة وحدثت اصوات هائلة وهو سبب الكثير

ذا الاسباب الاتفاقية مثل ان يكون في باطن الارض اغوار فتسيل اليها
مياه عظيمة او ينهدم قطعة عظيمة منها فيتخلخل الهواء الذي
تحت الارض وقد يكون لسقوط قلل الجبال عند كثرة الامطار لترطيبها
وسهولة انفصال بعضها عن بعض وعند تفتتها لجفافها وسهولة
تفتتها

الباب السادس في الجبال والمعادن

في سبب تحجر الطين ان الطين اللزج اذا عملت الحرارة فيه حتى استكملت
الممازجة من رطبه ويابسه صار حجرا كالكوز الفقاع ثم الحر العظيم
اذا صادف طينا لزجا كثيرا دفعة او على مر الايام عقده حجرا عظيما
منه الجبال والسبب الاكثري لارتفاعها ان الطين يعقد حجرا مختلف
اجزاؤه في الصلابة واللين والرخاوة فاذا جرت مياهها
قوية الجري او هبت رياحا عاصفة انحفرت الرخوة وبقيت الصلبة ثم
لا تزال الرياح والسيول تعرض في تلك الحفر الا ان تغور غورا
شديدا وتبقى الاجزاء الصلبة جبالا شاهقة ثم في عروق
الطين الموجود في حضيض الجبل فيه وجهان احدهما انه تفتت اجزاء
الجبل وتتفتت وتسيل عنه الماء وتخلط به الطين الجديد الثاني
تعرض للبحار تغمر طين او سهل وجبل تعرض للسهل ان يصير
طينا مستعدا للتحجر القوي وللجبل ان تتفتت كالاجرة المنقوعة
في الماء والطين المتحجر المنقوع في الماء اذا عرضا على النار تفتت الاجرة
وتحجر الطين وسبب الجبال قريب من سبب عروق الطين ثم في الجبال
اكثر العيون والسحب والمعادن انما تكون في الجبال او ما تقرب منها
فالعيون لان الارض اذا كانت رخوة انفصلت الابخرة عنها واذا

كانت صلبة احتقنت فصارت مبدا العيون والجبال اصلب الاراضي
فكانت اقواها على حبس الابخرة وتشبه ان يكون مستقر الجبال مياهها
وسميت الجبال بما لا تسقى الاراضي التي تحتها بالوجه والعيون بالادناب
التي تحت الفروع والبحار والاودية بالقوابل واما السحب فلان في باطن
الجبال من الانداوات ما لا يكون في سائر الاراضي ثم الجبال لارتفاعها
ابرد فتبقى على ظواهرها من الانداء والثلوج ما لا يبقى على غيرها ثم
الابخرة المنفصلة عنه تحتبس في الجبال فلا تتفرق ولا تتحلل واما المعادن
فلان مادتها الابخرة الباقية مدة مديدة في موضع واحد وهي لا توجد
الا في الجبال ثم المعدن اما ان يكون قوي التركيب فان كانت منطرقة
فهي الاجساد السبعة والا فاما الغاية لشدة كالزئبق او لغاية صلابته
كالياقوت وان لم يكن قوي التركيب فاما ان يتحلل بالرطوبات وهي الاجسام
الملحية كالزاج والنوشادر والشب والقلقند واما ان لا يتحلل وهي الاجسام
الدهنية كالزرنيخ والكبريت وسم المنطرقات السبع بانها اجسام ذائبة
صابرة على النار منطرقة فالذائبة يميزها عن الاكلاس والاحجار التي لا تذوب
والصابرة يميزها عما يتحرك بالنار كالشمع والقير والمنطرقة عما لا ينطرق
كالزجاج والمينا والحديد وان كان لا يذوب لكن يسهل ذوبه
بالحيلة والذهب نوع منه وهو انما يتميز عن غيره بالرزانة والصفرة
فهو مع مخالطة ارضية لطيفة جدا لكن تشتد مخالطتها حتى كان سطح
الاول تغشاه من تلك الشوبة شيء فلذلك لا تعلق باليد ولا ينحصر انحصارا
شديدا بشكل ما نحوه مثل قطرات الماء المرشوشة على تراب في غاية
اللطافة فانه يحيط بكل واحد منها غشاء ترابي حافظ لذلك الماء على وجه لا لا التراب

فاذا ملاقت قطرتان فلا يبعد ان يحرق نعلاقان الدسان في نصير
المآن ما واحدا والعلاقان علاقا واحدا فلذلك الزيبق و سائر انه
عند هذه الاجساد السبعة انها عند الذوب يشبه الزيبق اما
الرصاص فظاهر واما غيره فيشبه الزيبق المجمد و يعلق الزيبق بها
واذا عقد الزيبق برايحة الكبريت كان كالرصاص فهذه الاجساد انما
تتكون من اختلاط الزيبق بالكبريت في اختلافها لاختلاف حال الزيبق
او الكبريت او اختلاف ما تواصل بهما من الاجزاء او تاثير فيه فان كان الزيبق
والكبريت صافيين وكان انطباخ الزيبق بالكبريت انطباخا تاما
فان كان الكبريت مع ذلك ابيض تولدت الفضة وان كان احمر وفيه
قوة صباغه لطيفة غير محرقة تولد الذهب وان كانا نقيين وكان في
الكبريت قوة صباغه لكن قبل استكمال النضج وصل اليه برد عاقد تولد
الخارصيني وان كان الزيبق نقيا والكبريت رديا فان كان في الكبريت
قوة احتراقه تولد النحاس وان كان الكبريت غير جيد المخالطة للزيبق
تولد الرصاص وان كان الزيبق والكبريت رديين فان كان الزيبق
متخلخلا ارضيا وكان الكبريت رديا محرقا تولد الحديد وان كانا مع
رداءتهما ضعيفي التركيب تولد الاسرب واصحاب الكيميا انما يصححون
هذه الدعاوي لانهم يعقدون الزيبق بالكبريت انعقادات محسوسة
فيحصل لهم ظن غالب بان الاحوال الطبيعية مشابهة للاحوال الصناعية
واما تولد سائر الاجسام اما الذي يكون قوي التركيب ولا يكون منطرقا
كالاحجار الشفافة فمادتها مائية وليس جمودها بالبرد وحده بل
باليبس المحيل المائية الى الارضية اذ ليس فيها رطوبة دهنية ولذلك

لا تنطرق واما الذي يكون ضعيف التركيب سهل الانحلال فكله
من جنس الاملاح لان النوشادر مائيته اكثر من ارضيته ولذلك
يتصعد بكليته فهو ماء خالطه دخان لطيف حار جدا كثير النارية
وانعقد باليبس واما الكباريت فقد عرض لمائيتها ان تخمرت بالارضية
والارضية ان تخمرت بالمائية تخمرا شديدا بحيث الحرارة والهوائية صارت
دهنية ثم انعقد بالبرد واما الزاجات فانها مركبة من ملحية وكبريتية
وحجارة فيها قوة بعض الاجساد كالقلقند والقلقطار واعلم
ان هذه الاحكام ظنون وادهام حتى ان امكان صناعة الاكسير لا يمكن
العقل اثباته لان الاجسام مشتركة في الجسمية واما الوقوع فلان
انفصال الذهب عن غيره باللون والرزانة وكل واحد منهما يمكن
الكسب به ولا منافاة بينهما بل الطريق عسير وصحة انواع
النبات والحيوان لا يخص بالتوالد مثل هذه كالنحل المتولد من احشاء
البقر والعقارب المتولدة من الباذروج والحيات المتولدة
من الشعر الملقى في الماء والفارة المتولدة من المدر والضفادع
المتولدة من المطر والمعتمد لكل ان حدوث الاشياء وغيرها انما
حدث لان اجزاء من العناصر الاربعة معينة في المقدار والنسب
تفاعلت تفاعلا مخصوصا ومعلوم ان حصول كل واحد من تلك
الاجزاء الاربعة لا اقتضى غير مستحيل واجتماعها ايضا غير مستحيل
وعند اجتماعها واختلاطها فالقابلية على واجب وعند حصوله كان
حصول ذلك النوع واجبا فاذن حصول هذه الانواع على سبيل
التولد تعلق بامور ممكنة والمعلق بالممكن ممكن فحدوث هذه الانواع

تولد

على سبيل التولد ممكن وايضا فلا استبعاد في حدوث الامور
الصناعية اما بالاتفاق او لقوى بعدها الفن الثاني في النفس
مقدمة وابواب المقدمة في حقيقة نفس الانسان وسائر الحيوانات
والنبات انها تشارك غيرها في الجسمية وتخالفها بالانسانية والحيوانية
والنباتية فما به التخالف هو النفس ثم قالوا هذه النفوس بالقياس الى
انها تقوى على الفعل الذي هو التحريك وعلى الانفعال عن المحسوسات
والمعقولات الذي هو الادراك قوة وبالقياس الى المادة التي تنضم
اليها ويحصل من اجتماعهما نبات او حيوان او انسان صورة
وبالقياس الى ان طبيعة الجنس كانت ناقصة قبل الفصل وكملت به
كمال وتعريف النفس بالكمال اولى من تعريفها بالصورة لان النفس الانسانية
غير حالة في البدن فلا تكون صورة فيه وان كانت كمالا له ومن القوة
اذ ليست القوة الفعلية اولى بان تجعل جزءا من تعريفها من القوة
الانفعالية ولفظ القوة عليهما مقول بالاشتراك فتختلف التعريفات
والقوى ايضا اسم لها من حيث كونها مبدا للافعال والكمال اسم
لها من هذه الجهة ومن حيث انها مكملة للنوع وما تعرف الشيء من جميع
جهاته اولى ثم الكمال منه اولي وهو الذي يصير به النوع نوعا بالفعل
ومنه ثاني وهو ما يتبع نوعية الشيء فالنفس كمال اول لجسم طبيعي الى ان
يحصل كمالاتها الثانية بتوسط الالات وبعض المتاخرين جعل الطبيعي
وصفا للكمال الاول هكذا النفس كمال اول طبيعي لجسم آلي ذي [illegible] ان الكمال
منه طبيعي كالقوى التي هي مبادئ الافعال والانفعالات الحيوانية
والنباتية ومنه صناعي كالشكلات الصناعية فان قيل

علمنا بانفسنا اولى غني عن التعريف وانه تعريف الواضح
بالخفي ولان النفس نوع من الجوهر فيكون مركبة من الجنس
والفصل فيكون له حد فتعريفه بالحد اولى قلت ما ذكرناه
تفسير لفظ النفس لا تعريف [illegible] المتقدمين الا انه يخرج النفوس
الفلكية ولو فسرنا بالامر الذي يصدر عنه فعل ما كان الفعل
والطبع نفسا وان فسرنا بالقوة الفاعلة بالقصد دخلت
النفس الفلكية وخرجت القوى النباتية والقوى الحيوانية الفاعلة
بالطبع فالاولى ان تجعل النفس مقولة على الارضية والسماوية
بالاشتراك والاهم معرفة النفس الانسانية وهي بالنسبة الى كل واحد
منا نقول انا وثبوتها ضروري والبحث عن ماهيتها ثم صفاتها
الخاصة والمشتركة والاول مبني على الثاني فقدمنا البحث عن صفاتها
العامة لانها اعرف ولان الانسان يشارك النبات والحيوان في القوى
النباتية والحيوان في خاصية الحواس الظاهرة والباطنة فوجب
تقديم القوى النباتية ثم الحواس الظاهرة ثم الباطنة ثم البحث عن ماهية
الانسان ثم لوازمها ثم عوارضها عند ما تكون بدنية ثم عوارضها
بعد مفارقة البدن ثم نفوس سائر الحيوانات ثم الارواح الارضية
المسماة بالجن ثم الارواح السماوية المسماة بالنفوس الفلكية

الباب الاول في القوى النباتية مقدمة القوى المشتركة
بين النبات والحيوان فقط ان كان فعلها لاجل الشخص فالغاذية والنامية
والغاذية ما تحيل الغذاء الى مشابهة المغتذي لتخلف بدل ما يتحلل
والنامية ما تزيد في اقطار الجسم على التناسب الطبيعي ليبلغ الى تمام النشو خ

بالاقطار والزيادات الصناعية فان الزيادة الواحدة اذا احدثها
الصانع فان زاد في طولها نقص من عرضها وبالعكس وبالتناسب
الطبيعي الزيادات الخارجة عن المجرى الطبيعي كالورم وبالاخير
السمن وربا ونية فيه ما يدخل فيه من الغذاء وهو تنبيه على الفرق
بين النمو والسمن وان كان فعلها لاجل النوع فالمولدة والمصورة
والمولدة ما ينفصل جزا من فضل الهضم الاخير للمغتذي وتودعه
قوة من جنسه والمصورة ما تفيد المني بعد استحالته في الرحم الصور
والقوى والاعراض الحاصلة للنوع الذي انفصل المني عنه القسم الاول
الغاذية والبحث الطرف الاول هذه القوى يخدمها الجاذبة و
الماسكة والهاضمة والدافعة في الجاذبة واحتجوا على ثبوتها في
المعدة بان حركة الغذاء من الفم الى المعدة ليست ارادية اذ لا ارادة
للغذاء ولا طبيعية لان الانسان لو جعل راسه الى تحت ورجليه الى فوق
فانه يمكنه ازدراده بالتمام فهو قسري والقسري اما دفع من فوق
كدفع الحيوان الطعام الى المعدة فان المعدة والمري عند ميل
المحتاج الى الغذاء احد بانه غير المضغ من الفم من غير ارادة الحيوان
والكلب في المعدة يجر بان الطعام الموافق لهما بسرعة فان من
تناول الغذاء والحلو بعده فعند القي خرج الحلو اخر القي واذا كان
الغذاء والدواء كريها لا يزدرده المري والمعدة الا بتكلف او جذب
من تحت المعدة بقوة جاذبة وهو المطلوب وايضا التمساح ينقص
مريه ويصعد معدته حتى يلاقي فمه عند الاعتداد الشديد شوق
معدته الى الغذاء وجذبه واما ثبوتها في الرحم فصورة من الغلاف

سموا الرحم حيوانا مشتاقا الى المني لشدة جذبه اياه فان الرحم
اذا كان قريب العهد بانقطاع الطمث عنه وكان خاليا عن العضو
اشتد شوقه الى المني حتى ان الانسان يحس عند الجماع كان الرحم
يجذب احليله الى داخل ويجذب المحجمة الدم واما ثبوتها في سائر
الاعضاء فان الدم اذا كان في الكبد كان مخلوطا بالاخلاط الثلث
ثم كل واحد من الاربعة يتميز عن الاخر وينصب الى عضو معين ولولا قوة
جاذبة فيه لذلك النوع من الخلط امتنع ذلك الماسكة فعلها
في المعدة ان تحتوي على الغذاء احتواء تاما ماسة من كل جانب حتى
لا يكون بينهما وبينه فرجة وان كان الغذاء قليلا واذا كانت الماسكة
قوية ولاقته المعدة جاذبته هضمته ومتى كانت الماسكة ضعيفة
والمعدة لا تلزم الغذاء حدث في البطن قراقر وريح وبطوء الاستمراء
وعلى هذا المثال تحتوي الرحم على الزرع ومما يدل على وجود هذه القوة في
المعدة ان الحيوان اذا تناول غذاء رطبا كالاشربة والاحسا الرقيقة
وشق في الوقت بطنه وجدت المعدة محتوية عليه لازمة له من كل
جانب ووجد البواب منطبقا حتى لا يمكن ان يسيل من ذلك الغذاء
الرطب شي وان فعل هذا بعد خروج الغذاء من المعدة وجدت
الامعاء قابضة على ما فيها من ثقل ولو ان حيوانا بينا ولاشك ان قبضها
اعظم من قبض البواب فانه ينفتح فاذا لم يكن الرقيق الذي من شانه
النزول نازلا والكثيف الذي ليس من شانه النزول نازلا علم ان هناك
قوة ماسكة للشي دون شي واما ثبوتها في الرحم فلانه بعد احتذاب
المني اليه توجد منضما انضماما شديدا من كل جانب منطبق الفم بحيث

لا يمكن ان يدخل فيه طرف الميل ولو شق بطن الحيوان الحامل من
اسفل السره الى نحو الفرج وكشف عن الرحم برفق وجدت الرحم
كما ذكرناه ولان جرم المني بطبيعته يقتضي النزول للثقل فلو لم يكن في الرحم
قوة ماسكة لما وقفت فيه بوقوف ثبوت هذه القوى في سائر الاعضاء
الهاضمة فالهضم تغيير الغذا الى حيث يصلح لان يصير جزءا بالفعل
من المغتذي واوله عند المضغ فان سطح الفم متصل بالمعدة لذلك
يفعل الحنطة الممضوغة في انضاج الدماميل ما لا يفعله المطبوخة
في الما ولذلك يتغير طعمه ورائحته وتمامه عند وروده المعدة ويصير
اما بذاته كما في جوارح الصيد واما بمخالطة المشروب كما في اكثر
الحيوانات شبيها بماء الكشك الثخين وهو المسمى بالكيلوس ثم ينجذب
الى الكبد ويطبخ فيها وتتميز الاخلاط الاربعة بعضها عن بعض
ثم انه ينفذ الدم في العروق ثم يتوزع على الاعضاء فهذه اربع مراتب
للهضم ثم في الغذا جوهر صالح لان يتشبه بالمغتذي وجوهر غير
صالح له وهو الفضل ففي كل مرتبة من مراتب الهضم فضل يندفع ففضل
الهضم الاول المعدي من الامعا والثاني يندفع اكثره بالبول وباقيه
من الطحال والمرارة وفضل الهضمين الباقيين بالتحلل والعرق والوسخ
الخارج بعضه من منافذ محسوسة كالانف والاذن او غير محسوسة
كالمسام او كالخارجة عن الطبيعة كالاورام المتفجرة او بما ينبت من زوائد
البدن كالشعر والظفر واذا عرفت الهضم عرفت القوة الهاضمة
جزمًا ثم الهاضمة تحيل ما جذبته الجاذبة وامسكته الماسكة
الى قوام متهيا لان يجعل الغاذية جزءا بالفعل من المغتذي فالجاذبة

91

عن الهاضمة عند الشيخ فاذا اجتذبت الجاذبة شيئا من الدم
وامسكته الماسكة فللدم صورة دموية فاذا صار شبيها
بالعضو بطلت صورته الدموية وحدثت صورة ذلك العضو
فالاول فساد والثاني كون ففي الطبخ ما يضاد استعداد الصورة
الدموية ويكون للصورة العضوية ففعل الهاضمة في نقصان
الاستعداد الاول وزيادة الثاني وفعل الغاذية في الكون
والفساد المذكورين ومذهب جالينوس وسائر الاطباء ان الغاذية
هي الهاضمة قال الامام وهو الصواب لانهم لم يقيموا دلالة على ان الهاضمة
لا يكون مبدا لكل هذه التغيرات واما فعل الهاضمة في الفضل
فالفضل ان كان غليظا ففعل الهاضمة فيه الترقيق ليسهل
اندفاعها وفي الرقيق التغليظ فان الرقيق قد ينتشر به جرم الوعا
فلا يندفع واذا اغلظت اندفعت بالكلية وفي الاجرام المطيف ليسهل
اندفاعها في الدافعة ويدل عليها انا نرى المعدة عند القي كانها
تندفع الى فوق حتى يندفع معها عامة الاحشا ونرى عند البراز
واعتقال البراز وكون فضل الدماغ في الامعا كان الامعا تنزع
عن موضعها لدفع ما فيها الى اسفل ونرى عامة الاحشا تتحرك
الى اسفل بحركة عضل البطن حتى كانه انخلع المعا المستقيم لقوة
الحركة الدافعة ولان الدم يرد على الاعضا مخلوطا بالمائية الباقية
ويأخذ كل عضو ما يلائمه فلولا ان فيه قوة دافعة للمائية لبقي عنده
ولم يكن شي من الاعضا خاليا عن الاخلاط الفاسدة واحتجوا
على تغاير هذه القوى بان القوة الواحدة لا تفعل الافعال المختلفة

وقد عرفت ما فيه والاولى ان يقال انا نرى العضو الواحد ضعيفا
في احدى هذه الافعال قويا في الباقي وانه ينتفع ببعضها وللمانع
ان ذلك لاختلاف الشرايط والموانع دون القوى البحث الثاني
هذه انما تفعل بالكيفيات فالجاذبة بالليف المستطال والماسكة
بالليف المورب والدافعة بالليف المستعرض وفي هذا الاطلاق نظر
فان جذب المري والمعدة بليف متطاول ودفعها بليف مستعرض
فانه اذا وقع الخلل في احدهما وقع الخلل في فعلها لكن يحتمل الكبد والطحال
والرطوبة الجليدية وكل واحد من شظايا الليف في كل واحد من هذه القوى
مع ان لا ليف فيه وانما فعل هذه القوى بالحركة اما الجذب والدفع
فظاهر فيهما الحركة المكانية واما الهضم فلانه لا يتم الا بتغير الغذاء
وهو حركة في الكيف ولا يحصل الا بتسوية الاجزاء الغليظة وجمع
الرقيقة وانما يحصلان بالحركة المكانية كما في الهضم في الكيف يتوقف
على حركة مكانية والامساك ليس في نفسه حركة بل منع منها لكنه لا يحصل
الا بتحريك الليف على هيئة الاشتمال والاستمساك فلا بد فيه من الحركة
الثالث هذه القوى ينتفع بالكيفيات الاربع وانتفاعها بالبرد بالعرض
لانه مميت [illegible] واكثرها انتفاعا به الماسكة لانه يحفظ الليف على هيئة
الاستمساك والصالح والدافعة من حيث انه يمنع من تحلل الريح
المعينة على الدفع ومن حيث انه يمنع الليف المائل للعرض العام
من الدفع وحاجة الماسكة الى اليبس اشد والرطوبة لا تعين الماسكة
البتة والحر لا حاجة اليه الا عند الحركة وهذه حركة الماسكة اقل من
سكونها فلذلك انتفاع الماسكة باليبس اكثر من غيرها والجاذبة

الى الحر واليبس فقط والى الحر اشد لان حاجتها الى التحريك
اشد منها الى التسكين ولان الحرارة تعين على الجذب وحاجة
الدافعة الى اليبس اقل من حاجة الماسكة والجاذبة لانه لا حاجة
بها الى التسكين بل الى الدفع نعم لها حاجة الى قليل يبس يكثف يعين
على العصر واما الهاضمة فلا حاجة بها الى اليبوسة اصلا بل الى الرطوبة
وحاجتها الى الحرارة اشد فاشد القوى حاجة الى الحرارة الهاضمة
ثم الجاذبة ثم الدافعة ثم الماسكة واشدها حاجة الى اليبس الماسكة
ثم الجاذبة ثم الدافعة الرابع هذه القوى في بعض الاعضاء مضاعفة
اذ في المعدة قوة جاذبة للغذاء لكلية البدن وللغذاء نفسها خاصة
وقوة ماسكة لها وقوة مغيرة وقوة دافعة للفضل وكذا القول في بقية
الاعضاء فان اصلاح الغذاء لكلية البدن غير اصلاحه لجوهر المعدة
نفسه جاذبة كل عضو مخالفة بالماهية لجاذبة الاخر لان اختلاف
اللوازم يدل على اختلاف الملزومات الطرف الثاني الغذاء يقال بالاشتراك
على ما يقوم بدل ما يتحلل بالاستحالة الى نوعه وعلى ما يعد بالقوة غذاء
كالخبز وعلى ما لم يحتج الى غير الالتصاق في الانعقاد وعلى ما صار جزءا
من المغتذي بالفعل ثم المشهور ان الحيوان لا يتغذى بالاجسام البسيطة
لان الغذاء الشبيه بالمغتذي بالقوة والبسيط لا يشبه المركب ولانه يستقرا
تدل على ذلك ايضا وجرب النبات [illegible] في نفسه وصير وزنه جزءا منه
وهو ممنوع الطرف الثالث في القوة الغاذية في الغذاء تحصيل
الخلط الذي هو بالقوة القريب شبيه بالعضو وقد يخل به كما في عدم
الغذاء او تصيير جزءا للعضو وقد يخل به كما في الاستسقاء اللحمي

ويشبهه به في قوامه ولونه وقد يحل به كهيئة البرص والبهق وفيه
أنه التحلل المحلل هو الحرارة الخارجة او الداخلة والاول باطل والا
لكان الحاجة الى الغذاء عند قوة البرد اقل ولكان حاجة ظاهر البدن
الى الغذاء اكثر والثاني باطل والا لكان التحلل في المرض الحاد اكثر منه
في الصحة وهو باطل لانه قد يبقى منقطعا عن الغذاء اياما اكثر من
غير تحلل وذبول فان قلت المحلل هو النفس بواسطة الحرارة وعند المرض
تبقى مشغولة بهضم الاخلاط الفاسدة فلا تتفرغ لهضم الاخلاط
الجيدة قلت لو كان مباشر التحليل والايراد هو النفس كانت عالمة
بكمية مراتب كل واحد منها وكيفيته ثم النفس لو كانت مختارة فيها
كان جميع الانسان في شيء بحسب اختيار وان لم يكن مختارا عاد الكلام
في سبب [illegible] حرارة الباطن سارية في جوهر العضو سريانا
متشابها فتحليلها لبعض الاجزاء دون البعض ليس اولى من
العكس ولا ينتقض هذا بارتفاع بعض اجزاء الجسم الرطب بخارا عند
عمل الحرارة فيه لان عمل الحرارة في الكل على السوية ممنوع ونسبة
الحرارة الباطنة الى كل الاجزاء سواء لان الجزء المنفصل ان كان
ملتصقا بالاخر ولو لحظة نسبته الثاني المحتاج الى البدل ليس المجموع
المركب من الباقي والزائل ولا الزائل وحده ولا مجموع الباقي والاتي
بل الباقي وحده واحتياج الباقي الى الاتي مشكل لانه ان احتاج
لذاته او شيء من صفاته لم يبق المعدوم عند فقدانه والا امتنع
احتياجه اليه الثالث في كيفية قيام الغذاء بدل ما يتحلل القوة
الغاذية سارية في ظاهر المغتذي وباطنه لا عند احاصل [illegible]

فالاجزاء الغذائية النافذة في عمق المغتذي فتلك المواضع ان كان
موجودا فيه كان المغتذي مجموع اجزاء صغيرة لا تحس بها لصغرها
لا يلاقي بعضها بعضا فليس هناك عضو واحد متصل الاجزاء
بل اجزاء متباينة وان لم يكن موجودا فيه فيكون نفوذ الغذاء
مفرقا لاتصال العضو وتفريق الاتصال مولم فوجب ان يتالم
في الاغتذاء واجاب الامام بان هذه الاشكالات لا ترد علينا لانا
نقول بالفاعل المختار الرابع المشهور ان سبب وقوف الغاذية
وحدوث الموت ان كل قوة جسمانية متناهية وهو منقوض بالنفوس
الفلكية وقال الشيخ البدن مركب من عناصر متضادة الطبائع الى
اخره ونقرر ان الرطوبة الغريزية بعد سن الوقوف ماخذة في
الانتقاص حتى يتحلل فتنطفي الحرارة الغريزية وسبب الاول الحرارة
الداخلة والخارجة والحركات النفسانية والبدنية والمتحلل
وقت الكهولة اكثر منه وقت الشباب فلا يكون ما يورد الغاذية
وقت الكهولة مساويا للمتحلل فيفضي الى الفناء فان قلت المتحلل في زمان
الشباب كان مساويا للوارد فلو ازداد في زمان الكهولة لما الازدياد
المحلل وليس المحلل الا الحرارة الداخلة والخارجة والحركات النفسانية
والبدنية وقد يكون في زمان الكهولة اقل اولان الغاذية صارت اضعف
فصار الغذاء الوارد اقل والغاذية لا تضعف الا لنقصان الحرارة
ولا تنقص الحرارة الا لنقصان الرطوبة فلو عللنا نقصان الرطوبة
بنقصان الغاذية لزم الدور قلت الاسباب المحللة زمان الكهولة
وان كانت اقل لكن مدة تاثيرها فيه اطول وقد يكون الضعف اقوى

فهلا اذا كان اطول مدة فكيف المساوي فنقول ان الرطوبة الغريزية
ما صبر في الاستقصاء زمان الكهولة وهي مادة الحرارة الغريزية فتضعف
الحرارة الغريزية وتزيد الرطوبة الغريبة والحرارة الغريزية تضعف
عن اصلاحها وتنضيجها وكثرة الرطوبات الغريبة سبب لنقصان
الحرارة الغريزية ولا تزال بالكر هذه الاسباب بعضها بعضا الا ان
تنتهي الى ان الرطوبات الغريزية التي هي للحرارة الغريزية كالدهن
للسراج وكثرة الرطوبات الغريبة كالماء للسراج فيلزم حينئذ انطفاء
الحرارة الغريزية لعدم الشرط ووجود المانع وهو الموت والسبب
الغائي له تخليص النفوس المسجونة من الابدان الى السعادة العظمى
فان لم يكن فليسوا الاخيار المعذر وان يوصل قوم اخرون لان الآن
لا الصل اليهم الا الموت الحاضرين وليسوا بدوام العدم اولى من
الحاضرين بدوام الوجود فالعدل ان يكون لكل حظ من الوجود
القسم الثاني في القوة النامية ابحاث الاول النمو الجسم ان يزداد
لانضمام جسم آخر اليه من جنسه بحيث تتداخل اجزاء المزيد عليه وصلة
الذبول ويفترق بينهما وبين السمن والهزال ان الواقف في النمو
قد يسمن والنامي قد يهزل ولمنه ان اجزاء الزيادة اذا احدثت
المتاخرين ودخلت فيها وتشبهت بطبيعته واندفعت اجزاء
الاصل الى جميع الاقطار على نسبة واحدة في نوعه فذلك هو النمو
والشيخ اذا صار سمينا فان اجزاءه الاصلية قد جفت وصلبت
فلا تقوى الغذاء على تفريقها والنفوذ فيها فلا يتحقق النمو فيه وههنا
بحث وهو ان كان فيه شيء ثابت اما صورته واما مادته ويمتنع بقا

الصول

عند تبدل المادة فالمادة يمتنع بقاء كلها على حالة واحدة
والبدن في اباحة التحلل والاستخلاف واذا لم يبق كذلك لم يكن البعض
بالتحلل اولى من البعض بالبقاء الدائم وان لم يبق لا المادة ولا الصورة
اصلا لم يبق نمو واجاب الامام عنه بالبناء على المختار ان الفاعل
الابدان مخلوقة من الدم والمني فيكون اولا رطبة ثم يجف يسيرا
يسيرا والنمو انما يكون بنفوذ الغذاء في المسام المستحدثة ولا يمكن
استحداثها الا والاعضاء لينة فيستقر النمو من اول الكون
الى وقت تصلب الاعضاء واذا عرفت النامية هو الفرق بين الغاذية
والنامية عند القوم ان الواحد لا يفعل الا فعلا واحدا ولمانع لنا نقول
فعل الغاذية تحصيل الغذاء والالصاق والتشبيه والنامية تفعلها
فان هذه الافعال ان كانت بقدر ما يتحلل فهو الاغتذاء وان كانت ازيد
فهو النمو ثم ان الجزء الزائد يكون مساويا لما يزيد عليه والا لم يكن نموا
والقوي القوية على الشيء تقوى على امثاله كالقوة على التغذية هي القوة
على التنمية لكن في الابتداء تكون قوية جدا والمادة مطيعة فتكون
وافية بايراد المثل والازيد وبعد ذلك تضعف عن ايراد الزائد
فلا يبقى ثابتة والقوة الواحدة قد يورد المثل والزائد في الناهض
القسم الثالث في المصورة ابحاث الاول ان الامام الذي اقطع به ان البعض
مبدا هو خلقة الاعضاء وصورها قوى مركوزة في المني لانه جسم
متشابه في الحس فان كان متشابه الاجزاء في الحقيقة ايضا وجب
ان يكون الشكل الحادث من تلك القوة في تلك المادة الكرة لان القوة
التي تفعل بلا شعور اذا كانت واحدة في المادة المتشابهة تكون اثرها واحدا متشابها

وان لم يكن في الحقيقة لكنه لما كان مركبا من البسائط فيكون شكل كل واحد منها الكرة فيكون المتولد منه كرات مضمومة بعضها الى بعض والبديهة تشهد بان هذا التركيب العجيب الذي في الحيوان سيما في الانسان لا يجوز صدوره الا من مدبر حكيم وهو اختيار جالينوس في المنافع ونقله عن افلاطون وبقراط فهذا صنع من اراد ان المني فضل الهضم الاخير وانما يكون بعد نضج الدم في العروق وصيرورته مستعدا استعدادا تاما الان يصير من جوهر الاعضاء الاصلية ولذلك فان الضعف الحاصل من استفراغ المني اقوى مما يحصل من استفراغ امثاله من الدم الذي لذلك يورث الضعف في جوهر الاعضاء الاصلية ثم كلام ارسطو يشعر بان لا مني للمراة واسند جالينوس فيقول مني الذكر مثل ذعم مني الانثى بانه ابيض لزج سيلانه على العضو المخصوص يوجب اللذة المخصوصة وجه منه رقيق وفيه قوة عاقدة كان للمراة رطوبة بهذه الصفات فهي المني اما الاول فان جالينوس حكى انه وجد في الاناث مملوا من رطوبة تشبه رجيعا ولانه لولا ذلك لكان يطلق البيضتين واوعية المني فيهن عبث والثانية ايضا حاصل فان جالينوس حكى انه ذكر المعتبر يشبه ما احتاج الرحم لطول عزوبتها واسترعت سيلا كثيرا ووجدت تلك كلذة الجماع ولانهن قد يحتلمن ويرمين منيا وسبب اللذة سيلان الحار الحاد اللاذعة على عضو يقبل منه كاللذع اللطيف في متعة تجربة وتدسيم كناية في ذلك فيكون اللذة من عود الحالة الى المجرى الطبيعي عند عود وضع الحالة الخارجة عن المجرى الطبيعي عن معوظ وهي كلذة الحكة عند

واللذة الحاصلة من سيلانه بين فانه على سطح رحم قريبة العهد بالاندمال الا ان الذي في الجماع اشد لانه ليشتد الاسباب الفاعلة والمنفعلة والمعينة عليهما والاندفاق غير حاصل بالاتفاق والا العقل العاقد في رطوبة المراة والاظهر فعلها اذ الاقوى القوة الانفعالية اذ لا معنى للقوى الفعلية الا ذلك ما لم يكن مانع والثاني باطل لان المراة اذا قضت وطرها وسال منيها الى رحمها قبل انزال الرجل فلو كان فيه قوة عاقدة وقلا في القوة المعقدة لوجب العقد فان قلت شرط استقلاله بالعقد انضمام ماء الرجل اليه قلت القوة العاقدة ما تقوى على العقد فما لم تقو عليه لم يكن قوة بخلاف رطوبة الرجل فانها لو حصلت في الرحم من غير رطوبة المراة لاستقلت بالعقد فظهر ان الوصفين الاولين حاصلان لرطوبة المراة دون الاخير فالمني ان كان الرطوبة الموصوفة بالاولين فللمراة مني والا فلا واقوى ما احتج به جالينوس ان الاولاد قد يشبهون الامهات ولا سبب للشبه الا المني فلها مني فيه قوة عاقدة حتى يحصل الشبه وجوابه انه لو كان لها مني لكانت المشابهة لازمة ولما حصلت المشابهة بالاجداد ثم كلام ارسطو مشعر بان مني الذكر ليس فيه قوة منعقدة بصير جزءا من الجنين واسم جالينوس احتج ناصر ارسطو بان البيض الذي يتكون قبل سفاد الديك اذا عرض عليه سفاد الديك صار منه فرخ مع ان رجيع الديك ما نفذ اليه واحتج جالينوس بتشكل امسال الرحم للمني في كل منهما ظاهر الضعيف وميل الشيخ الى مذهب جالينوس لكنه قال انه احد بالاول في غير حجة قوته ثم قال ما من مني الذكر يتولد منه الروح الحامل للقوى فلا شك انه يصير جزءا من الجنين

يكون الانفجار من الجنين اول عضو يتكون هو القلب بالتجربة
فان المشرحين حكموا به بالتشريح وعند بقراط اول الاعضاء الدماغ
وعند محمد بن زكريا انه الكبد وهما فاسدان ساقها اليها قياس
فاسد فان بقراط شاهد ذلك في بعض الطيور فقاس عليه الانسان
وقال محمد حاجة الجنين الى الغاذية والنامية اشد من حاجته
الى القوى الحيوانية والنفسانية وهو فاسد لان اعتدا العضو
متاخر عن تكونه الذي لا يتم الا بالقوى الحيوانية والحرارة الغريزية
اللتين منبعها القلب وبالقياس الاقناعي فان نقع المني هوائية
ونارية كثيرة فانه يحتمل الحرارة فيه من الهوائية لذلك يستدير باضيه
وبرقع البرد منه اولى بالتجميد والتكثيف لانفصال الهوائية عنه
وتكونه من النارية والهوائية اسهل والحاجة اليه امس ولا بد من
اجتماع تلك الارواح في موضع واحد لان الجنين على الضم والجواب
متساوية فيكون هو الوسط وهو الموضع الذي اذا استحكم
مزاجه كان قلبا ثم مثل الشيخ الى ان القلب والدماغ اذا وجد
في الناطق تعلقت به النفس الناطقة وفاضت منها القوى الحسية
والنطقية ولا يكون عالما بل يكون كما في السكران والمصروع فاذا انفكت
المشاعر ظهرت اثارها والمراد بالقوى الحيوانية قوى بها تستعد
الاعضاء لقبول قوى الحس والحركة الارادية واحتجوا عليها بان العضو
المفلوج قوى نفسانية لان ما فيه من العناصر متداعية الى الانفكاك
انما يجبرها على الاجتماع قاسر قبل الامتزاج والمزاج وما يتبع منه
فذلك القاسر معاند للمزاج وما يتبعه وليس ذلك قوى الحس والحركة

اذ ليس فيه هذه القوى ولا قوى التغذية لانها قد يبطل مع بقاء القوى
الحيوانية ولان الغاذية لو اعدت لقوى الحس والحركة لكان النبات
مستعدا لهما بل اعز بهما وهو المطلوب ولقائل ان يقول عدم ظهور
اثار قوى الحس والحركة لا يدل على عدمها اذ قد يكون ذلك لوجود المانع
ولهذا القول في قوة التغذية والشرطية ممنوعة لان غاذية النبات
مخالفة بالماهية لغاذية الحيوان الباب الثاني

الادراكات الظاهرة اقسام ثم اللمس مباحث آ الحيوان الارضي
لا بد له من قوى سارية في كلية ليدرك المنافي فيحترز عنه وهو اللمس
والذوق لجلب النفع ودفع الضرر اقدم فقدم اللمس عليه ب الاحتراز عن المضر
انما يكون بالحركة وكل ما له هذه القوى وجب ان يكون متمكنا من الحركة
فكان كل حساس متحركا بالارادة والاصداف والاسفنجات لها مع الحس
حركة الانقباض والانبساط ولولاها لما عرف حسها ج قيل قوى اللمس
اربعة الحاكمة بين الحار والبارد والحاكمة بين الرطب واليابس والحاكمة بين
الصلب واللين والحاكمة بين الخشن والاملس ومنها الحاكمة بين الثقيل
والخفيف كل ذلك بناء على ان الواحد الصادر عنه الا الواحد د من
خواص اللمس ان حاملها هو الواسطة ومن شرط الواسطة الخلو عن
الكيفية الواردة لينفعل عنها انفعالا جديدا فيتم الشعور بها
فلا جرم لا يدرك الا ما عدا الاشد احساسا ه اللمس يشعر بتفرق
الاتصال كما يحصل عند الضرب ويقول كما يحصل من لذة الجماع والنوع
الاول من الادراك هو الالم او ملزومه والثاني اللذة او ملزومها ورب
قيل التفرق غير مدرك باللمس بل الالم وقيل العناصر الاربعة حساسة

او ان من طلب الملايم والهرب عن المنافي بذلك عرفنا حس
البهايم فالحجة ضعيفة والمطلوب مستبعد وقال الشيخ في اول
الادوية انا لا نقبل البسيط فوق الجيوب لهرا فه لنفسه فلا جرم كل
ما كان اقرب الى الاعتدال كان اولى بالحس وفيه نظر فان القلب غير
معتدل بالنسبة الى الجلد فكان الجلد اولى بالحس فكان هو العضو
الرئيس القسم الثاني الذوق وهو تالي اللمس ومشروط به لكن لا بد مع
الملامسة من متوسط وهو الرطوبة اللعابية المنبعثة من الملعبة
فان خلت الرطوبة عن الطعوم ادتها بصحة وان خالطها طعم كما في
المرضى فلانت هذه الرطوبة متوسطة بان تخالطها اجزاء ذي الطعم
او بان تتكيف بذلك الطعم فان كان الاول لم تفد تلك الرطوبة الا تسهيل
وصول المحسوس الى الحس وربما يحصل الاحساس من غير توسطها فيه وان
كان الثاني فالمحسوس هو الرطوبة فالاحساس الا بواسطة ولكل منهما
احتمال واما احساس … الذائق لمحسوسها فبغير واسطة القسم الثالث
الشم قيل ادراك الرائحة انما يكون بتحلل اجزاء ذي الرائحة وتبخرها
ومخالطة المتوسط ويصل الى الحاسة والا لما كانت الحرارة تهيج
الروائح بالدلك والتبخير وقيل ان الهوا المتوسط يتكيف بتلك
الكيفية فقط ولو كانت الروائح التي هي للجافل بالتحلل لنقص من
جرم ذي الرائحة فالاستحالة محتمل فيه والحق ان كليهما ممكن وقيل
الادراك يتعلق بالمشموم من حيث هو وهو ابعد الوجوه القسم الرابع
السمع المشهور انه يحصل بتادي الهوا المنضغط بين القارع
والمقروع الى الصماخ وقد مر الكلام فيه في باب الصوت فان وقع

على هذا فالصوت القائم بالهوا القارع مسموع والقائم
بالهوا الذي في الصماخ فالصحيح انه ايضا مسموع لانا لو لم نسمعه من حيث هو
لما ادركنا جهته لان الجهة لا تثبت لها الا تبعا للصوت وان شعور
اللامس بالملموس اذا لم يكن الا عند الالتقاء لا نشعر اللامس بجهة
محل الملموس كذلك هاهنا القسم الخامس الابصار وفيه اطراف الاول تمييز
عن العلم فكل واحد منا يجد من نفسه بالضرورة كونه رائيا ويميز عن
سائر الوجدانيات وانه غير العلم فانا نفرق بين كوننا عالمين بالشيء عند
غيبته وكوننا رائين له عند حضوره فان قلت التميز يرجع الى العلم
بما لا ندرك عندا لغيبة منه ثم الزائد قد يكون بما يثبت بالحاسة من صور
المبصرات قلت قد نشاهد الشيء ونعرف تفاصيله فاذا اطبقنا العين
استمر العلم الاول مع عدم الرؤية والصورة المرتسمة ليست اصلا فيه بل ذات
انضمت الرؤية امرا اضافيا بين الرائي والمرئي فلا منافاة … اتفق
جمهور الفلاسفة والمعتزلة على انه متى كانت الحاسة سليمة والشرائط التي
نذكرها حاصلة وجب الادراك وربما ادعوا الضرورة فيه وربما احتجوا
بانه لو جاز عدم الرؤية عند هذه الامور لجاز بحضرتنا جبال شاهقة
ولا نراها وقوم جوزوا عدم الرؤية عندها فانا نرى الجسم الكبير صغيرا من
بعيد فلو راينا جميع اجزائه لرايناه كبيرا فاذن نرى بعض اجزائه دون
بعض مع استواء الكل في الشرائط فان قلت الجزء الاوسط اقرب الى الرائي
فان الخط الذي بين الناظر وذلك الطرف وتر القائمة اعظم فالخط
الذي بين الناظر ووسط المرئي اقصر الخطوط … قال اصحاب الانطباع
ان الرؤية بانطباع صورة المرئي في الرطوبة الجليدية فانه يرتسم

فما بين الناظر والمرئي مخروط متوهم راسه يلي الناظر وقاعدته
يلي المرئي وكلما كان المرئي ابعد كانت اصغر وكانت الصورة المنطبعة
فيها اصغر وقال اصحاب الشعاع ان اعتبرنا اتصال الشعاع بالمرئي
نفسه فاذا طالت المسافة فرقت الاشعة فلا تقوى على الابصار التام
وان اكتفينا باتصاله بالضيا المتصل بالمرئي فالسبب كثرة الاجزاء التي
تشوب الضيا فتحجبه عن الاضاءة حتى تجري مجرى الغبار وقيل البعد
الواصل بين الناظر ووسط المرئي قد يكون الف ذراع والذي بين وسطه
وطرفه ذراع واحد والالف والذراع الواحد هو مجموع الضلعين
اطول من الخط الواصل بين الناظر وبين طرف المرئي لانهما ضلعان
وهو ثالث المثلث فكان يجب ان لا نرى من بعد الف وذراع شيا منه
وعن الثاني ان انطباع العظيم في الصغير ان كان محالا لا نتوقف الابصار
على الانطباع والا لم يلزم من صغر الزاوية صغر السطح وايضا اذا
نظر ناظر الى عمود قائم على الارض طوله عشرون ذراعا من بعد عشرين ذراعا
ووقع بذلك الى شخص طوله اكثر من ذراعين على بعد ذراعين من الناظر
منطبع وبصر عند سطح الارض الذي العمود والانسان قائمان عليه
فان المرئي من ارتفاع العمود اصغر من ارتفاع قامة الانسان مع ان
الزاوية التي يرى بها العمود نصف قائمة والذي يرى بها الانسان اعظم من
نصف قائمة وايضا اذا ادرك الانسان شخص انسان على ثلثة اذرع
ثم تباعد عنه حتى صار البعد خمسة اذرع فانه لا يرى مقداره اصغر
من الاول وان كان اصغر لكنه غير مشعور به وان التفاوت في الزاوية
كثير جدا والاجزا الهوائية وان كانت مانعة من الابصار لكنها متصلا

فوجب ان لا نرى المرئي وان لم يكن متصلا وجب ان يرى الشي الكبير اذا نظر
اليه من المحل وان لم يكن مانعة بطل العذر وجواب تحقيق انا اذا نظرنا
الى الورق ومواجز اصغير جدا متجاوره فالاحساس بكل جزء
لا يتوقف على الاحساس بالباقي لامتناع الدور فصح الاحساس بكل
واحد منها من غير احساس بالاخر لكن بكل واحد يصح ان يرى مع ان لا نرى
البعض وهو المطلوب واجاب بان دعوى الغرور باطل كدعوى الغرور
في ان ما البحر لا ينقلب ارضا دفعة وانه لا يتولد الانسان بلا والد وان كان
ممكنا وهو الجواب عن الاستدلال البحث الثالث شروط الادراك بسبعة ان لا يكون
المرئي في غاية القرب فان المتصق بسطح البصر لا يرى وان يكون مقابلا
او في حكم المقابل كالاعراض وان لا يتوسط بينهما وبين المرئي حجاب ولا يكون
المرئي مضيئا من ذاته او من غيره وان لا يكون في غاية الصغر وهذا الشرط
يختلف باختلاف قوة البصر وضعفه وان يكون المبصر كثيفا اي لون
او ضوء وان لا يكون في غاية البعد وانه يختلف باختلاف قوة البصر وضعفه
وعظم المرئي وصغره وقد ثبت بالاستقرا ان البصر لا يدرك شيا من المبصرات
التي يكون معها هو او اصل وادراكه له الا بانعكاس الاشعة هذه الشرائط
وانها اذا حصلت والحاسة سليمة حصل الابصار وبين البعد الذي في الغاية
والقرب الذي في الغاية ابعاد محلها غير محصورة يدرك البعد ذلك المبصر
كل واحد منها ادراكا يخصه بجميع اجزائه وما فيه من المعاني اللطيفة التي يصح
ان يدرك واذا كان على بعد من هذه الابعاد ثم تباعد عن المبصر تدريجا حتى
خفي عنه اجزاؤه الصغار ومعانيه اللطيفة كالنقوش والغضون
فاذا كان الطف خفي قبل خفا الاكبر وسطا وجملته قبل خفا كلها حتى ينتهي

الى الحدقة ثم البعد الذي يدرك البصر المبصر اذا كان صحيحا غير مفرط في البعد
يختلف بتلك الابعاد ونسميها بالمعتدل له وما عداه بغير المعتدل الرابع
قال الطبيعيون الابصار لاجل ان يرد على البصر صورة من المرئي
والرياضيون انه يخرج شعاع من العين على شكل مخروط زاويته عند
مركز البصر وقاعدته عند سطح المبصر ثم قيل ذلك المخروط مصمت
وقيل الشعاع خطوط مستقيمة هي اجسام دقاق اطرافها
مجتمعة عند مركز البصر وتمتد متفرقة الى المبصر فما انطبق عليه من المبصر
اطراف هذه الخطوط ادركه البصر وما حصل بين اطرافها منه لا يدركه
البصر ولذلك قد يخفى عن البصر الاجزاء التي في غاية الصغر والمسام التي
في غاية الدقة في سطوح المبصرات وقيل يخرج من العين خط مستقيم
ينتهي الى المبصر ثم يتحرك على سطحه في غاية السرعة طولا وعرضا فيحصل
الادراك بسببه وقال غيرهما الخارج من العين شعاع لكن من الشعاع
الذي فيها يكيف الهواء بكيفيته فيصير ذلك سببا في الابصار الخامس
يدل على بطلان الشعاع وجوه أ انه لو خرج من العين لتشوش عند هبوب
الرياح وانفصل لانقابل الوجه حتى نرى ما لا نقابله ولا نرى
ما نقابله ب حركات الشعاع غير طبيعية والا لكانت الى جهة واحدة
ولا قسرية لانها على خلاف الطبيعة ولا ارادية واذ لا حركة له فلا ابصار
ج اذا خرج الشعاع من العين فان بقي متصلا بها وبكل المرئي فيلزم
ان يخرج من العين مع صغرها جسم مخروط عظيم هذا العظم وقد
ضغط الهواء والافلاك لو نفذ في الخلا ولزم ايضا ان لا يرى شخصان
مرئيا واحدا لامتناع تداخل المخروطين وان لم يتصل بكليته المرئي لم يركما

وان انفصل الشعاع من العين امتنع الابصار به د انا نرى الاشخاص
تحت الماء وسود الجسم فيه ... اذ لا خلا فيها في الماء ولو كان
الابصار بالشعاع لتوقف على زمان حركته الى المرئي ونحن نبصر الثوابت
عند فتح العين ويدل على بطلان تكيف الهواء بشعاع البصر انه لو توقف
الابصار على ذلك التكييف لكان كلما كثر الراءون قوي الابصار او لا حصل
اصلا لان تلك الكيفية ان حصلت لاستعداد ادراك واحد لم يكن عند اجتماع
العيون حصول تلك الحالة لبعضها اولى من بعض لان كل واحد مستقل
بحصولها ويمتنع تعليل الواحد بالذات بعلل ولزم الثاني وايضا نعلم
بالضرورة ان نور عين العصفور لا يتقوى على ان يستحيل ما بينها وبين
الثوابت احتج القائلون بالشعاع بان واحدا منا اذا نظر الى ورقة
يراها كلها ولا يتبين له من جملتها الا قدر ما يمكنه التحديق نحوه ثم كذلك
في كل حال فيقلب حدقته من سطر الى سطر وما ذلك الا لان مسقط سهم
المخروط من الشعاع اصح ادراكا وجوابه منع انحصار السبب فيه
وزعم الشيخ ان المبصر هو الصورة المنطبعة في العين وفيه نظر فان
انطباع العظيم في الصغير ممتنع ولا يعرض بانطباع الصور العظيمة
في المرآة وفي الخيال مع صغرهما لانا نمنع النفس من قبول الاجسام
متناسبة في قبول الانقسام الى غير النهاية فجاز ان يقبل الصغير من
الشكل ما يشبه العظيم وايضا يجوز ان يدرك من الاجزاء الصغيرة ما كان ذلك
ثم لسرعة الانتقال الى الكل واحدا نظن انه رأى كله دفعة قلنا ان لم يرد جزء
من اجزاء الصغير اصغر من كل جزء من اجزاء الكبير ويعود المحذور
سرعة الانتقال ضعيف لان صورة الاول ان لم يبق عند الانتقال عنه

لا لكون المرئي بدلا لابعضه وان بقيت على المحذور شبهة كان
ارسطو اجل من ان يذهب الى ما ذكرنا فلا بد من تاويل مذهبه على وجه
صحيح فنقول الضوء ينعكس الى المقابل ومنه اول وهو ضوء المقابل
للمضيء بالذات وهو منه ثان وهو ضوء المقابل للمقابل ثم ثالث وهو ضوء
مقابل المقابل الثاني فان الهواء قبل طلوع الشمس يضيء بمقابلة الشمس
وهو اضوء من الدار بمقابلة ذلك الهواء ثم هواء الصحن بمقابلة هواء الصحن
وهكذا ولما كانت العلة اقوى من المعلول كان الضوء الاول اقوى ثم الثاني
ثم الثالث واللون ايضا ينعكس الى ما يقابله وهو المشاهد منه كما نشاهد
من احمرار الجدران من احمرار السائر اذا ثبت هذا فنقول الاجسام
كما تكتسب ضوء المقابل ولونه تكتسب العين ايضا فانا اذا نظرنا الى قرص
الشمس ثم غمضنا العين فانه يبقى خيالها فيها واذا نظرنا الى روضة خضرة
ساعة فان العين تكتسب الخضرة ولو نظرنا بعد ذلك الى لون آخر نرى
ذلك اللون كانه ممتزج بالخضرة فالمبصر اولا وبالذات هو الضوء واللون
ويحصلان في الجليدية والاثر مساو لمؤثره في الشكل لا جرم اطلق ارسطو
انه لا بد في الابصار من انطباع مثال المحسوس وصورته ولم يذهب الشيخ
الى ان المرئي تلك الصورة المرتسمة في العين لكنه زعم انه لا بد في الابصار
منها فاذا حصلت في العين وتاثرت الحاسة بها تنبهت النفس فاحست
بالمرئي الموجود في الخارج على عظمه وفي جهته وبحسب قربه وبعده
والمتاخرون لما فهموا مذهبه على وجه يخلو عما لا ينبغي فبان يقولوا
الابصار بعين هذه الصورة وقالوا هي الابصار والمبصر معا واما
الوجود الخارجي فغير مرئي البتة فتعرضوا لهذه الخرافات شرض فذلك الحكيم العظيم
لطعن الطاعنين

واذا حصلت هذه الجملة عرفت انه لا منافاة بين ما اخترناه ههنا
وبين ما ابطلناه في سائر كتبنا من قول المتاخرين هكذا قال الامام
اقول زعم بعض اصحاب الانطباع ان سبب رؤية الانسان وجهه في المرآة
انه ينطبع من الوجه صورة في المرآة ثم من تلك الصورة صورة اخرى
في العين وزعم اصحاب الشعاع ان شعاع العين ينعكس من المرآة لصقالتها
الى الوجه فيصير الوجه مرئيا والاول باطل لان صورة الوجه لو انطبعت
في المرآة لانطبعت في موضع معين وامتنع تغيرها عنه كما نوكس لون الجسم
فانه لا ينتقل بانتقال المستقل بين الصورة المنطبعة في المرآة منتقلة بانتقال
المستقل فانا نرى الاشجار المنطبعة في الماء منتقلة بانتقالها ولانها اما
ان تنطبع في سطحها الظاهر لكنا نراها تحت سطحها كالنقوش المنقوشة
في ظاهرها لكنا نراها غائرة واما في عمقها وليس للمرآة ذلك العمق ولان
ما في عمقها لا نرى لكثافتها ولان المرآة اذا لم تكن ملونة لا نرى فيها السطح
والعمق كالهواء وان كان فيها لون فيكتسب يختلط مع لون المرئي كل منهما على حافته
والثاني ايضا باطل لان انعكاس الشعاع عن المرآة ليس لصلابتها اذ لا
صلابة للماء ولا لها ولا لملاستها معا لذلك بل لملاستها وحدها ولا يعتبر
في ذلك سطح كبير لان اطراف الشعاع الخارج عن البصر يكون اولا في غاية الصغر
وانما يلاقي كل خط دقيق منه جزءا مساويا له وينعكس عنه ولا ينفذ لانه يلقيه
عليه ولو كان السطح الاملس الذي يلاقيه اصغر منه لم ينعكس عنه ثم ان كل
واحد من سطوح الملح والبلور الجرمي اعظم من اطراف تلك الشعاعات
لا يجري الكشف لتلك الاجزاء اصغر من اجزاء الشعاع بعيد فوجب ان يوجد
هذا العكس عن جميع الاجسام وان كانت خشنة لان الخشونة للزاوية ولا بد

مثل المرايا الصقيلة من سطوح ملس والا فهب انا عرفنا انه يه فكل جسم مولف
من سطوح ملس فوجب هذا العكس عنه فان قلت السطوح الخشنة
مختلفة الاوضاع فلا تنعكس الاشعة الى جهات شتى وتشذب قلت
التشذب ايضا موجود عن المرايا المشكلة اشكالا لا تنعكس الاشعة عنها
الى نصف كرة العالم وربما لا يبلغ التشذب عن الخشن الى ذلك الحد
واذا بطل المذهبان فالمعلوم ان الصقيل اذا كان بحيث يكون نسبة
المرئي اليه كنسبة العينين اليه حصل الاحساس واما ما عليه مفصلا
فلا علم لنا به وفي الجواهر قال اصحاب الانطباع صورة المرئي تنطبع اولا
في الجليدية وليس الابصار عندها والا لرأينا المرئي الواحد بالعينين
شيئين كما اذا مسسنا بالبدن شيئين يكون لمسين وكما ان الصورة الخارجية
ممتدة منها في الوهم مخروط فتشتد الا ان يصير ذا ... سطح
الجليدية كذلك الصورة التي في الجليدية تتأدى بواسطة الروح المصبوب
في العصبتين المجوفتين الملتقيتين على هيئة مخروط فيلتقي المخروطان
هناك وعند الملتقى روح مدركة وحينئذ يحصل من الصورتين صورة
واحدة عند الروح الحامل للقوة الباصرة ثم ان من قرر ذلك يكون
... المرئي لا ... له والا فتراق الادراك مرة اخرى لافتراق
... فاذا لم يتأد الصورتان الى موضع واحد بل انبثت كل صورة
الى جزء آخر من الروح الباصرة لان مخروطي الصورتين لم يتحدا فنفذا
... الى التقاطع لزم منه ان يطبع مركز ... سطح عن الجليدية
خيال ... وهو الحول قال صاحب الشعاع اذا كان قدامنا جسم
على بعد عشرة اذرع واخر على بعد ذراع لا يحجب الاول عن بصرنا فاذا نظرنا
اليه

وجمعنا البصر عليه كما لا يسطو اليه غيرنا فانا نراه واحدا ونرى في تلك الحالة
الابعد شيئين ولو جمعنا البصر على الابعد فانا نرى واحدا كما هو ونرى الاقرب
شيئين وجرب من نفسك ... عليه فلو كان سبب ... الواحد اثنين ما ذكرتم
من انحراف العصبتين لما كان يرى احدهما واحدا والاخر اثنين الا كان
موكب العصبتين ... وهو محال ثم قال بسببه ان النور
الممتد من كل عين على شكل مخروط راسه عند العين وقاعدته عند المرئي
... هذا النور في سهم المخروطين ... يلتقيان عند البصر ويتحدان وجمع البصر
هو التقاء سهمي المخروطين عليه واما الاحول فان سهمي مخروطي عينيه لا يلتقيان
على شيء واحد بل يرى الاشياء ابدا بطرف المخروط لا بوقوع السهمين عليها
والطرفان ... فلا جرم يرى اثنين ثم اتفق الحكماء على انه لا بد من توسط
الشفاف ... امتناع الخلاء ... وقوع ذلك اتفاقا الا فيما الطرف
الثاني في المبصرات ... المبصر الضوء واللون والاطراف والحجم والبعد
والوضع والشكل والتفرق والاتصال والعدد والحركة والسكون والملاسة
والخشونة والشفيف والكثافة والظل والظلمة والحسن والقبح والتشابه
والاختلاف وامور اخرى راجعة اليها كالترتيب الداخل تحت الوضع والكتابة
والنقوش الداخلة تحت الترتيب والشكل وكالاستقامة والانحناء والتحدب
والتقعر التي هي من الشكل وكالكثرة والقلة الداخلتين تحت العدد وكالتساوي
والتفاضل الداخلين تحت التشابه وكالضحك والبكاء الداخلين تحت الشكل
والحركة وكالبشر والطلاقة والعبوس والقطوب الداخلة تحت الشكل واللون
وكالرطوبة واليبوسة فان البصر انما يدرك الرطوبة من السيلان واليبس
من التماسك ... في المبصرات حقيقة فالضوء واللون مبصران حقيقة معا

وفي الانوار نظر واما تمييز بعض المبصرات المحسوسة عن بعض فذلك بالحس
ثم قيل ادراك اللون اقدم من ادراك لون مخصوص وامتناع غيره لان
الاعم اعرف ومعرفة امتناع الشي عن غيره متوقف على معرفته وايضا
الجسم المتلون بالالوان يراه في الظلمة ملونا من غير معرفة خصوصية الالوان
قبل ادراك خصوصية اللون ثم فان الدايرة اذا اخرجت من مركزها
الى المحيط خطوط بالوان مختلفة وادبرت بسرعة فانا لا ندرك خصوصية
كل لون بل يدرك كانها لون واحد مركب من تلك الالوان وما ذلك الا لان واحدا
منها لا يبقى زمانا محسوسا وقيل ايضا ادراك الضوء واللون العامين
ثم فانا اذا فتحنا الكوة لا نرى الضوء في ان فتحها الا في ذلك الان الاول
السابق الاعلى الخط والنقطة وهما الان السابق الضوء وان قبله كل الضوء
واللون المختص بها غير محسوس بل في زمان فتحها وهو المطلوب بحث
المشهور ان القوة الباصرة متعلق بالشخص من حيث هو لا بالماهية وفيه نظر
فان الشخصين المتساويين مطلقا تشتبه احدهما بالاخر وانما يكون الاشتباه
لعدم الشعور بالمحل لعكس كل واحد منهما يخالف الاخر من حيث هو فلو
كانت القوة الباصرة متعلقة به من حيث هو لما وقع الاشتباه لوجوب
الشعور بالامتياز واما الاطراف وهي النقطة والخط والسطح
فالاظهر انها مرئية لانا ندرك المقدار بالحس بين العظيم والصغير وما ذاك
الا للاحساس بان سطح احدهما اعظم من سطح الاخر والاحساس بها
مشروط بالاحساس بالسطحين فهي من المبصرات الغير المحسوسة وهي لعدا
الضوء واللون والاطراف اما المقدار فلانها عمق الجسم المرئي غير مرئي والبعد
ايضا كذلك فانا ما لم نر بين الجسمين المتباعدين جسما ملونا نستدل

متوسط بينهما على تباعدهما لا نعرف تباعدهما بل اذا نظرنا الى اجزاء
بعيدة بين عنا وكان احدهما بعيدا عن الاخر ولا نرى بينهما من الاجسام الملونة
لا نحس بتباعدهما واما الوضع والانفصال ففيهما نظر والشكل داخل
في الوضع والتفرق عدمي والعدد انما يدرك في الاجسام بواسطة التفرق
والحركة لا نشعر بها الا عند اختلاف الوضع من الاجسام الملونة والا
فلا شعور بها كما في راكب السفينة في وسط البحر والشعور بالسكون تبع
للشعور بالوضع الواحد والملاسة والخشونة داخلتان في الانفصال
والوضع والشفيف والكثافة فالشعور بهما استدلالي لان الجسم ان لم يحجب
ما وراه من الابصار فهو الشفيف والا فالكثيف والظلمة فيه نقصان
وهو عدمي اذ هو احد انواع الضوء والظلمة غير مرئية فانه لا فرق بين
الاعمى ومن في الظلمة في عدم الابصار والحسن والقبح حالتان يحصلان
من مركب الشكل واللون والمشابهة والاختلاف في الشعور بها للقوة
المميزة القسم السادس في احكام الحواس الظاهرة فلو كان حس
اخر ممكنا لكان حاصلا لنا لان الطبيعة لا تسلم من درجة الى ما فوقها
الا وقد استكملت كل ما تحتها في النوم واليقظة المتعلق الاول
للنفس جسم لطيف يكون من بخارية الاخلاط يسمى بالروح فاذا انصب
ذلك الروح الى الحواس الظاهرة حصلت الادراكات الظاهرة وهي
اليقظة وان لم ينصب اليها او رجع عنها تعطلت الحواس الظاهرة وهو النوم
ثم غور الروح الى الباطن وعدم بروزه الى الظاهر قد يكون طبيعيا وقد لا يكون
والغور الطبيعي قد يكون سببا لغيره وهو ان يعود الروح الحيواني
الى الباطن لانضاج الغذاء فيتبعه الروح النفساني كما تتبع في حركات الاجسام اللطيفة المتمازجة

ولا يكون نتيجتا فذلك عند تحلل قوى الروح بعد اليقظه فيفو الى
الباطن لطلب البدل وعدم البروز الطبيعي بان يكون الروح قليلا يحتاج
ان ينفي قسطا منه في المبدا ويذهب قسطا الى الخارج فيبقى الروح في المقدار
وانبسط وبان يمتلي الدماغ من الرطوبات الموافقه ويسد المجاري
فلا يمكن من البروز بما يرطب جوهر الروح فلا تقوى على البروز
كالنوم السكري او الشبعي واما غير الطبيعي فاذا اقبلت الطبيعه على
نضج الغذا تبعها الروح النفساني واذا عرض للروح تحلل غير طبيعي
كالاستفراغ والتعب وهو اشبه القسم الثاني من النوم الطبيعي واذا
اصابت بعض الاعضا المشاركه له افه فينقبض الدماغ بسببها فيسد
المجاري فلا ينفذ الروح وقد ينضغط الدماغ نفسه عند ما يصيبه ضربه
فيعرض النوم والبرد كان داخليا او خارجيا دوائيا او غذائيا منوم
لانه يكثف الالات ويغلظ الروح والرطوبه منومة لانها تغلظ الروح
وتسد المنافذ وترخي الاعضا فتطبق المجاري والاذكار الكثيره تنوم
لتسخين الدماغ من الحركات النفسانيه فيجذب الرطوبات اليها
والخوف العظيم ينوم لما يحصل معه من انقباض الروح الى الباطن

الباب الثالث في الادراكات الباطنه مباحث في القوه
المدركه اما مدركه للجزئيات او للكليات والاول الحس الظاهر كما تقدم
والباطن اما مدرك فقط او مدرك ومتصرف والاول اما ان يدرك الصور الحسيه
كخيال الحاصل من زيد وعمرو او المعاني الجزئيه كادراك ان هذا الشخص
صديق وهذا عدو فالمدرك للصور الحسيه هو الحس المشترك المجمع لصور
المحسوسات الظاهره كلها وخزانته الخيال والمدرك للمعاني الجزئيه هو الوهم

وخزانته الحافظه واما القوه المتصرفه فهي التي من شانها ان تتصرف
في المدركات المحسوسه في الخزانتين بالتركيب والتحليل فتركب صورة انسان
يطير وجبل من ياقوت وهذه القوه ان استعملتها القوه الوهميه
الحيوانيه تسمى متخيله وان استعملتها القوه الناطقه تسمى مفكره ويدل
على الحس المشترك وجوه في انه لو لم يكن فينا قوه مدركه للملموس والمتلون لما امكن
ان نحكم بان هذا ذاك لان الحاكم على الشيين لا بد وان يحضره المقضي عليهما
وليس هذا الحكم للعقل لانه لا يدرك المحسوسات الا بقوى جسمانيه ولان البهايم
عندها هذا الحكم لان صوت الخشب يذكرها الالم وصورة الحشيش يذكرها
الطعم فللمحسوسات الظاهره اجتماع في قوه سوى العقل واذ ليس شي من الحواس
الظاهره كذلك فهي قوه اخرى وهو المطلوب وهو منقوض عليهم بانا نحكم
على هذا الشخص بانه انسان فعندنا قوه مدرك الجزئي والكلي وليس شي سوى
النفس ثم نرى القطر النازل خطا مستقيما وليس محلها القوه الباصره فانها
تدرك الشي كما هو وليس النفس لما تقدم فهو قوه اخرى وفيه بحث اذ تقدم
ان صور المبصرات تنطبع في الجليديه وانها لا تبقى ولا تزول الا في زمان
فاذا حصلت صورة محسوس في جهة من الجليديه وقبل زوالها تحصل
صورته في جهة اخرى منها فيحصل الامر على شكل الخط فيجوز ان يكون محلها
القوه الباصره ثم النايم والمبرسم يشاهد صورا لا وجود لها في الخارج
فوجودها في القوه المدركه وليس النفس ولا الحس الظاهر لانه معطل ولان
العين ربما كانت محجبة فيدركها قوه باطنه وليس ذلك الخيال الذي
هو حافظ الصور والا لكان كل ما كان مخزونا مشاهدا فهي قوه اخرى
وهو المطلوب واجيب المانع بان النايم قد يرى في النوم خلاو يستحيل

انطباع العظيم في الصغير ولانا نعلم انا لا نذوق الطعم ولا نلمس الكيفيات
بالايدي كذلك نعلم ضرورة انا لا نلذ كيما بمقدم الدماغ واما الخيال
الذي هو خزانة الحس المشترك فهو غير الحس المشترك اذ له قوة قبول الصورة
وله قوة الحفظ واحدهما غير الاخر فان للماء قوة القبول دون الحفظ والحس
المشترك حاكم دون الخيال والمصور في الحس المشترك يشاهد دون الخيال
وكله مبني على ان القوة الواحدة لا تفعل الا واحدا واحتج المانع بان
الروح الحامل لقوة الخيال شيء واحد فلا يكون حصول الصورة في بعض اجزائه
اولى من حصولها في الباقي فوجب حصولها في كليته فاذا حصلت صورة اخرى
حصلت في كليته فيحصل انطباع صورتين في مادة واحدة وانه سبب لتشوشها
فكيف انطباع صور جميع ما نشاهد واما منافع هذه القوة فانه
لولاها لكنا اذا رأينا انسانا وغاب عنا ورأيناه بعده لم نعرف
انه هو وانه موجب اختلال نظام العالم ولما عرفنا الصديق من العدو
والمحسن من المسيء واما القوة المسماة بالمتخيلة تارة وبالمفكرة اخرى
فهي مغايرة للقوى المذكورة فان التركيب والتحليل ليس لغيرها
واما القوة الوهمية فهي غيرها فان المعاني الجزئية غير محسوسة
وغيرها انما يدرك المحسوس وفيه بحث وهو ان هذه المعاني وهي العداوة
بين هذا الشخص في هذا الوقت مفهوم لا يمنع تصوره من الشركة بين
امور فيصح كل واحد منها بدلا عن الاخر فهي كلية ثم المدرك لعداوة
هذا الشخص مدرك له فقد ادرك المحسوس واما القوة الحافظة وهي
خزانة فتعرف حكمها مما سبق وتسمى مذكرة ايضا لانها تقوى على
استعادة الغائبات وقد يرد كلام الشيخ في ان المذكرة هي
الحافظة

هذه القوة الغائبة هي في اشياء تشبه ان يكون القوة الوهمية بعينها المفكرة
والمتخيلة والمتذكرة وهي بعينها الحاكمة فيكون بذاتها حاكمة
وبحركاتها وافعالها متخيلة ومتذكرة وبما تنتهي اليه عملها متفكرة
واما الحافظة فهي قوة خزانتها ح تختلف الآثار النفسانية من وجوه
ما بالوجود والعدم كالتحريك والتسكين والشك والنقص بالشدة
والضعف كالظن والتفرج بالبطؤ والسرعة كالحدس والفكر باختلاف
النوع كابصار السواد والبياض او الجنس كادراك اللون والصوت والتحريك
والادراك في الامور المختلفة بالنوع القريب او البعيد لا يستقل بها قوة
واحدة اذ لا يصدر منها الا واحد وفيه بحث اذ تعدد الآلات وقد يفيد
القوة على المحلقات ثم القوة الباصرة مدركة للضوء واللون والاشكال
ومن اللون السواد والبياض والحس المشترك مدرك لصورة كل محسوس
وكل واحد من الخزانتين حافظ ومدرك اذ لا حفظ بدون الادراك
والمتصرفة في الصور والمعاني مدركة لها فان قلت فعلها التصرف
وهو واحد قلت فالادراكات كلها ادراك فوجب ان يكون المدرك واحدا
واما الفرق بين القوة النباتية والحيوانية فان كونهما واحدة كان النبات
حساسا متحركا بالارادة لوجود القوة المحركة بالارادة فيه وفيه بحث
فان غاذية كل عضو مخالفة بالماهية لغاذية عضو اخر لجواز ان يكون غاذية
الحيوان مخالفة بالماهية لغاذية النبات فلا يلزم من اتحاد القوة المحركة
والغاذية في الحيوان اتحادهما في النبات فقد يكون السلب لافعال
النباتية محلا في الحيوانية وبالعكس حتى لو كان الغذاء والنمو من فعل
النفس لكنا نشاعر بالاحالة والهضم وسرايتها وفيه بحث فقد يكون

للنفس تتصرف فيه مع شعور وتصرف بدونه ثم ان النفس قد تنسى حاله
ولا يبقى ذلك الشعور كما لو احد منا يسمع كلمات متوالية ثم ينساها
احتج من زعم ان مبدا الافعال النباتية النفس بان الانسان اذا اشتدت
حاجته الى الغذا او الهضم كما في ايام البحران فان نفسه تعرض عن الادراك
والتخييل لاستغالها بتلك الافعال وجوابه منع حصر السبب فقد يكون
خوف هلاك البدن يمنعها منها ثم قد يكون تحريك تلك المواد بتوسط
القوى النباتية وهو قولنا والفرق بين الحواس الظاهرة والباطنة يعرف
مما تقدم وكذا بين بعض القوى الباطنة وبعضها الباب الرابع
في ماهية النفس وتجردها اعلم ان ما يشير اليه كل منا بقوله انا سمي الحكماء
المعتبرون على انه موجود لا جسم ولا جسماني لوجوه فالعلم بالكلي لا ينقسم
فان جزء العلم بالشي ان كان علما به فالجزء كالكل والعلم بالشي علوم به
والا فعند الاجتماع ان لم يحصل زايد لم يحصل العلم وان حصل عاد الكلام
وهو منقوض بالعشرة وكل مركب فالصور العقلية لا تنقسم الى متشابهة
الى متشابهين ليكون كل قسم منه علما بما تقدم ولان الجزء والكل لا يختلفان
بالماهية ولوازمها بل بالعوارض ولا يكون اختلاف العوارض الا بسبب المواد
فلا تكون الصور المعقولة مجردة وايضا تكون في اول منه بلا غاية ولا
الى مختلفين لانها ان لم تكن في جسم فهو المطلوب وان كان لها بحسب اجزاء الجسم
اجزاء غير متناهية فلا تكون معقولة وجوابه ان الصور العقلية
ان لم يجب كونها مجردة بطل الدليل وان وجب لا يكون محلها جسما لان
ما يكون في الجسم لا يكون مجردا وضاع التقسيم فتبين ان الصور
العقلية لا تنقسم فلو كان محلها جسما انقسمت الى نصفين وهو
منقوض بالنقطة

والاضافة كالابوة وليس انضاجا انيا الا ان ذلك المحل ان
انقسم عاد المحذور والا كان نقطة وهي طرف المقدار فلا تحل فيها
الصور المعقولة وهو منقوض بالسطح فانه طرف الجسم وهو
مختص بقابلية الضوء واللون لجواز اختصاص النقطة بقابلية الصور
المعقولة الصور العقلية مجردة فلا تحل في غير المجرد ولم لا يكون
مجردة وفيه نظر فان كون المحل غير مجرد لا يمنع من تجرد الصور المعقولة
فانها تحصل في النفس مع انها مخصية معشاه بعوارض بل تجردها
بالنظر اليها الثامن القوة العاقلة تقوى على معقولات غير متناهية
كالاعداد وتقوى على ادراك الضعيف بعد القوي ولا تضعف بضعف
البدن ولا تكل بكثرة الافعال والقوى الجسمانية بخلاف ذلك وفيه نظر
اذ النفس لا تفعل بل تنفعل عن الصور العقلية والقوى الفلكية جسمانية
وحركاتها غير متناهية والارض تقوى على سكنات غير متناهية
وقد يكون القوة الفاعلة اقوى فلا تضعف بضعف البدن ولا تكل بكثرة
الافعال لو كانت القوى العاقلة في جسم من قلب او دماغ لكان عاقلا له
ابدا او لا تعقله دائما اذ التعقل حصول ماهية المعقول في العاقل
ولا يكون تعقلها بحصول صورة اخرى لامتناع اجتماع المثلين في مادة واحدة
فان كفى حصول صورة المحل للعاقل دام تعقله له والا امتنع وفيه نظر
اذ صورة الشي غير متناهية فالحاصل في النفس لو سلمنا حصول ماهية
المعقول في العاقل فتلك الماهية جوهر وصورتها عرض فلا يلزم اجتماع
المثلين في القوة العاقلة مدركة لذاتها لا بحصول صورة ذاتها لذاتها
اذ لا يكون احدى الصورتين بالحالية والاخرى بالمحلية اولى فلو كانت في محل

امكن مدركا لذاتها اذ يكون لذلك المحل مدخل فيه وفيه بحث اذ عدم
الاولوية ممنوع لما تقدم ثم ادراك الذات لا يتوقف على النفس الناطقة
كما في البهائم والقوى لها قائمة في فعلها عن الجسم لانها لو احتاجت
في ادراكها لذاتها وادراكها لادراك ذاتها ولا لنهاية الى آلة تسلسل لكن
موجودية الشيء جزء من موجبيته واذا كان المركب غنيا عن شيء كان الجزء غنيا
عنه وفيه نظر اذ كون الموجودية جزءا من الموجبية ممنوع ثم قال من زعم
ان النفس مدركة للجزئيات انا نتخيل جبلا من ياقوت وبحرا من زيبق ولا
وجود لها في الخارج بل في الذهن ويمتنع ان يكون هذه الصور جسمانية لامتناع
حصول العظيم في الصغير وجوابه انه يمتنع حصول الطول والعرض في غير
الجسماني ثم كل منا يعلم انه الذي كان قبل بعشرين سنة مع ان تلك الاجزاء
ما بقيت اذ ليس بعض الاعضاء بالتحلل اولى وجوابه لعل الاجزاء الاصلية
اقوى فلا تتحلل الى آخر العمر ط لا بد وان يكون في الانسان من حاكم واحد
مدرك لجميع الادراكات الظاهرة والباطنة فانا قد نحكم على الشيء الواحد
بانه حار او بارد حلو او مر والحاكم على الامور لا بد وان يكون مدركا لها
وكذا القول في بقية الامور وايضا انا نحكم على زيد بانه انسان وعلى هذا الفرس
بانه ليس بانسان وليس في البدن شيء هذا شانه وفيه بحث فانه انما يتم لو كان المدرك
لجميع الادراكات هو النفس وانه ممنوع لم لا يكون في البدن قوة حساسة فانه لا يدرك
الالم واللذة ى العالم بمضادة السواد والبياض يجب كونه عالما بماهيتهما
فلو كان محل العلم جسما او جسمانيا لزم اجتماع الضدين في جسم واحد وجوابه
ان اجتماعهما في الجسم كاجتماعهما في النفس احتج المانع بان كل احد يعلم ذاته
المخصوصة ويميزها عن غيرها بالفرق وما ذكرتم من المعنى ليس كذلك

وجوابه بالفرق وجوده ويميزه لا ماهيته المخصوصة وبان المدرك
للجزئيات جوهر غير مجرد فانا نعلم ان في البدن قوة لامسة ونحكم على النار
المحسوسة بانها حارة فالمدرك للكل جوهر غير مجرد وجوابه ان النفس
عندنا مدركة للكليات والجزئيات البحث الثالث النفس غير المزاج لوجوه
ا البدن مركب من عناصر متضادة الكيفيات متنازعة الى الانفكاك
فاجتماعها لقاسر فان كان قوة لا تبقى الا بعد الاجتماع مدة مديدة فهو
نحو شيء وليس في المزاج وما يتبعه لان علة الامتزاج سابقة والمزاج
وما يتبعه مسبوق وجوابه ان الاجتماع قد يبقى لشدة ما بينهما من الالتيام
او يكون المزاج او ما يتبعه اوجب حالة تحفظ ذلك الاجتماع ثم لا يجب
ان يكون جامعه اذ الاجتماع يحصل ويبقى مع عدم النفس ولان شرط
حدوث النفس المزاج فهي متأخرة عنه وليس الجامع قوة مزاجية للابوين
اذ يعود الكلام فيه ولانه لو صح ذلك لجاز ان يكون الجامع والحافظ القوة
المزاجية للابوين ب ان اللامس منفعل عن الملموس والمزاج اذا انفعل
وحدث آخر فلا يكون المدرك الزائل لا ان المدرك مع المدرك ولا الحادث
لان الشيء لا ينفعل عن نفسه وجوابه لا نسلم ان الادراك هو الانفعال ج المزاج
قد يمانع مقتضى النفس كما في الرعشة فلو كان النفس عين المزاج لصدر
عنها متضادان وفيه بحث فقد يكون احدهما مقتضى الحركة النفسانية التي
تقتضيها الكيفية المزاجية والاخر مقتضى الكيفية العنصرية البحث الرابع
قيل النفس هو الجسم الذي يكون البدن منه وهو باطل لاستواء الاجسام
في الجسمية ولان الانسان قد لا يغفل عن ذاته وان غفل عن جميع اجزاء بدنه
ولان البدن في التبدل والانسان باق طول عمره الباب الخامس في صفات النفس ابحاث الاول

اكابر الحكما على ان الانسان هو النفس والبدن آلته لكنه يبطل ما قيل
الانسان هو الحيوان الناطق فان الحيوان هو البدن الا اذا قيل
الحيوان هو النفس ايضا وقال فرفوريوس النفس تتحد بالبدن ودليل
بطلان الاتحاد يبطله وتعلق النفس تعلق العاشق بالمعشوق لا تتمكن
من مفارقته ما دام باقيا ت مدرك الجزئيات القوى البدنية دون
النفس وعندنا مدرك الكليات والجزئيات هو النفس فانا نحكم على زيد
بانه انسان ولا بد في التصديق من تصور الطرفين فمدركهما واحد لكن
مدرك الكلي النفس فمدرك الجزئي هو النفس ولان هذا السواد مركب من السواد
وهذا ومدرك الكل مدرك لكل جزء فمدرك هو السواد ومدرك للسواد
ولان علم الانسان بالمه ولذته ضروري ولان كل واحد منا اذا اراد
تحريك بدنه المخصوص لا مطلق البدن فلا بد من الشعور ببدنه المخصوص
احتجوا بوجوه ا لو كان المدرك للمحسوسات النفس تعطلت الاعضاء عن
قواها فلا يكون اللسان ذائقا والعين مبصرة وجوابه ان ثبوت
هذه القوى للاعضاء لا ينفي كون النفس مدركة فان الناس يقولون تكلمت
باللسان وابصرت بالعين ولا يقولون اللسان تكلمت والعين ابصرت
ب اذا حلت الآفة عضوا ابطل فعله او نقص وتشوش وجوابه ان ذلك
لا ينفي كون المدرك النفس ج ولزم كون البهائم لها نفوس ناطقة وجوابه
انه لا يلزم من كون النفس مدركة للجزئيات ان يكون كل مدرك للجزئيات نفوسا
ناطقة د ان ارتسام صور المحسوسات في المجرد محال وجوابه ان انطباع
العظيم في الصغير ابعد من انطباع المقادير في المجرده لو كانت النفس هي المدركة
للمحسوسات لما توقف الاحساس بها على حضورها اذ القرب والبعد على المجرد
محال

وجوابه ان القرب والبعد يعتبر في الة الادراك لا في المدرك و
المتخيل بقوة جسمانية فانا اذا تخيلنا مربعا مجنحا بمربعين متساويين
يميز كل واحد منهما عن الاخر في الخيال وذلك التمييز ليس للماهية
ولوازمها لتساويهما بل بالعوارض فاختصاص كل واحد منهما
بذلك العارض ليس في الوجود الخارجي فقد لا يكون المتخيل موجودا
في الخارج بل في الذهن فان كان محلهما واحدا لم يتميز العارض بل يكون
احدهما في جانب والاخر في جانب فلا يكون ذلك المحل الا جسما وايضا
الصور الخيالية قد يكون بعضها اعظم من بعض وذلك التفاوت
ليس للماخوذ عنه فقد لا يكون موجودا بل لان الصورة تارة ترتسم
في جزء عظيم فيكون عظيمة وتارة في جزء صغير فيكون صغيرة وجوابه
انه بنا على نفي المثل الافلاطونية ز الوهم قوة جسمانية لان المدرك
لصداقة هذا مدرك له ومدرك هذا الشخص قوة جسمانية وجوابه ان
القوة المتعلقة بصداقة هذا الشخص لو كانت متعلقة بهذا الشخص
لم يكن ممتنعا ان القوة المتعلقة بهذا الشخص غير القوة المتعلقة بصداقة
هذا الشخص وان لم يكن لم يلزم من كون القوة المتعلقة بهذا الشخص جسمانية
كون القوة المتعلقة بصداقة هذا الشخص جسمانية البحث الرابع النفوس البشرية
متحدة بالماهية لان الناس مختلفون بالاخلاق وليس ذلك لاختلاف الالات
البدنية لان الشخص الواحد مع تغير المزاج غاية التفاوت قد يبقى على
خلق او اخلاق بل لاختلاف الماهية احتج المانع بانها مشتركة في كونها
نفوسا انسانية ولو كانت مختلفة بالماهية لكانت مركبة من الجنس والفصل
وجوابه ان المشترك كونه موجودا ليس بجسم ولا جسماني وهو مدرك ومدبر للبدن

وقد يكون هذا عرضاً عاماً للاجناس ثم لا نسلم ان النفس غير مركبة
ولا يلزم من تركبها كونها جسماً ثم انه لا يجوز تعلق نفسين ببدن واحد
فان كل انسان يجد نفسه واحدة ولا بالعكس والا كان معلوم كل
واحد معلوماً للآخر واحتج ارسطو على حدوث النفس بانها لو كانت
موجودة قبل البدن فان كانت واحدة وبقيت بعد التعلق واحدة
كان لكل الناس نفس واحدة وان انقسمت كان غير الجسم قابلا للانقسام
وان كانت كثيرة لم تتميز ولا بالعوارض لاتحادها بالنوع وكون اختلاف
المتماثلات في العوارض لاجل المادة ولا مادة لها قبل والبحث فيه ما تقدم
من اختلاف النفوس بالنوع وان النفس لا تقبل القسمة ام لا وقد يقدم
ثم يجوز ان يكون قبل التعلق ببدن متعلقة ببدن آخر لا الى نهاية والتقسيم
يوجب عدم بقاء النفس بعد الموت قال الامام للاعلى على الظن انه لا يجوز
ان يكون ماهية كل شخص نوع شخصها فلابد وان يوجد شخصان من نوع واحد
وهو المطلوب وهذه الحجة وان كانت مبنية على بطلان التناسخ لكنه
يبطل بما لا يكون مبنيا على حدوث النفس لئلا يلزم الدور والفرق بين
ما قبل البدن وبعد الموت ان كل نفس تشخصت ببدنها وشعورها ببدنها
باق بعد المفارقة فيحصل الامتياز ذنب التناسخ القائلون بتقدم النفوس
منهم من احال خلوها عن بدن فلزم التناسخ ثم قيل لا يجوز انتقال نفس
الانسان الا الى انسان آخر وقيل يجوز انتقالها الى بدن حيوان غير انسان
وقيل يجوز الى النبات وقيل الى الجماد ايضا ويسمون انتقال نفس انسان الى انسان
نسخا والى الحيوان مسخا والى النبات فسخا والى الجماد رسخا ويدل
على بطلان التناسخ ان النفس لو كانت متعلقة ببدن آخر لتذكرت تلك الاحوال

لان محل العلم والذكر باق وفيه بحث اذ يجوز خلو الانسان عن تذكر
احوال نفسه اياما وسنين فليجز ذلك دائما وقد يكون تذكر احوال كل بدن
مشروطا بالتعلق به ويدل عليه بناء على حدوث النفس ان حدوثها استند
الى علة قديمة يتوقف تأثيرها على حدوث استعداد القابل وقابلها
البدن فيتوقف على حدوث المزاج الصالح لقبولها وعند حدوثه
يجب فيضان النفس الناطقة عن العلة فلو تعلقت به نفس اخرى بالتناسخ
تعلقت نفسان ببدن واحد وفيه بحث اذ البدن المعين قد يصلح للنفس
التناسخية فقط ثم النفس المتقدمة يجوز تعلقها بالبدن المعين ولعل ابتها
نه تكونه وكان تعلقها به مانعا من حدوث النفس الاخرى والفلاسفة
من التناسخية عولوا على ان الدورات الماضية غير متناهية فالابدان
الماضية غير متناهية والنفوس المفارقة عنها باقية الآن فهي متناهية
لان كل عدد اما شفع او وتر فلابد من التناسخ والكلام عليه يعرف مما تقدم
والمليون منهم عولوا على ان الابتداء بالايلام قبيح والله منزه عن فعل
فلا يجوز عقوبة الحيوانات الا لذنب بها الجناية قبل هذا البدن وهو مبني
على الحسن والقبح وكما يجوز الايلام للجناية السابقة يجوز للاعواض اللاحقة
ح النفوس باقية بعد موت البدن لان كل حادث قبل حدوثه ممكن ولابد للامكان
من محل فلو صح العدم عليها لوجد ما فيه امكانه وليس هو النفس لانها توجد
عند امكان الشيء بعدم ووجود النفس مع عدمها ممتنع فلابد من مادة
ولا مادة للنفس فلا يكون محلا للعدم وفيه بحث فان الامكان اللازم للماهية
حاصل للمادة والنفس ولا مادة لها والامكان المحوج الى النفس ممنوع ط
القائلون بتقدم النفس يستندونها الى الواجب والقائلون بحدوثها الى العقل

المادة م

فلأن نفيهما لا تكون جسما ولا جسمانيا فإن الصور الهيولانية
تفعل بمشاركة الهيولى والقابل لا يكون جزءا من الفاعل ولأنها
تفعل بتوسط الوضع ولا وضع للنفس ولأن العلة أقوى من المعلول
والجسماني أضعف فهو العقل ثم تعلق النفس أولا بالروح وهو جسم
لطيف بخاري متكون من لطف أجزاء الغذاء فإن شد الأعصاب
يبطل قوى الحس والحركة عما وراء موضع الشد وذلك لامتناع النفوذ
الأجسام والنفس واحدة فلا بد لها من عضو تتعلق به أولا وبواسطته
لسائر الأعضاء والقلب أولى بما تكون فيه هو منبع الأرواح فيكون
أول تعلقها من الأعضاء بالقلب فهو العضو الرئيس وكون الأعصاب
نابتة من الدماغ لا يمنع منه فإن العضو المستفيد قد يكون منبتا
لآلة الاستفادة فإذا وصلت آلة الاستفادة إليه تأدت الأرواح الحاملة
للقوى إليه بآبها يراه النائم الحس المشترك مجمع المحسوسات الظاهرة
وإذا أحدثت صورة المحسوسات في الحواس الظاهرة أدتها إليه فصار
مشاهدا ثم تشاهد هذه الصور الخارجية فنقول ما يراه الأنبياء والأولياء
والنائمون والممرورون ليس موجودا في الخارج وإلا لرآه سليم الحس فوجودها
على الحس المشترك من جانب المتخيل وهي دائمة الفعل في التصوير والتشبيح
ولو خليت وطباعها لما فترت عن هذا الفعل لكن يصرفها عنه عدم
القابل فإن لوح الحس المشترك إذا انتقش بالصور الواردة عليه من خارج
لم يتسع لما تركبه المتخيلة وتصرف فيه وأيضا العقل والوهم يتسلطان
عليها بالضبط عند ما يستعملانها وإنه يعوقها عن عملها فإذا اشتغل
الشاغلان أو أحدهما ظهر سلطان المتخيلة في التصوير والتشبيح في النوم

سكسر سورة أحد الشاغلين وهو الحس الظاهر فيتسع الحس المشترك
للصور الواردة عليه من المتخيلة فيصير مشاهدا وأما في حال المرض
فالنفس مشغولة بتدبير البدن فلا تتفرغ لضبط المتخيلة فيقوى
سلطانها وما يراه الخائف من الصور الهائلة من هذا القبيل
فإن الخوف المستولي على النفس يصدها عن ضبط المتخيلة فتقوى
على التشبيح فيشاهد الصور الهائلة والبحث فيه أنه ليس كل
موجود في الخارج يراه سليم الحس لما تقدم ويدل أن تلك الصور
يمتنع وجودها مع عظمها في جسم صغير وفي مجرد ولو جاز رؤيتها لا
وجود لها في الخارج لم يمنع أمان عن المشاهدات ولو توقف ذلك
على وجود الأسباب المذكورة توقف العلم بوجود المشاهدات
على العلم بعدم هذه الأسباب وبطلانه معلوم ولأن الجلي يمتنع
توقفه على الخفي ثم في المنامات الصادقة الصور التي يركبها
المتخيلة قد تكون إما بأن يحس الإنسان بشيء ويبقى صورته في الخيال
فعند النوم يرتسم تلك الصورة في الحس المشترك أو بأن القوة المفكرة
إذا ألفت صورة ارتسمت في الخيال فينطبع في الحس المشترك عند النوم
أو بتغير مزاج الروح الحامل للمتخيلة فيفعل أفعالا بحسبه فمن كان
مزاجه الحار يرى النيران وأما المنام الصادق فلأن جميع الكائنات
الكائنة والماضية والآتية معلوم للباري تعالى والعقول والنفوس
ومن شأن النفس الناطقة الاتصال بها لكن يصرفها عنه استغراقها في تدبير
البدن فإذا فرغت اتصلت بها لمناسبتها فينطبع فيها من الصور
الحاصلة هناك ما هو أليق بها من أحوالها وأحوال ما يتعلق بها من

افعال وتلك وبلا ريب المتخيلة لطباعها تحاكي تلك المعاني الكلية المنطبعة
في النفس بصور جزئية ثم تنطبع تلك الصور في الحس المشترك فتصير مشاهدة
ثم تلك الصور ان كانت شديدة المناسبة لتلك المعاني بحيث لا تتفاوت الا
في الكلية والجزئية كانت الرؤيا غنية عن التعبير والا كما اذا تصور المعنى
بصورة ضده او لازمه احتاجت الى التعبير وهو التحليل وبالعكس
اي الرجوع من الصورة الخيالية الى المعنى النفساني وان لم يكن مناسبة
بوجه اصلا كانت اضغاث احلام فكما تشاهد هذه الحالة للانبياء والاولياء
النفس الناطقة القوية في جميع الجوانب المتجاذبة ولا يمنعها اشتغالها
عن اتصالها بالمبادي فتقوى المتخيلة على استخلاص الحس المشترك
عن الحواس الظاهرة ولا يبعد ان يقع لمثل هذه في اليقظة ما يقع في
النوم ويحصل لها عند ذلك ادراك المغيبات ثم ينزل عنها الى عالم
التخيل كما تقدم ثم تنطبع في الحس المشترك فربما يسمع كلاما منظوما
من هاتف ويشاهد منظرا بهيا يخاطبه بكلام فيما يهمه من احواله
واحوال متعلقيه فان كان التفاوت بين تلك المعاني والصور الا
في الكلية والجزئية كان وحيا صريحا والا احتاج الى التأويل والنفس
التي ليست لها هذه القوة فقد تستعين حالة اليقظة بما يدهش الحس
ويحير الخيال كما يكون في [illegible] ضعفاء العقول [illegible] النبوات حاصل
ما ذهب الشيخ اليه فيه ان التصورات النفسانية قد تكون مبادي
لحدوث الحوادث الجبلية لما مر في باب العلل ولا يبعد وجود
نفس قوية تكون تصوراتها مبادي لحدوث حوادث في العالم العنصري
من غير توسط سبب جسماني قال الامام سبب حدوث المعجزات ان كان

لعل
هو النبي ع فالكلام فيه مبني على النفس الناطقة فان كانت النفوس مختلفة
بالماهية جاز كون نفس النبي مخالفة لسائر النفوس فيقوى على ايجاد
الاجسام وتبديل صفاتها اختراعا وان كانت متحدة بالنوع فلا يبعد
ان يوجد مزاج خاص يقتضي قدرة صاحبه على المعجزات اذ لم يتم برهان
على امتناعه وعلى القول بالفاعل المختار لم يتم دلالة على امتناع ان
يخلق الله تعالى للعبد قدرة على خلق الاجسام ولا يلزم من تعذر ذلك علينا
تعذره على كل احد ويكون في ذلك خصوصية قدرته لا لمخالفتها لقدرتنا
حتى يجوز خلق الاجسام والاعراض بالعلم وان كان سبب حدوث
المعجزات غير النبي فان كان جسمانيا لم يكن لمجرد الجسمية المشتركة بل لخصوصية
قائمة به بان يكون لبعض الاجسام المعدنية او النباتية خاصية يقتضي
حدوث تلك المعجزات اذ ثبت بالتواتر ان عند الترك احجارا تستنزل
بها الامطار والثلوج والرياح ويحترزون بها الماء والهواء من الحر الى
البرد وبالعكس او بان يكون الافلاك احياء ناطقة مدبرة للعالم بالاختيار
فلا يبعد ان يكون محدثة لهذه المعجزات وان لم يكن سببها لا جسما
ولا جسمانيا فان كان غير الله تعالى كالجن والملائكة فان الانبياء عليهم السلام
اتفقوا على ان ثبوت الملائكة وانها هي الوسائط بينهم وبين الله تعالى
وعلى ان الملك هو الذي يخبرهم عن الغيوب ويعينهم على المعجزات وقبل
ثبوت النبوة وان لم يمكن الجزم بهذا لكن الاحتمال قائم ويحتمل الا
يصدقه فقط وان كان فاعل المعجزات هو الله تعالى فلا بد من اثبات
امرين احدهما ان الله تعالى يفعل لغرض حتى يدل خلق المعجز على التصديق
والثاني ان ذلك الغرض هو التصديق فان ههنا احتمالات اخر

ان ح

مثل ان يكون ذلك ابتداء او تكرارا عادة متطاولة او اجابة دعوة
ولي او معجزة نبي آخر فنقول خالق المعجزة هو الله تعالى لما تقدم انه لا
يوجد ممكن الا بايجاده وانه تعالى انما اوجدها لتصديق النبي فان الملك
العظيم اذا جلس في محفل عظيم فقام واحد وقال ايها الناس اني
رسول هذا الملك اليكم ثم قال ايها الملك ان كنت صادقا فخالف عادتك
فاذا خالف عادته اضطر الحاضرون الى الجزم بانه صادق في دعواه
فكذا ان الفعل الخارق للعادة عقيب الدعوى يفيد التصديق في العرف
فوجب ان لا يمكن الله تعالى الكاذب من فعله وان لا يفعله الله تعالى الا للتصديق
والا كان ذلك تلبيسا وهو على الحكيم غير جائز ولا يقال القوى والخواص
والطبائع والافلاك والكواكب والملك والجن والعقول والنفوس
مؤثرات لانا بينا في مواضع انه لا مؤثر في الممكنات الا الله تعالى فان قيل
الدوران لا يفيد الا الظن وقد يكون قيام الملك في تلك الحالة اتفاق
او لوجه به اوجب قيامه ثم لا يلزم من دلالة فعل الملك على التصديق
دلالة فعل الله تعالى عليه ولا نسلم انه يجب على الله تعالى ما ذكرتم وانما
يجب لو لم يحتمل المعجز غير التصديق اذ لو احتمل كان جزم المكلف بالحمل عليه
تقصيرا منه حيث قطع لا في موضع القطع كما في انزال المتشابهات
ثم هو بناء على الحسن والقبح وانه باطل قلت نحن لا نتمسك بالدوران بل
ندعي كونه ضروريا فانا اذا شاهدنا جبلا عظيما مظلا علينا وعلمنا
انه فعل الله تعالى اخبرنا انا متى صدقنا المدعي زالت عنا هذه الآفة
ومتى هممنا بتكذيبه عادت مظلة علينا اضطررنا الى العلم
بانه تعالى فعل التصديق وقيام الاحتمال لا يقدح في العلم الضروري

فانه يجوز حدوث شخص يشبه زيدا من كل وجه وهذا الاحتمال لا يقدح
في ان زيدا الذي رأيناه الآن هو الذي رأيناه بالامس البحث الرابع عشر
في الفرق بين السحر والطلسمات وما يلحق بها واللائق بهذا الموضع ان يقال
استحداث الحوادث ان كان بمجرد التأثيرات النفسانية فهو السحر
وان كان بالاستعانة بالفلكيات فقط فهو دعوة الكواكب وان كان
بتمزيج قوى السماويه بالارضيه فهو الطلسم وان كان بالاستعانة
بالخواص الارضيه فهو علم الخواص وان كان باعتبار النسب الرياضيه
فهو الحيل الهندسيه وان كان بالاستعانة بالارواح الساذجة فهو العزيمة
وطريق الحصر ان مبدا الحوادث ان كان هو الانسان فهو السحر وان كان
غيره فان كان جسما فلكيا فهو دعوة الكواكب وان كان عنصريا
فالاستعانة ان كانت بماهيتها الطبيعيه فهو علم الخواص وان كان
بالهيئة الوضعية فهو الحيل وان كان مجموع الجسم الفلكي والعنصري فهو
الطلسم وان كان غير الجسم والجسماني فهو العزيمة البحث السادس
في احوال النفس بعد موت البدن اتفق العقلاء على بقاء النفس
بعد موت البدن على اثبات السعادة والشقاوة لها واحتجوا
عليها بان اللذة هي ادراك الملائم وهو حاصل للنفوس بعد مفارقة
البدن لها اما الاول فلان حد اللذة ذلك ولانها لو كانت غير ادراك الملائم
لصح اصابتها دون الآخر والتجارب الطبيعيه تبطله واما الثاني فلان
ادراك المعقول باق فان جوهر النفس وهو العاقل المدرك له باق
والعقل الفاعل باق فوجب حصوله ثم ان اللذة العقلية اقوى من
الجسمانية لان ادراك القوة العقلية اقوى لانها تصل الى باطن الشيء

وتميز ماهيته عن اجزائها ولوازمها وعوارضها والحس لا يجاوز
الظاهر ولان مدرك العقل اشرف وهو الله سبحانه وصفاته وملائكته
وكيفية وضع العالم فكانت اللذة العقلية اقوى واشرف ولانا نعلم
ضرورة ان احوال الملائكة اطيب من احوال البهائم لكونها عقلية ولان
الحيوان مرجح غيره على نفسه في المطعوم والمشروب عند حاجته اليه
الا لان لذة الايثار اقوى والشجاع قد يلقي نفسه في المهلكة للذة المدح
ولو بعد موته وانما لم يحصل هذه اللذة عند العلم بالموجودات
في الحيوة لوجود المانع وهو اشتغال النفس بتدبير البدن قال الامام
تحليل اللذة بادراك الملائم باطل لان لذة الجماع والاكل ظاهر لكل
احد بالوجدان ثم ادراك الملائم خفي فيمتنع تحديدها به ثم لا بد من تفسير
الملائم ثم لا يلزم من تغاير الشيئين صحة وجود احدهما بدون الاخر
وان لزم فلم قلتم انه ليس كذلك والتجارب الطبيعية استقراء فلا يفيد
اليقين ثم اللذة ادراك الملائم الجسماني وغير الجسماني قد يخالفه في
الماهية ثم لا نسلم حصول اللذة بعد المفارقة وبقاء القابل سلمنا
لكن يجوز ان يكون تعلقها بالبدن شرطا لذلك القبول ثم لو حصلت الادراكات
بعد المفارقة لكن ادراك الله تعالى هو العلم به وانما يكون العلم به لذة
لنا لو كانت ذاته ملائمة لنا كملائمة الغذاء لنا وليس كذلك فلا يلزم
من كون ادراك احدهما لذة كون ادراك الاخر لذة فان قلت اللذة يحصل
من علمنا بكوننا عالمين بالله تعالى لا من علمنا به تعالى علمت انتم قلتم
ادراك الملائم لذة لا العلم بالادراك ثم فيه ايضا نظر ثم حصول اللذة
بعد المفارقة قد يتوقف على شرط فقد او مانع وجد فان قلت

ادراك الملائم هو اللذة لا انه سبب اللذة قلت ادراك الملائم في حق
النفس هو العلم بالله تعالى وانه حاصل في الحيوة فلزم لذتها واستغراق
النفس بتدبير البدن لا يكون مانعا منها والا كان سببا واما حديث
القوة والشرف فمعول زيادة القوة والشرف انما تظهر عند اتحاد
النوع والعقلي والحسي مختلفان فيه وحديث الملائكة فمن ابتها اجساما
كانت لذاتها جسمانية ومن نفاها لا يمكن القطع بكونها ملتذة بهذا
الاعتبار ولذة الايثار والمحمدة مخالفة بالنوع للذة العقلية فلا يلزم
من رجحانها رجحانها ثم قال انا لا ننكر اللذة العقلية وقوتها وشرفها
لكن غرضنا من ايراد الاسولة على ما ذكروه اثباتها بيان انها ادلة غير
قاطعة وانه لا يمكن اثباتها والجزم بها الا بالوصول اليها بقطع العلائق
الجسمانية ولما انقطاع الى الله تعالى واعلانه الى المعارف الالهية فمن
كان انقطاعه الى الله تعالى اتم كان ادراكه للمعارف الالهية اقوى والتذاذه
بها اتم واوفر والوجوه المذكورة للترغيب فيه فان كمال المحبوب بذاته
وادراك المحبوب لذة والكمال الحقيقي ليس الا لله تعالى فكان ادراكه تعالى
والعلم به محبوبا وشدة المحبة لشدة الادراك فمن كان ادراكه لله تعالى اكثر
كان حبه له اكثر وكمال لذة الادراك بادراك ذاته وصفاته واوفى له
وكلما كان العلم بحكمته اتم كان حبه والالتذاذ به اشد واكثر البحث الثاني
في تفصيل احوالها وهي بحسب العقائد اربع الاولى العقائد المطابقة
البرهانية فصاحبها من السعداء ما لم يكن له ملكة ردية وقد يتفاوت
مراتب هذه السعادة بحسب قوة الادراك وكثرته الثانية صاحب العقائد
المطابقة الغير البرهانية وهم المقلدون ولما ولي الحكم عليهم بالسلامة الثالثة

صاحب العقائد الغير المطابقة فهم في الشقاوة العظيمة لاستيلاء قهر
الى معرفة الاشياء وعدم الوصول اليها وعدم اشتغالهم بغيرها
ومثل هذه الحالة سبب للعذاب الاليم قال الامام صاحب الاعتقادات
الباطلة يجزم بكونها علوما فلا اشتياق له الى نقائضها ثم اعتقاده
كون تلك الاعتقادات علوما ان تم لم يشتق لانه لا يعتقد فوات
مطلوبه وان لم يتم فقد انقلب الجهل علما فجاز في كل جهل ان ينقلب
علما فيكون علوما حاصلا باسرها فلا يبقى عذاب الشوق والفوات
الرابع الخالي عن الاعتقادات لا سعادة له ولا شقاوة بحسب العقائد بل
واما احوالها بحسب الاخلاق فعلت في صاحب الاخلاق الفاضلة قال
الامام تاثرها ليس في السعادة بل الغرض منها ان لا تصير النفس شديدة
التعلق بالبدن فلا تصير معذبة صاحب الاخلاق الرديه وهو
الذي استحكمت محبتها للعلائق البدنية فتعذب بمفارقة محبوبها
ثم يزول تلك المحبة عنه وينقطع ذلك العذاب قال الامام القابل للملكات
الهيات والفاعل لها باقيان فالتغير على الهيات النفسانية
ان لم يجز دام العذاب وان جاز ذلك جاز في الهيات العلمية ايضا فلا يمكن
القطع بنفي العذاب واللذة العقليين قلت الفرق ان العلوم والعقائد
العقلية لا يمكن زوالها بعد المفارقة لانه لا تعلق لها بالبدن بخلاف الشوق
الى البدن فانه ينقطع بالمفارقة مدة كما في العاشق بعد طول غيبة المعشوق
قلت لما جاز مع الفاعل والقابل زوال الهيات النفسانية بطل القطع بنفي
العقائد النفسانية ح صاحب الخلو عن الاخلاق قطعا كنفوس الاطفال
فلا ثواب له لانه لا سعادة ولا شقاوة لا بسبب العقائد ولا الاخلاق في

في معرفة النفوس بعضها بعضا وانه هل يزداد علومها بعد المفارقة
لا نعرف دليلا على امتناعها هاهنا ما وجه انتفاع الموتى بالدعوات
والصدقات يجوز ان يكون فيضان السعادة عن واهبها موقوفا
على شرط حادث فيكون الهيئة الحادثة في نفس صاحب الدعاء كافية فيه
وكذلك هيئة صاحب الصدقة ومعرفة هذه الامور والجزم انما يحصل
بتوقيف الشرع الباب السابع في المعاد الجسماني مذهب جمهور
الفلاسفة انه لا معاد الا للنفس ومرتبة النفس الناطقة قال لا معاد
الا للبدن وقيل بهما جميعا وهم كثير من المسلمين واكثر النصارى
وقيل لا معاد اصلا وهو قول قدماء الطبيعيين وفي المعاد البدني
قولان اصحهما ان الله تعالى يعدم الاجزاء ثم يعيدها وقد تقدم البحث
في اعادة المعدوم الثاني انه تعالى يميت الخلق ويفرق اجزائهم ثم يجمعها
ويعيد الجسوم اليها ويدل على جواز المعاد البدني انه تعالى قادر على كل
الممكنات عالم بجميع المعلومات الكلية والجزئية والعلم بصحة النبوة هنا لا
لا يتوقف على العلم بصحة المعاد البدني فامكن الاستدلال بالسمع على صحة
المعاد لكنا نعلم بالقرآن واجماع الانبياء عليهم السلام على المعاد البدني
فوجب القطع به فان قيل لا نسلم اجماعهم والتمسك بظواهر القرآن والاخبار
لا يفيد العلم والمسلم عليه يجوز تاويله كالمتشابهات ثم الرسول عليه السلام
بعث الى كافة الخلق ولا يمكن خطابهم بما لا يفهمون ولانهم اكثر الخلق
المعاد الروحاني فذكر المعاد الجسماني ليكون مثالا للمعاد الروحاني فهذا
حسن التكلم بالمتشابهات ثم معارض بان المراد ان كان اعادة المعدوم فقد تقدم التوافقية
وان كان جمع الاجزاء فهو باطل لوجوه الاول انه لو صح المعاد بهذا المعنى صح اعادة المعدوم

لان الانسان المعين يشارك غيره في الجسمية ويباين في الشخصية فيتشخص
على ما له من الجسمية ويكون صفة قائمة بذلك الجسم فعند تفرق اجزاء البدن
من عدم تلك الصفة فاذا اراد الله اعادة ذلك الشخص فلا بد من اعادة تلك
الصفة لانها جزء من ذلك الشخص والثاني باطل لما تقدم فان قلت يجوز
ان يكون المشار اليه من زيد هو تلك الاجزاء التي يمتنع تبدلها وتفرقها اخرى
وانها باقية فلا حاجة الى اعادة المعدوم قلت نعلم بالضرورة ان من ذبح
شاة واحرقها وجعل الرماد في ذلك الوادي ليس معه عين تلك الشاة
لو اكل انسان انسانا وصارت اجزاء الماكول اجزاء الاكل فلو اعادهما
الله تعالى امتنع جعل تلك الاجزاء اجزاء البدنين وليس جعلها اجزاء الاصلي
اولى فوجب عدم جعلها اجزاء لاحدهما وانه يمنع المعاد الجسماني وانه
لمتنع اعادة جميع الاجزاء الحاصلة جميع العمر لما بينا في اكل احدهما الاخر
ولانه يجوز ان يتحلل منه جزء ويصير جزء الحشيش غذاء ثم يأكله ذلك الانسان
حتى يصير جزء العضو الاخر فيلزم ان يعاد ذلك الجزء جزء العضوين وهو
محال ويمتنع ان يعاد الاجزاء الباقية عند اخر العمر والا لزم ان يعاد الاعمى
والاقطع اقطع وهو باطل بالاتفاق وان الدورات الماضية غير متناهية
فالابدان الماضية غير متناهية فلو اعيد كلها لزم وجود اجسام غير متناهية
فالاعادة في هذا العالم قول بالتناسخ لا بالقيامة وفي عالم اخر قول بوجود
عالمين وان القوة الجسمانية لا تقوى على ما لا يتناهى فلو اعاد الله الابدان
وهي مخلوقة من العناصر اعادها منها فوجب انتهاء السعادة والشقاوة
الجسمانية وانتم لا تقولون به وان الاعادة بجميع الاجزاء تستدعي كونه تعالى عالما
بالجزئيات وهو ممتنع وان المعاد البدني على ما اخبر الانبياء يستدعي خرق

الافلاك

114

واستنارة الكواكب وكون الجنة فوق السموات السبع وكون جهنم
تحت الارضين وهما يقتضيان خرق الافلاك ويلزم حصول الكائنات
فوق السموات لكونها في الجنة التي فوقها وبقاء الحيوة ودوام الاحتراق
غير معقول والاكل والشرب مع عدم البول والبراز ممتنع لكون الانسان
من عذاب ولم لو جاز جاز في كل من نراه ذلك ان يكون الانسان من الاجزاء
الترابية وحدها ممتنع والجواب انا نتمسك بالنقل المتواتر عنهم وقوله
انبئوا المعاد البدني تصريحا بتصريح بتكذيبهم واما المتشابهات
فمشعرة بالتشبيه وهذا النقل لا يحتمل التاويل ولا نسلم انه يتوقف على
اعادة المعدوم وان توقف فقول بجوازها والاجزاء الاصلية للماكول
اجزاء فاضلة للاكل فلا يلزم المحذور والادوار الماضية عندنا متناهية
ووجود عالم اخر ممكن لما تقدم وتناهي القوى الجسمانية وخرق الافلاك
تقدم الكلام فيهما والباري تعالى عالم بالجزئيات والكلام على بقية الوجوه
يعرف من الاصول السابقة وهذا بنا على نفي النفس الناطقة واما على القول
باثباتها فالفلاسفة منكرو عود النفس الى البدن لوجوه الاول
لو حدث بدن الحادث نفس اخرى متعلقة به فلو عادت اليه نفسه لتعلقت
نفسان ببدن واحد الثاني لو امكن تعلقها ببدن اخر بعد المفارقة لثبت
في زمان الفترة معطلة ولا معطل في الطبيعة الثالث الدورات الماضية
غير متناهية فكذا الابدان وكذا النفوس لاستحالة التناسخ فلو اعيدت
باسرها الى الابدان حدث ابدان غير متناهية الرابع الغرض من تعلق
النفس بالبدن ان تكون الة لها في كسب الكمالات فبعد حصولها تكون
وبالا فالاعادة غير لائق بالحكيم الخامس النفس بعد البدن تكون خارجة عن ظلمته

وضيق وعوارضها المولمة الى تجرد الضيا والفسحة الروحانية
ويكون لتذاذها بفقد الخلاص اشد من التذاذ الانسان بالخروج
من الحبس المضيق وكيف يعود اليه والجواب عن تعلق بعضهن بدان
تقدم ولا نسلم ان لا تعطل في الطبيعة بمعنى المنع عن امكان بقا
النفس ههنا بعد التعلق وان النفوس الهيولانية لا تعد ولا تبقى
في معطلة والدورات الماضية متناهية ولا نسلم كون البدن
وبالا اذا كان سليما عن الآفات كما اخبر الانبيا عليهم السلام ان
[illegible] اللذين بجوار الخمس

الباب الثامن

في بقية الكلام في النفس وفيه مباحث الاول زعم بعضهم ان لسائر الحيوانات
نفوسا عاقلة تتصرف بحسب مصالحها محتجا بوجوه فانها مدركة
للكليات لانه يعدو الجري يدرك الكلي لان الانسان يخرج من هنا
الادراك والعلم المركب مسبوق بمفرداته ولان الحيوان اذا قصد
حركة فقصده ليس يتعلق بايجاد الحركة التي يشرع فيها لان تعلق
القصد انما هو للمعدوم والتي ستاخر فيكون تعلق القصد
بها متاخرا عنها لان تاخر كل منها عن الاخر بل تعلق القصد بايجا
د الحركة هو كلي ثم كل نوع من الحيوان طالبا لنوع معين
من الغذاء وكارها لما اعداه وتميز المطلوب من المكروه فان
البهيمة لا شعور لها بالعشب الكلي لتطلبه ولا بالعدو الكلي لتكرهه
بل اذا شاهدت عشبا معينا ارادته وعدوا معينا كرهته
علينا انها اذا احست مع احد العشب لم يكن مطلبها بهذا لكان العين
لانه ما شاهده فكيف يطلبه بل العشب من حيث هو عشب الكلي

مركب

وكل مدرك للكلي له نفس لان الكلي المعلوم للحيوان اما بسيط او
وعلى كل تقدير يكون مجردا اما ماهية بسيطة فلان البسيط لا يكون الا
في جسم ولا جسماني لما تقدم الثاني الحيوان يسعى من مكان الى
اخر لانه يعرف صلاح الذي يطلبه ويستقبله وعدم الذي يدفعه
ويبعد عنه ويطلب الاول ويفر عن الثاني وانه يدل على علمه بهما وعلمه
بانه الذي كان موجودا بالامس فيعلم ان الحيوان يعلم بقاء هويته
لنفسه وصفاته بعينه في التبدل فهويته غير البدن الحيوان اذا احس
بحصول الملتذ اشتهى وبصورة المؤذي خاف فهنا كان شي واحد موصوف
بجميع الادراكات لا شي من اجزا بدنه كذلك فانا نشاهد افعالا
عجيبة تصدر من الحيوان كالنحل في رياسته وانجاز البيوت المسدسة
والنمل في حفظه خيرته [illegible] والقالة في لطائف
[illegible] في [illegible] الضعيف اقل هدايته من هذه الحيوانات
وارسخ فطنة من الحيوانات اولى لنا الكلام على هذه الوجوه بعد ما علم
احتج النحاة والاشعرية وبانه لو كانت لها نفوس لكانت مساوية
لنفوس الانسان لما ثبت من اتحاد النفس في الماهية ولتساوت
الانسان في جوابه منع اتحاد النفوس وان الفاعل فيه مختلف احواله
بحسب اختلاف الالات البحث الثالث في الجن قيل انه حيوان هوائي يتشكل
باشكال مختلفة واحكمه يكرونه فان ان كان كثيفا لشاهدناه
وان كان لطيفا [illegible] عند هبوب الرياح العاصفة ولان اللطيف
لا يقوى على الافعال الشاقة وقال الامام يجوز ان يكون الجن موجودا
يكون لنا بالماهية للنفوس المجردة والذي التعرف في هذا العالم

فلو قيل المجرد لا يدرك الجزئيات لا يعقلها الا بالالات جسمانية
عرفوه انه سيم تلك الالات قلت ولو سلمنا انه يكون جسمانيا فلا يلزم
من كونه كشفيا ان يتراه سليم الحس او هو لطيف لا يمزقه الرياح فان
جرم الصاعقة رقيق مثل حد السيف مع انه ينفذ في الجبال ويغوص
في البحار ولانا ثم يجوز كونه لطيفا بمعنى السعة كيف اي بمعنى
الصلابة فلا يراه سليم الحس ولا يمزقه الرياح ثم طريق مثل هذه
الاشياء اما الحس وقد زعم قوم انهم شاهدوا الجن وما كانوا في
الخلاء فلعلهم توهموا ان تلك الصور اشباح مرتسمة في الحس المشترك
واما الخبر فانه ينتهي الى الحس واما النظر فلا مجال له الفرقة الثالثة
في النفوس السماوية بينا ان للافلاك محركة بالارادة صاحب ادراك
وفعل وهي النفس وتردد كلام الشيخ في انها جسمانية او مفارقة
وزعم بعضهم انهما نفسين مفارقة وجسمانية احتج من زعم انها
جسمانية بانها [illegible] الجزئيات لانها محركة حركات جزئية والذاتي
الكلي لا يصدر عنه الجزئي كل ذلك تقدم وان مدرك الجزئيات يكون جسمانيا
قال الامام فيقبل [illegible] الحركة الجزئية ان [illegible] النفس ذات
ادراك [illegible] الادراكات الجزئية مستندة الى نفس اخرى
وتستند [illegible] الحركات الجزئية الى العقل فكذلك
الادراكات الجزئية واحتج من زعم انها مفارقة بان النفس انما
تحرك الفلك للتشبه بالعقل والتشبه بالشيء بعد ادراكه ومدرك المجرد
مجرد قال الامام اذا كان الفلك يحركه النفس للتشبه بالعقل فلابد
من شيء واحد يكون فاعلا للجزئي ومدركا للعقل فيكون هو النفس

مباشر للافعال الجزئية جسمانية ومن حيث كونها مدركة
للعقل مجرد وانه متناقض الفرقة الثالثة في العقل والمسلمون
موجود ليس بجسم ولا حال في الجسم يكون مستقلا في فاعليته عن
الجسم احتجوا بوجوه فان الله تعالى واحد فمعلوله واحد لامرين هو
جوهر والا كان الحق معلولا للعرض وليس بجسم لانه مركب من الهيولى
والصورة وفاعل المركب فاعل المفردات ولا الهيولى لان ذلك الجوهر
فاعل لما بعده فيكون الهيولى فاعلا وقابلا ولا الصورة لانها
لا تفعل الا بمشاركة الهيولى فلو كانت الصورة فاعلا للهيولى
لتأخرت عنها ولا النفس لان ذلك الجوهر علة لما بعده من الممكنات
فيكون علة للجسم والاجسام فلا يكون في فاعليته محتاجا الى الجسم فلا يكون
نفسا فذلك الجوهر هو العقل والثاني ان الاشياء [illegible] او لا ناطق
الله العقلية [illegible] الحركات الفلكية لا بد لها [illegible] والقوة الجسمانية
لا تقوى على ما لا نهاية له وليس هو الواجب لانه الصادر عن الواحد
فيكون لكل واحد منها عقل الثالث تقدم ان محل النفس لا يكون الا عقلا
في الجسم مركب من الهيولى والصورة فلا بد من سبقهم لكل واحد
مرتبة ولا يكون جسما ولا مستقرا بنفسه وليس الواجب فهو العقل
ممتنع ان يكون علة لوجود الافلاك جسما اذ الحاوي [illegible] لا يكون
علة للمحوي ولا بالعكس لان الجسم انما يفعل اذا صار مستقلا فلو
كان الحاوي علة للمحوي لتقدم عليه لكن وجود المحوي يقارن عدم الخلاء
معا والمتقدم على المع متقدم فيكون وجود الحاوي مستلزما
لعدم الخلاء فيكون عدم الخلاء ممكنا لذاته هذا خلف فعلا

وجود النفلك غير جسم ولا جسماني فيكون العقل لا تقدم وحركة
الفلك ارادية فلها مطلوب بها تتحرك لان العبث لا يكون دائما ولا اكثريا
ولا بد من كون المطلوب لذاته للطالب فان لم يكن كذلك لا لذاته بحيث
نظهر له انه ليس كذلك لا لذاته وحينئذ يترك الطلب وينقطع الحركة
فطلوب الفلك كمال حقيقي فالمطلوب لا يجوز ان يكون ادنى الكمالات
لان تلك الادنى لا بد وان يكون اولى بجسم عندها فيكون المطلوب
بالحقيقة الجسم الحاصل للكمال ولانه لسبب ذلك الحال من الجسم العنصري كما
لا يحتاج الى الفلك واحترمته ولان الجسم الفلكي لان الكلام في
حركة المفيدة لكلام في غيره فهو من جوهر غير جسماني ثم المستفيد
لا يكون كاملا مطلقا ويكون المفيد كاملا مطلقا والا عاد الكلام
فهو المطلوب الذي هو الكمال الامكن حصوله بالكلية والا انقطع الطلب
عند حصوله والا متنع لان طلب الممتنع محال فهو ممكن الحصول لكن
تعاقب اجزائه ثم كانت للفلك شبه الاوضاع كلها بالفعل فانه
اوضع الاوضاع لعدم وضع اولى من غيره ولانها باسرها بالقوة
فاذ لا طريق الى اخراجها الى الفعل الا باخراج احادها على التعاقب
ثم انه تشبه بالعقل وانه لم يبق له شيء بالقوة لم يخرج الى
الفعل لست الا التشبيه به فيخرج الاوضاع الى الفعل واحدا
واحدا بحسب الجملة قال الامام بتقدير البحث الرابعة الاولى
وفي الخامس بتقدير الخلاء وجود المحوي كما قد بينا فكذا وجود الحاوي
والعقل الذي هو علة المحوي معا ولنبين ما ذكر من امكان الخلاء
ثم نعلم بالضرورة ان عدم الخلا مشروط بوجود الحاوي والمحوي
بالغير

لا يكون واجبا لذاته اذ المشروط اولى بالوجوب والمحوي واجب
لذاته بهذا الحديث فيه نظر وعلى السادس ان المطلوب يجوز
سوى الاوضاع وهو استخراج الكمالات المتجددة من القوة
الى الفعل بل هو الغالب على الظن فان الواحد لو فعل ذلك كان
عابثا مجنونا ولانه قد تقدم ان الفعل لاجل التشبه بالعقل
متوقف على العلم بالعقل والجسماني لا مدرك المجرد وغير العالم بالشيء
لا يشتاق اليه ولان استخراج الاوضاع لما كان مطلوبا كفى ذلك
في الدعاء الى الحركة فلا حاجة الى الجواهر العقلية وفيه نظر البحث الثاني
في نفاريع العقول فان العقول مجردة والحادث طبيعي فهي قديمة
وغير مركبة فلا يفيد لما مر ان النفس قديمة وانواعها انحصر
فان يكثر احاد النوع للمادة وعاقلة لذواتها لكون المجرد عاقلا
لذاته ان تقدم وعقلها لذواتها موجبا لها وعاقلة بجميع الكليات
لان مقارنة العقل لسائر الماهيات ممكن فما من حاصل والا كان
ماديا وانها علل الاجسام لامتناع اسنادها الى الواجب وانها
غير مدركة لشيء من الجزئيات اذ لا الة لها جسمانية وكل ما لها من
الكمالات حاصل لها بالفعل لان حدوثها لا يكون الا بالقابليات
وانها علل لنفوسنا ولكمالاتها وقيل العقل الاخير علة للعقل الاخير
وللفلك الاقصى وعدد العقول بحسب عدد الافلاك والصحيح انه
لا قطع به لجواز ان يحصل من العقل الاول عقل ثان ومن الثاني
ثالث العقل يحصل منه الفلك الاقصى ثم هل لكل واحد من
الكرات اعني التدويرات والحوامل عقل على حدة ام لكلية الفلك بانه عقل واحد

والاولى اصح لاختلافهما في جهة الحركة وسرعتها واتفقوا على ان
اول حركة الفلك بالنسبة الى الحتوك واختلفوا في لم اختلافها بالنسبة
فذهب ثامسطيوس الى ان ذلك الاختصاص للعناية بالسافلات
فان الحركة الى الجهتين لما استوت بالنسبة الى الفلك في تحصيل
مطلوبه وهو استخراج ما له من الاوضاع كانت الحركة الى الجهة المخصوصة
انفع للسافلات فوجب اختيار تلك الجهة والشيخ ابطل ذلك
بانه لو جاز ذلك لجاز ان يكون الحركة والسكون بالنسبة اليه
سواء لكن الحركة للعناية بالسافلات وفيه نظر لان السكون
عدم والحركة كمال فاستواؤهما ممتنع ثم قالوا ان تكثر العقول في
معلولاتها بسبب تصوراتها مثلا تعقل العقل وجود الفلك
فكان ذلك التعقل سببا لحدوثه ثم قالوا مبدأ عقولنا هو
العقل الاخير لانه فوق على العقل وفلك فلم يبق ما ينضاف
اليه عقولنا

الكتاب الرابع في العلم الالهي خاصة ابواب

الكتاب الرابع

الباب الاول في ذاته تعالى مباحث في اثبات مدبر العالم
ما لا يحتاج الى غيره يمتنع استناده اليه وعلة الحاجة الامكان
او الحدوث وكل واحد منهما اما في الذات او الصفات الاول
العالم ممكن فله مؤثر بيان الاول من وجوه فا كل جسم منقسم ومركب
من الهيولى والصورة فيحتاج الى جزئه والمحتاج الى الغير
ممكن ب وجوده زائد على ماهيته وما هو كذلك ممكن ج هو
كثير بالعدد فيكون ممكنا لوصل واجب الوجود د لابد له من
جسم اخر يساويه في ماهيته ليكون نوعا او من مجرد جسميته

ليكون جنسا وما كان كذلك كان ممكنا ه ثم لابد وان يكون في
جهة وحاصلا فيما في الجهة فيحتاج الى غيره بيان الثاني ان الكل
ممكن فله مؤثر وذلك المؤثر لا يكون جسما والا كان مؤثرا في نفسه
ولا جسمانيا لامتناع الدور فمدبر العالم موجود ليس بجسم ولا جسماني
الثاني ان الاجسام مشتركة في الجسمية متباينة بصفاتها
فاختصاص كل منها بما اختص به لامر غير تلك الاجسام والا لزم من
تساويها في الجسمية الاستواء في تلك الامور وذلك الغير لا يكون حالا
فيها فانه ان كان لازما عاد الكلام في لزومه وان لم يكن الحاصل بسببه
لازما ولا يكون محلا لها لامتناع حلول الجسمية في شيء وان لم يكن حالا
ولا محلا فان كان جسما او موصوفا بالحالية والمحلية عاد التقسيم
وان لم يكن كذلك فاختصاص ذلك الجسم بتبعيته ذلك الامر المفارق
ان لم يكن لكونه اولى استوى الكل فيه وان كان لاولى عاد الكلام
في تلك الاولوية فثبت افتقار الاجسام في صفاتها الى الفاعل
المختار الثالث ان الاجسام محدثة لما سيأتي وكل محدث له محدث
لكونه ممكنا قابلا للوجود والعدم الرابع ان النفس الناطقة حيوانا
ليس لكونها جسما ولا في جسم فانه ان كان له شعور كان يعتبر اجزاء
الانسان في تكوينها في التقوى والكمال النبي عليه وان لم يكن له شعور
كان فعلها متشابها وكان الحيوان كرة متشابهة الاجزاء وايضا
اختصاص الجسم بتلك القوى ان كان لازما عاد المحال المذكور وان
افتقر في اختصاصه الى مخصص منفصل ح ج والتكوين خارج الجسم
لان الجسم لا محل له ولا حالا لا يكون حالا ولا محلا فانه كان ذلك جسما

فان قال دنا سا الدكر خم ومرابع ان ين ضو باطل البحمنا عن لكن
وقد نزال عنه يجب ان يكون جوا من اداد ان كان مباينا كالفلك فيكون هو
من جنا عاد الكلام في لزوم التشابه وان كان محتاجا فهو المطلوب
ت او واجب لذاته والا افتقر الا موثر ولزم الدور او التسلسل
الباطلان مع انه ابدي والا ان قيد للوجود او العدم فكان ممكنا
د حقيقته مخالفه لحقائق الممكنات لان التساوي في الحقيقه
يقتضي التساوي في اللوازم فلزم امكان الواجب لعين وجوب الممكن
ه وجوده ان كان نفس حقيقته كان قول الوجود عليه وعلى الممكنات
بالاشتراك اللفظي المحذور المتقدم وبه يبطل قول الشيخ ان الوجود
في الواجب والممكن واحد مع انه ليس له حقيقه سوى ذلك الوجود
وان كان وجوده غير حقيقته جاز كون وجوده مساويا للوجود
الممكنات لجواز اشتراك الحقائق المختلفه في بعض اللوازم و واجب
الوجود واحد اذ لو فرض واجبان اشتركا في وجوب الوجود وتميزا
بهويتيهما فان لم يكن بينهما ملازمه لم يفتقر انضمام احدهما الى الاخر بعينه
الى الخارج فهو خلف وان كان بينهما ملازمه فتلك الملازمه ان كانت
لا لعينيهما عاد المحال المتقدم وان كان من قبل ان التعين عله للوجوب
بالذات فهو محال او ان كان بالعكس فيما يعقل الوجوب يتحقق
ذلك التعين فكل واجب لذاته هو ذلك المتعين ولان الجزء اعني الوجوب
بالذات في التعين ان لم يكونا واجبين كان جزء الواجب غير واجب
فالواجب مفتقر الى غير الواجب ولان كانا واجبين اشتركا في الوجوب
دون التعين فيكون كل واحد من الجزئين مركبا منهما ويعود الكلام
فيه

فيكون الواجب مركبا من اجزاء غير متناهيه ويقال عليه لا يلزم
من اشتراكهما في الوجوب وامتيازهما بالتعين تركبهما اذ كل من
الوجوب والتعين سلبي وقد تقدم من اشتمال الماهيه يجوز تلازمهما
وان لم يكن احدهما عله للاخر وما ذكر من الدليل عليه معارض بان في
الوجوب اعم من الوجوب بالذات في الوجوب بالغير المشترك
بينهما ان كان مستقلا كان الوجوب بالغير مستقلا فلا يكون
وجوبا بالغير وان لم يكن مستقلا لم يكن الوجوب بالذات مستقلا
لوجوده فيه ولان الوجوب بالذات كعدم للوجوب و بحث له
فلكون متاخرا عنه والمتاخر لازم او شارط في واجب الوجود
لا يكون مركبا والا افتقر الى جزئه الذي هو غيره والمفتقر الى الغير
ممكن لذاته فان قلت تلك الاجزا اذا كان كل منها واجبا استغنى
بوجوبها عن المنفصل قلت هذا ممتنع لان الوجوب بالذات لا يكون
مقولا على كثير وان كان الواجب متصلا واحدا لا يكون الواجب مركبا
ج انه ليس بجسم لما سبق من ان مدبر العالم لا يكون جسما لانه ليس بجوهر
اذا عني بالجوهر الماهيه التي اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع
اذا قلنا لا ماهيه له سوى الوجود وان عني به الموجود العيني في المحل
كان جوهرا وان عني به القابل للصفه فقد انكر الحكما واحتجوا بانه لو
كان محلا للصفه لزم ان يكون قابلا وفاعلا وقد يعترض المتكلمون بانه عالم
بجميع الكليات وقد فسر العلم بحصول الصور المعلومه في العالم فتكون
تلك الصور مرتسمه في ذاته وذاته محل لها فيكون محلا للصفات
ولان الاضافات عندهم موجوده في الخارج فيكون محلا للصفات ولان يعتق

وانه واجب الوجود زائد على كونه واجب الوجود فيكون ممكنا حينئذ لامتناع
ان يكون تعين الشي مستقلا بذاته او قابلا متغيرا وازليا عن التغير
فيكون فاعلا لشي قابلا له ولا يكون موردا للصفات المتعاقبة
لان كل صفة تفرض ان كان ذاته لثبوتها او عدمها كانت دائمة الثبوت
او العدم والا توقف على امر خارج عن ذاته متوقف على تلك الصفة
فكانت متوقفة على غيرها فيكون ممكنا وفيه نظر لجواز ان لا يتوقف على
تلك الصفة فلا يكون ممكنا ثم انهم قالوا بهذا من حيث لا يشعرون فان
الاضافات عندهم ثبوتية ولا بد ان يكون مع كل حادث في قبله
وبعده وانه لا يحل في محل لانه لو صح ذلك لوجب اذ المستغني
عن المحل لا يحل فيه ولو وجب لافتقر الى المحل فيكون ممكنا وفيه نظر

الباب الثالث في صفاته تعالى في انه عالم واعترف

على انه تعالى مجرد وكل مجرد عالم بذاته وبسائر الماهيات ومنهم من
انكر علمه بذاته فان العلم نسبة بين العالم والمعلوم فيمتنع عروضها
للشي الواحد وما يكون فاعلا لذلك العلم وقابلا له وقد تقدم
جوابها ومنهم من سلم علمه بذاته دون الكليات والا لزم حصول
صور في ذاته وانه محال لامتناع كونه موصوفا بالصفات ولانها
غير متناهية فيلزم كون غير متناهية في ذاته ولان تلك الصفات ان لم يكن
كمالا لامتنع حصولها ولو كانت كمالا لكان مستكملا بالغير ناقصا
بذاته وجوابه يعرف مما تقدم وحديث الكمال والنقصان خطابي
ومنهم من انكر علمه بالجزئيات فان علم كون زيد في الدار فاذا
خرج ان لم يتغير علمه كان جهلا للتغير وان تغير كان جهلا

زيد او تغير ايضا فما قاله من زوال العلم بان الشي سيوجد من
علمه بوجوده اذا وجد ضعيف فان الله تعالى قبل خلق العالم
كان عالما بانه سيخلقه وعند خلقه كان عالما بانه خلقه لان العلمين يمتنع
ان يكون احدهما عين الاخر لان العلم به بانه سيوجد لا يتوقف
على وجوده والعلم بانه وجد متوقف عليه فلا يكون احدهما عين
الاخر وما لزم من التغير عليه انما هو في الوجود واجب من جميع
جهاته ولان العلم الذي زال ان كان قديما لزم عدم القديم وان
كان حادثا كان ان لم يكن مسبوقا بغيره كان قبل ذلك جاهلا وان
كان لزم حوادث لا نهاية لها ولانه تقدم ان الادراك الذي يكون
بالة جسمانية تعالى عنه ولان العلم بوجود هذه الاشياء يكون مستفادا من خارج
عن ذاته فيكون مستكملا بغيره والجواب ان العلم اضافة وتغير
الاضافات لا يوجب تغير الذات وقد تقدم بيان ان مدرك الجزئيات
هو الجوهر المجرد الذي هو النفس والله تعالى لا يستكمل بالامور الاضافية
منها بالمبدا وقيل انه تعالى يعلم الجزئيات قبل وجودها علما
كليا ثم عند وجودها يعلمها علما جزئيا واحتج بانه لو علم بانه
اي شي سيوجد وجب ان يوجد لان عدمه يفضي الى انقلاب العلم جهلا
وانه ينفي الخبر ولان العلم اضافة لا يوجد الا عند وجود المضافين
والجواب الجواب عن الخبر والنقض بعلمنا بوجود الاشياء قبل حدوثها
وقيل انه لا يعلم جميع المعلومات لان من جملتها كونه عالما بها
فيترتب علوم غير متناهية لكن كل مرتبة محتاجة الى ما قبلها فيكون
هناك علل ومعلولات غير متناهية لا مرة واحدة بل مرارا غير متناهية

ولان ما لا نهاية له لا يخرج عنه شي فلا يكون متميزا فلا يكون معلوما
ولانه يلزم ان يكون علوم غير متناهية او تعلقات غير متناهية
وهو محال لان كل عدد شفع او وتر فهو متناه والجواب ان اللازم
وجود علل ومعلولات لا اخر لها ولم يقم على امتناعه برهان والعلم
بالشي لا يتوقف على تميزه عن غيره لان الحكم بالتميز عن غيره
مسبوق بتصوره فلا يتوقف حصوله عليه وحديث الشفع
والوتر تقدم والعمدة في كونه تعالى عالما ما نشاهده من الحكمة
في افعاله والبديهة حاكمة بان من كان كذلك كان عالما وعليه سوال
وهو انه تعالى انما اوجد العالم بواسطة وجوابه انه يجب كون تلك
الواسطة عالما فيكون مدبر العالم عالما واحتمال الواسطة مشكوك
فيه فوجب سقوطه ت انه تعالى مريد قالت الفلاسفة واجب الوجود
لا يكون طالبا لشي من الكمالات لان طلب الحاصل والممتنع محال
فهو ممكن غير حاصل فكان محلا للتغير فلا يكون مريدا فان من
قصد الى ايجاد شي فان كان ذلك الايجاد له اولى من عدمه كان الايجاد
سببا لحصول تلك الاولوية ولما امتنع كونه مريدا لاستلزامه
الترجيح من غير مرجح فان قيل المطلوب حصول الكمال للغير وهو
الاحسان قلت يعود الكلام في طلب الكمال للغير ثم قالوا المعنى
من كونه تعالى مريدا كونه عالما بما يصدر عنه مع كون ذلك الصادر
خيرا غير مناف له وليس من شرط المريد كونه بحيث يصح ان لا يريد
فانه يمتنع ان لا يريد ما علم انه سيوجد ويريد ما علم انه لا يوجد
ولان ترك الثواب والعوض عند القائلين بوجوبهما نقص اما الى
الجهل

او الحاجة المحالين على الله تعالى فيكون محالا فيكون فاحسن
فعلم بان كون الحي بحيث يستحيل ان لا يريد الشي المعين لا يقدح
في كونه مريدا والجواب ان ترجيح القادر احد مقدوريه على
الاخر جائز ج في كونه تعالى قادرا المؤثر في الشي ان صح ان لا يؤثر
فيه فهو القادر والا فالموجب فلو كان الباري موجبا لكان العالم
قديما لكنه حادث قالت الفلاسفة العقل لا يعقل الا على امر لابد
من تحققه والا فيكون المقدور سابقا على كون القادر قادرا عليه
فلو كان يتحقق بالقادر لزم الدور وهو منقوض بعلمنا بما يحدث
ثم قالوا ان الله تعالى قادر بمعنى ان القادر هو الذي لو شاء ان يفعل
لفعل ولا يلزم منه صدق ان شاء ان لا يفعل لان صدق الشرطية لا يقتضي
صدق الحملية وهو بحث لفظي ح في عنايته تعالى قالوا عنايته تعالى علمه
بانه كيف ينبغي ان يكون نظام الوجود حتى يكون واقعا على الوجه الاكمل
سببا لفيضان ذلك النظام عنه فذلك العلم هو العناية والقائلون
بكونه تعالى مختارا زعموا ان خلقة الخلق على الوجه الانفع لهم هو العناية
ه علمه تعالى فعلي زعموا انه بمعنى ان علمه علة لوجود الاشياء لكن العلم
بوجود الشي تابع لوجوده فلو كان علة لوجوده لزم الدور بل العلم
بالماهيات على الوجه الكلي هو العلم الفعلي لانه لولا علم القادر
بالماهيات امتنع ان يوجدها وحقيقته تعالى غير معلومة للعقول عندنا
انه موجود غير ممكن ولا متحيز ولا حال ولا محل وانه مبدا الكل عالم بالمعلومات
قادر على الممكنات الى غير ذلك من الصفات والقدر المعلوم منه يمكن
ان يكون معقولا على كثيرين ولعل الخلاف في انه تعالى هل يصح ان يرى

مع انه لا اتفاق على نفي الرؤية المشتملة على المقابلة بل يرجع الى ذلك رؤية
لذيذ تعالى قالوا الادراك التام للمدرك الكامل سبب للمحبة وكلما كان
السبب اقوى كان المسبب اقوى وادراكه تعالى لذاته اقوى الادراكات
لاكمل المدركات فكانت محبته لذاته والتذاذه بها اتم ح في
احصاء صفاته تعالى قالوا صفته اما سلبية كقولنا ليس بجسم او
اضافية كقولنا مبدا او مركب منهما كالاول فانه الذي لا يكون مسبوقا
بغيره ويكون سابقا على غيره والمريد فانه الذي يكون عالما بما يصدر عنه
ولا يكون منافيا وزعموا ان كونه تعالى عقلا وعاقلا ومعقولا
امر سلبي لانه عبارة عن سلب المادة وهو من العجائب لانهم يجعلون
العلم عبارة عن حصول صورة المعلوم للعالم ويجعلونه ان سلبيا
ط في اسمائه تعالى الاسم انما يوضع للمعلوم ويستعمل مع العالم بذلك
الموضوع ونحن لا نعلم من اسمائه حقيقته ولا بعينه فلم يكن له اسم عندنا
لذلك كان العلم لا اسم له تعالى فان كل واحد من الاسماء التي نعلمها
يمكن كونه مقولا على كثير على الجمع او البدل فلا يكون له من حيث هو اسم
ثم يقول اسم كل شيء اما ان يدل عليه او على جزء منه او على امر خارج عنه
والاول محال والثاني في حقه تعالى محال والثالث اما صفة سلبية او اضافية
او حقيقية او سلبية مع اضافية او حقيقية او اضافية مع حقيقية او سلبية
مع اضافية وحقيقية والحكماء انكروا الصفة الحقيقية الثابتة

الثالث

في افعاله تعالى فأكثر فيه صدور الفعل عنه قالوا الصادر الاول عنه
عقل محض فلو لم يصدر عن العقل الاول الا واحد وهكذا لم يوجد موجودان
الا في سلسلة العلية والمعلولية وهو ضروري البطلان فتعين ان يصدر

عنه اكثر من واحد والبسيط لا يصدر عنه الا واحد
فالصادر الاول مركب ثم ذلك التركيب له لا يكون من
ذاته لانه بسيط ولا من البارى لانه لا يصدر عنه
الا واحد بل بعضه من البارى وبعضه من ذاته
فالذى من ذاته الامكان والذى من البارى الوجود
فهذين الاعتبارين يكون علة للمعلولين وقد ثبت
ان لكل فلك مبداء هو عقل محض والعقل اشرف من
الجسم واشرف الجهتين المذكورتين الوجود فهو علة
لعقل آخر وامكانه علة للفلك ولا مضى وعلى هذا الترتيب
يصدر عن كل عقل وفلك الى العقل الفعال الذى هو
مدير عالم الكون والفساد واعلم انهم يجعلون تارة
امكان العقل الاول ووجوده لعقل وفلك وتارة يجعلون
عقله لامكانه ولوجوده علة لعقل وفلك وايضا يجعلون
كثرة العقل الاول من ثلثة اوجه امكانه ووجوده ووجوبه
بغيره ليصح اسناد جرم الفلك وعقله ونفسه اليه
وتارة يجعلونه اربعة امكانه ووجوده ووجوبه بالغير
وعلمه بذلك الغير وهو صط ثم ان الامكان عدمى
فلا يكون علة لامر وجودى فامكان الفلك الاعظم
علة لوجوده وانه لازم له وما يكون لازم علة لوجود
استعنى عن الغير وايضا امكان العقل كان عدميا
امتنع كونه علة لوجود الفلك وان كان وجوديا و

وواجبا لذاته افتقر الواجب لذاته الى الممكن وان ممكنا
ولا علة له كان الممكن غنيا عن العلة وان كان له
علة ماست ماهيته الممكن فيكون الشى قبل وجوده علة
لوجوده وان كان واجب الوجود فقد صدر عنه
اكثر من واحد فان قلت نحن نجعل عقله لوجوده
ولامكانه علة لوجود عقل وفلك قلت عقله لوجوده
ولامكانه غيرهما والا لزم المحذور والكلام فيه كما فيهما
وايضا ليس الفلك موجودا واحدا لانه مركب من الهيولى
والصورة الجسمية والفلكية والنفس الحساسة
والناطقة ولجسم الفلك اعراض من الكم والاين ومتى
وان نعقل وان سعقل فاسناده هذه الى الخمس
او ثلث او اربع يستلزم اسناد امر من واحد الى واحد
منها وايضا العقل الفعال بسيط وهو علة لجميع
الحوادث التى فى هذا العالم وجوابهم انه انما يصدر
عنه الوجود وهو امر واحد والاختلاف لاختلاف
المستعد وح يجوز ان يكون الصادر من الاول
هو الوجود واختلاف الاشياء لاختلاف المستعد
وحدس مناسبة الاشرف للاشرف خطابى وايضا
لو وجب فى امكان العقل الاول ووجوده ان
يكون مبداء لفلك وعقل وجب فى امكان كل
عقل ووجوده ذلك فلا ينحصر العقول والافلاك

ثم

ثم قالوا الاسطقسات مركبة من مادة وصورة مائية
وصورة صرائية وعلة المادة العقل الاخر وصدور
الصورة عنه مشروطة بشرط حادث وهو ان
يصير قبوله لها اولى من قبول ضدها وذلك
بسبب حركة سرمدية وهي الحركة السماوية فاذا
تم الاستعداد فاض المستعد له قال الامام هذا
هو الائق باصولهم وان ذكروه على وجه
اخر واعلم انهم وقعوا فى هذه الظلمات لاعتقادهم
ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد وقد عرفت
ضعف دليلهم فيه فالاولى ان يقال نعرفها على
القول بالموجب ان الممكنات الدائم صادرة عنه
والحوادث بتوسط الحركات الفلكية المعدة لا
لاستعدادات المواد العنصرية المثالى فى حدوث
العالم المشهور فى حدوث الاجسام ان كل جسم
لا يخلوا عن الحوادث وهى المماس وعدم المماس
المسميان بالاجتماع والافتراق وهما حادثان
اذ يصح العدم على كل واحد منهما وما يصح العدم
عليه لا يكون قديما بيان الاول ان اجتماع الجسم
لو كان واجبا فاما لذات الجسم او لمحله او للحال
فيه او لا لذلك وقد تقدم فى باب اثبات الصانع
ما يدل مثله على ابطال هذه الاقسام فثبت انه ليس
بواجب والقديم لا يصح عليه العدم فانه ان كان

واجبا او ممكنا موثرة موجب لذاته لا يتوقف
تاثيره فيه على شرط حادث حصل المط وان توقف
عليه عاد الكلام فيه ولزم حوادث لا نهاية
لها وسيبطله وان كان الموثر مختارا وفعل المختار
محدث فثبت ان كل ما يصح العدم فهو محدث
فثبت ان كل جسم لا يخ عن الحوادث وما لا يخلو
عن الحوادث فهو حادث والا لزم حوادث
لا اول لها وقد ابطلناه في باب الزمان احتجوا
بانه لو كان الموثر في العالم ازليا كان العالم ازليا
لما تقدم لكن المقدم حق وبان كل حادث مسبوق
بمادة ازلية لما مر في باب الامكان والمادة لا تنفك
عن الجسمية لما مر في باب الهيولى وبالوجوه
المذكورة في باب قدم الزمان قال الامام الاستقصاء
في هذه المسئلة في النهاية الثالث في افعال العبد
وافقه بفيضا انه يعن فادر بسير لو كانت صالحه للضدين
فصدر احدهما بدلا عن الاخر ان لم يتوقف على
مرجح يرجح الممكن لا لمرجح وان توقف لم يكن
ذلك المرجح من العبد والا عاد الكلام بل من الله
تعالى وح يجب صدور ذلك الاثر عند ذلك
المرجح والا حرج عن التساوي ولم ينته الى
حد الوجوب وقد تقدم بطلانه وح يلزم
الجبر فان قلت فما الفائدة في الثواب والعقاب

والامر

والامر والنهي وانا نجد من انفسنا انا متى شئنا
فعلنا وتركنا قلت الثواب والعقاب ايضا بالقدرة
ومسندا مسنده الى عرما وايضا مع مسه الترك
يستحيل الفعل والامر انا نجد من انفسنا انا حال
ما نريد الترك اراده حادثة لا نمكنا مع تلك الا
الاراده الفعل الرابع في بيان كيفيه دخول الشر
في قضا الله تعالى وان الخير غالب قالوا الخير وجود
والشر عدم وهو بحث لفظي فانه ان عنى بالشر
عدم ما من شانه ان يكون موجودا كان عدميا
وان عنى به الالم او ما يودي اليه كان وجوديا
وانما يراد بالشر في الاكثر هذا ثم قالوا الشي اما
خير محض او شر محض او خير من وجه وشر من
وجه والاول لي هو الذي لا يصح عليه العدم
ولا على شي من صفاته وهو واجب الوجود
لذاته من جميع جهاته والثاني محال لانه من
حيث هو موجود لا يكون شرا والثالث اما
ان يكون الوجهان سواء او الخير غالب او الشر
غالب والثاني يجب وجوده لان ترك الخير الكثير
لاجل الشر القليل شر كثير والا سواء يدل على ان
ما سوى الله تعالى من الموجود الخير فيه غالب
اما المفارقات كالعقول والنفوس فلا شك

والافلاك كذلك لبعدها عن قبول العدم و
الخرق والالتيام والتغير في الجواهر والكيفيات
المحسوسة واما العناصر فالخير فيها غالب لان
المرض وان كان كثيرا فالصحة اكثر والالم وان
كان كثيرا فاللذة اكثر وانما لم يخل الخير عن الشر
لامتناعه فان النار حارة لما فيها من المنافع
ولا يمكن ان لا يكون محرقة لقصر الحيوان و
هو شر قال الامام لا يليق هذا البحث بالفلاسفة
فانه تعالى موجب بالذات فالقول بانه لم
لم فعل الخير دون الشر لم يتوجه على الموجب
ثم لا بد في كون واجب الوجود خيرا محضا بيان
استحالة الشر عليه بالبرهان وما فعلوا ذلك
بل ادعوا الغيرة ولا نسلم امتناع التغير على الافلاك
ثم لا بد من نفي الالم عنها ولا نسلم ان الخير غالب
على العناصر لان الخير اذا كان عبارة عن اللذة
ومن الناس من نفى اللذة اصلا وزعم ان
معناها زوال الالم فليس هناك الا الالم وزواله
والالم ليس بخير وزواله عدمي فلا يكون
خيرا وبعضهم احتال وجد صورا اثبت اللذة
فيها من غير زوال الالم وفيها محال للاحتمال

وهي

وهي ايضا صور نادرة وح لا يسلم غلبة الخير بل
الغالب اما الالم او دفعه واللذة نادرة واما القسم
الاول وهو ان يكون الخير والشر سواء فخلقه
اما سفه او عبث واما امتناع تجريد الخير عن الشر
فهو بناء على نفي المختار فانه يقدر على ان يخلق الخ
الجسم او احتيج الى الانتفاع به حارا او ادا صار
بحيث يتادى به غير حار واعلم ان الاخلاص عن
هذه الشبهات لا ان يقول اما بالموجب واما
بالمختار مع نفي الحسن والقبح العقليين فانه
تعالى لا يسأل عما يفعل وهو الحق

وعند هذا نختم الكتاب
بحمد الله وحسن تو
توفيقه وهو
الموفق وصلى
الله على
محمد
واله
وصحبه
اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

سلام عليكم والديار بعيدة
وانى على المسعى ضعيف وعاجز